

**الانتقالية الديموغرافية و التحولات السوسيوديموغرافية
للأسرة الجزائرية**

—دراسة تحليلية—

دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الديموغرافيا
2013/09/19

تحت إشراف:

د. داودي نور الدين

إعداد:

راشدي خضرة

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. محمد صالح	أستاذ التعليم العالي	وهران	رئيسا
د. نورالدين داودي	أستاذ محاضر	وهران	مقررا
أ.د. محمد حمداوي	استاذ التعليم العالي	مستغانم	مناقشا
أ.د. عبد الكريم فضيل	استاذ التعليم العالي	وهران	مناقشا
د. محمد بدروني	أستاذ محاضر	البليدة	مناقشا
د. علي حمزة شريف	أستاذ محاضر	تلمسان	مناقشا

ملخص

في الجزائر ، أدى التطور الديموغرافي منذ منتصف القرن الماضي ، إلى تغيرات هامة على بنية الأسرة فانخفاض الخصوبة ،ارتفاع سن الزواج و سنوات العزوبة ،تراجع الوفيات وارتفاع أمل الحياة و التي صاحبها تغير اجتماعي و اقتصادي هام أدت مع مرور الوقت إلى زيادة الأسر النووية و بحجم أقل . وتناولنا لهذا العمل ينبع من أهمية العلاقة بين الانتقالية الديموغرافية والتحولات السوسيوديموغرافية للأسرة الجزائرية و الذي أردنا من خلاله إبراز هذه العلاقة ، الخصائص و المحددات الديموغرافية لنوع و حجم الأسرة.

الكلمات الدالة : الانتقالية الديموغرافية -التحول الأسري-الأسرة-الأسرة المعيشية - مكانة المرأة - محددات حجم ونوع الأسرة المعيشية .

Résumé

En Algérie, l'évolution démographique a engendré depuis la moitié de dernier siècle, des effets importants sur la structure de la famille : la baisse de la fécondité, l'augmentation de l'âge au mariage et la prolongation du célibat, la baisse de la mortalité et l'élévation de l'espérance de vie ; accompagné d'un changement sociale et économique important ont induit de plus en plus de familles de type nucléaire et restreintes.

L'importance de la relation entre la transition démographique et les mutations sociodémographique de la famille algérienne, justifié l'intérêt du présent travail qui voulait montrer cette relation, les caractéristiques et les déterminants démographiques du type du ménage et sa taille.

Mot-clé : transition démographique -transition familiale -famille -ménage- statut de la femme -déterminants de la taille et de type de ménage.

شكر

أقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور صالح محمد الذي بدأ معي مشوار بحثي هذا و للدكتور داودي نور الدين الذي أنهاه معي على كل مجهود و كل نصيحة أبدياها لي طيلة القيام بهذا العمل المتواضع ، لهما مني خالص التقدير و الاحترام.

كما أشكر كل من ساعدني بالنصح و المراجع خاصة مسؤولة مكتبة الديوان الجهوي للإحصائيات السيدة كريمة .

اهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى :

زوجي وأبنائي

الفهرس

شكر

اهداء

قائمة الاشكال

قائمة الجداول

مقدمة.....أ-ج

الفصل المنهجي

1-الاشكالية.....ص2

2-منهج الدراسة.....ص9

3-المفاهيم الاجرائية المتعلقة بالبحث.....ص10

4-الدراسات السابقة و المشابهة حول الأسرة الجزائرية.....ص13

5-فرضيات الدراسة.....ص18

6-صعوبات البحث.....ص19

الفصل الأول:

الأسرة: نظريات ، مفاهيم و ديموغرافيا الأسرة

تمهيد

1-نظريات الأسرة و نظرية الانتقالية الديموغرافية.....ص22

1-1- نظريات الأسرةص23

1-2- نظرية الانتقالية الديموغرافية.....ص28

- 2- الأسرة : المفاهيم و المصطلحات.....ص31
- 3- أنواع و أشكال الأسر.....ص34
- 4- خصائص الأسرة الجزائرية.....ص37
- 5- عوامل تغير الأسرة و نتائجهاص38
- 6- ديموغرافيا الأسرة.....ص48

خلاصة

الفصل الثاني:

التحول الديموغرافي و مظاهره في الجزائر

تمهيد

- 1- السياسة السكانية في الجزائر.....ص55
- 2- مركبات الانتقالية الديموغرافية في الجزائر.....ص58
- 2-1- نمو السكانص59
- 2-2- وفيات الأطفال و أمل الحياة.....ص61
- 2-3- الخصوبة.....ص64
- 2-4- التركيب العمري و النوعي للسكان.....ص68
- 3- الزواجية و مؤشراتها.....ص69
- 3-1- الحالة الزواجية.....ص70
- 3-2- العزوبية.....ص71
- 3-3- الزواج.....ص74
- 3-4- اختيار الشريك.....ص76
- 3-5- التعدد.....ص79

3-6-تفسخ الزواج.....ص81
خلاصة

الفصل الثالث :

تطور مكانة المرأة الجزائرية و تحولات الأسرة

تمهيد

- 1-المرأة و الأسرة من خلال الحركات الأنتوية و المواثيق الدوليةص87
 - 1-1-مؤتمر السكان بالقاهرة 1994.....ص90
 - 1-2-المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995.....ص91
 - 1-3-اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأةص91
 - 2-تطور و وضع المرأة في المجتمع الجزائريص92
 - 3- أهم مؤشرات تطور مكانة المرأة الجزائريةص99
 - 1-3-التعليم و الاميةص99
 - 2-3-الصحة.....ص101
 - 3-3-العمل و النشاط النسوي.....ص103
 - 3-4-المشاركة السياسية.....ص106
 - 4-مكانة المرأة و علاقتها بالتحول الديموغرافي و الأسري.....ص107
- خلاصة

الفصل الرابع :

تطور البنى الأسرية في الجزائر

تمهيد

- 1-تعريف الأسر المعتمدة في مختلف التعدادات السكانيةص117
- 2-تطور عدد الأسر الجزائرص122
- 3-تطور حجم الأسر الجزائرية.....ص126
- 4-تطور الأسر الجزائرية حسب النمط وفق مختلف التعداداتص133
- 4-1-أسرة مكونة من شخص واحد.....ص135

4-2-الأسر النووية.....	136ص
4-3-الأسرة الممتدة و الأسرة الموسعة.....	139ص
6-الخصائص العامة لأرباب الاسر المعيشية في الجزائر.....	141ص
7- الأسرة المعيشية الراحلة.....	146ص

خلاصة

الفصل الخامس :

محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية الجزائرية من خلال مسح 2002

تمهيد

1-البيانات و طريقة التحليل.....	151ص
1-1-البيانات و محدوديتها.....	151ص
1-2- طريقة التحليل.....	155ص
2-تحليل نتائج الدراسة.....	156ص
1-2-التحليل الوصفي للبيانات الخاصة بالأسر المعيشية.....	156ص
2-2-نتائج التحليل اللوجيستي لنوع و حجم الأسر المعيشية.....	162ص
أ-نوع الأسرة المعيشية.....	162ص
ب-حجم الأسرة المعيشية.....	164ص
3-دور الخصائص السوسيوديموغرافية للنساء غير العازبات في تحديد نوع و حجم الاسرة المعيشية.....	166ص
1-3-التحليل الوصفي للبيانات.....	166ص
2-3-التحليل اللوجيستي للنتائج.....	174ص
1-2-3-النساء المتزوجات.....	174ص

أ-نوع الأسرة المعيشيةص175

ب-حجم الأسرة المعيشية.....ص176

3-2-2-النساء غير العازباتص177

أ-نوع الأسرة المعيشيةص177

ب-حجم الأسرة المعيشية.....ص178

4-مناقشة النتائج.....ص180

4-1- مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات.....ص180

4-2-مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة.....ص181

خلاصة

خاتمة عامة.....ص184

قائمة المراجع و المصادر.....ص190

قائمة الملاحق.....ص200

شرح المختصرات.....ص213

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
29	النموذج العام للانتقالية الديموغرافية و مراحلها	1
45	محددات البنى الأسرية	2
51	الأحداث الديموغرافية المؤثرة في تحول الأسرة من نمط الى اخر	3
60	تطور معدلات الولادات و الوفيات في الجزائر بين 1966 و 2010	4
60	تطور معدل النمو السكاني في الجزائر بين 1966 و 2010	5
63	تطور معدلات وفيات الأطفال في الجزائر حسب الجنس	6
63	تطور أمل الحياة في الجزائر حسب الجنس	7
69	سكان الجزائر حسب الفئات العمرية بين 1977 و 2008	8
75	تطور سن الزواج الأول في الجزائر حسب الجنس	9
99	تطور معدلات التمدرس للفئة 6-14 سنة حسب الجنس	10
109	العلاقة بين معدل الخصوبة و وضع المرأة	11
114	وضع المرأة ونتائجه الديموغرافية	12
124	تطور نسبة الأسر المعيشية في الريف و الحضر بين 1966 و 2008	13
125	تطور معدل نمو السكنات المشغولة و عدد الأسر المعيشية	14
128	تطور الحجم المتوسط للأسر المعيشية في الريف و الحضر	15
142	توزيع أرباب الأسر المعيشية حسب السن و الجنس سنة 2008	16

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
56	خصائص و قيمة برامج التعاون	1
62	وفيات الأطفال حسب حجم الأسرة	2
65	تطور معدلات الخصوبة بين 1966 و 2008	3
66	تأثير المتغيرات الوسيطية في الخصوبة بين 1966 و 2002	4
67	تطور مؤشرات Coale بين 1977 و 2008	5
68	تطور استعمال موانع الحمل في الجزائر	6
70	تطور الحالة الزوجية لسكان الجزائر بين 1977 و 2008	7
71	تطور نسبة العزوبة عند الجنسين بين 1977 و 2008	8
72	معدل النساء العازبات لكل 100 رجل عازب بين 1977 و 2008	9
73	نسبة العزاب في أربعة أجيال مختلفة سنة 2008	10
75	تطور سن الزواج الأول في الجزائر بين 1966 و 2008	11
76	توزيع النساء المتزوجات حسب أعمارهن و فارق السن مع أزواجهن	12
77	نسبة الزيجات حسب نوع الرابطة بين الزوجين	13
78	توزيع الأزواج حسب مستواهم التعليمي و مستوى زوجاتهم	14
80	نسبة التعدد في الجزائر	15
80	نسبة التعدد و عدد الذكور عند أول زواج	16
81	تطور نسبة المطلقين و الأرامل حسب الجنس	17
100	أهم المؤشرات الديموغرافية حسب المستوى التعليمي للمرأة	18
101	توزيع السكان حسب المستوى التعليمي و الجنس سنة 2008	19
102	تطور معدلات الامية حسب الإقامة و الجنس	20
104	نسبة تواجد النساء في بعض القطاعات (2007)	21
105	تطور معدلات النشاط حسب الجنس	22
107	دليل الفوارق الجنسية و بعض مؤشراتته في بعض الدول	23
111	العلاقة بين قرار استعمال موانع الحمل و بعض المتغيرات السوسيوديموغرافية للزوجين	24

الصفحة	العنوان	الرقم
112	المستوى التعليمي للام و المعدل الصافي لتمدرس البنات	25
123	تطور عدد السكان وعدد الاسر المعيشية وفق مختلف التعدادات و مكان الإقامة	26
125	تطور عدد السكنات و عدد الأسر المعيشية	27
127	تطور حجم الأسر الجزائرية حسب مختلف التعدادات	28
129	تطور الحجم المتوسط للأسر المعيشية و متوسط عدد الأطفال	29
130	تطور تركيبة الحجم المتوسط للأسر المعيشية و اتجاهاتها بين 1966 و 2008	30
132	تركيبية الحجم المتوسط للأسر المعيشية وفق عدد العزاب	31
134	تطور البنى الأسرية وفق التعداد و الانماط	32
136	تطور نسبة الأسر النووية حسب نوعها بين 1977 و 2008	33
142	توزيع أرباب الأسر المعيشية حسب السن و الجنس	34
143	توزيع أرباب الأسر المعيشية حسب الحالة الفردية و الإقامة	35
144	نسبة الأسر المعيشية التي تسيورها امرأة	36
145	توزيع النساء أرباب الأسر المعيشية حسب الحالة الزوجية سنة 2008	37
147	تطور السكان الرحل في الجزائر	38
148	بعض الخصائص الديموغرافية للأسر المعيشية الراحلة	39
156	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ،حجمها و مكان الإقامة(2002)	40
157	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ،حجمها و جنس أربابها(2002)	41
157	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ،حجمها و الحالة الزوجية لأربابها(2002)	42
158	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ،حجمها و سن أربابها(2002)	43
159	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ،حجمها و المستوى التعليمي لأربابها(2002)	44
159	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ،حجمها والنشاط الاقتصادي لأربابها(2002)	45

الرقم	العنوان	الصفحة
46	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و نوع المسكن (2002)	160
47	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و عدد الغرف (2002)	161
48	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و مستواها المعيشي (2002)	161
49	تقدير تأثير المتغيرات السوسيوديموغرافية و خصائص المسكن على نوع الأسر المعيشية	163
50	تقدير تأثير المتغيرات السوسيوديموغرافية و خصائص المسكن على حجم الأسر المعيشية	165
51	توزيع الاسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و الحالة الزوجية للنساء (15-49)	167
52	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و سن النساء (15-49)	167
53	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و سن زواج النساء غير العازبات (15-49)	168
54	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها وعلاقة قرابة النساء المتزوجات مع أزواجهن.	169
55	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و سن الزوج	169
56	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و سن زواج الزوج	170
57	توزيع الأسر المعيشية حسب حجمها و نوعها و عدد الاطفال فيها	171
58	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و المستوى التعليمي للنساء المتزوجات	171
59	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و مؤشر المستوى التعليمي للزوجين	172
60	توزيع الأسر المعيشية حسب حجمها و الاستعمال السابق لموانع الحمل	172
61	توزيع الأسر المعيشية حسب حجمها و الاستعمال الحالي لموانع الحمل	173
62	توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و الحالة الفردية للنساء المتزوجات في فترة المسح 2002	173
63	تقدير التأثير الصافي للمتغيرات السوسيوديموغرافية للنساء المتزوجات وأزواجهن على نوع الاسر المعيشية	175

الصفحة	العنوان	الرقم
176	تقدير التأثير الصافي للمتغيرات السوسيوديموغرافية للنساء المتزوجات وأزواجهن على حجم الأسر المعيشية	64
177	تقدير التأثير الصافي للمتغيرات السوسيوديموغرافية للنساء غير العازبات على نوع الأسرة المعيشية	65
179	تقدير التأثير الصافي للمتغيرات السوسيوديموغرافية للنساء غير العازبات على حجم الأسرة المعيشية	66

مقدمة

يشهد المجتمع الجزائري في ظل ما يعرفه العالم من تغيرات اجتماعية ، ثقافية واقتصادية حركية سكانية هامة منذ ظهور البوادر الأولى للتحول الديموغرافي و التي بدأت بتراجع الوفيات خاصة عند الأطفال و الرضع و تحسن متوسط الحياة بفضل السياسات والبرامج الصحية والوقائية التي كان لها الدور الكبير في ذلك . بالإضافة إلى تراجع الخصوبة والولادات الذي يعود أساسا إلى ارتفاع سن الزواج الأول خاصة عند الإناث و زيادة استعمال موانع الحمل ، و تقلص الفوارق بين الريف و الحضر ومختلف الفئات السوسيواقتصادية .

و في ظل هذه الحركية ، عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات هامة في بنيتها ، شكلها وحجمها حيث اتجهت أكثر إلى النموذج النووي الذي يشكل حاليا حوالي ثلاثة أرباع الأسر الجزائرية تغلب فيه الأسر الزوجية بأطفال عزاب ، و لا تقل فيه الأسر أحادية الوالد أهمية خاصة المكونة من أم و أطفالها نتيجة ارتفاع الطلاق و الترميل الناتج إلى وفاة الذكور أكثر من الإناث في فئة البالغين . و رغم انخفاض عددها ، إلا أن الأسر الموسعة و الممتدة لازالت قائمة بسبب وجود عوامل تدعم بقاءها أهمها الصعوبات الاقتصادية التي يصادفها المتزوجون حديثا في تكوين أسر مستقلة عن أهاليهم كالمسكن ، ضعف الدخل و البطالة . وعوامل ثقافية راسخة تفرض بقاء المتزوج ضمن أسرته أو إعادة استقبال الأسر لبناتهن المطلقات و الأرمال أو وجود أفراد آخرين و من نفس القرابة.

و فضلا عن النووية التي تعرف ارتفاعا ثابتا ، ورغم أن حجم الأسر انخفض مقارنة بالماضي ، إلا أنه يعرف استقرارا نتيجة بقاء الخصوبة مرتفعة نوعا ما داخل الزواج و زيادة عدد فئات معينة كالبالغين نتيجة ارتفاع العزوبة العائد إلى ارتفاع سن الزواج و فئة المسنين بسبب تحسن متوسط حياتهم . و قد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى نتيجة هامة و هي أن التحول الديموغرافي يلعب دورا كبيرا في التغيرات التي تعرفها الأسرة الجزائرية ، حيث أن حجم ، شكل وبنية الأسرة يتحدد بالظواهر الديموغرافية: الخصوبة ، الوفاة ، الزواج ، تفسخ الزواج و أيضا الهجرة إلى جانب التغير الاجتماعي الذي يعرفه المجتمع الجزائري في كل مظهره.

واستجابة لهذه التغيرات ووصولاً إلى النتائج أعلاه ، تناولت هذه الدراسة بالوصف والتحليل تطور الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالاعتماد على مجموعة هامة من المراجع لها صلة بالأسرة أو أحد جوانب دراستها بالإضافة إلى كم هام من الإحصائيات والبيانات و التي للأسف الشديد لم نستطع الوصول إلى الحديثة منها خاصة المتعلقة بآخر إحصاء بسبب تأخر استغلال نتائجه في جزئه المتعلق بالأسرة . و انقسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول رئيسة ومتكاملة للإجابة عن إشكاليتنا التي طرحناها في فصل منهجي سبق تلك الفصول حيث:

تناولنا في الفصل المنهجي التساؤل الرئيسي للدراسة ومجموع التساؤلات الفرعية المتفرعة عنه ، الدوافع و الاهداف ، المنهج و الطرق الإحصائية المستعملة ، ملخص عن الدراسات السابقة والمشابهة، الفرضيات الرئيسية و الفرعية و أخيرا صعوبات البحث.

في حين تناول الفصل الأول : الأسرة : نظريات ، مفاهيم و ديموغرافيا الأسرة ، و هو الجانب النظري للدراسة و الذي ساهم في تحديد الرؤى النظرية لها من خلال المفاهيم المتعلقة بالأسرة ، نظريات الأسرة و نظرية التحول الديموغرافي ، عوامل تغير الأسرة وأخيرا ديموغرافيا الأسرة أو كيف تناولت الديموغرافيا دراسة الأسرة .

تعرض الفصل الثاني : التحول الديموغرافي و مظاهره في الجزائر ، لأحد المركبين الأساسيين في دراستنا و هو التحول الديموغرافي في الجزائر ، حيث سلطنا الضوء على أهم التحولات الديموغرافية التي شهدتها الجزائر منذ استقلالها و التي افترضنا أن لها دور كبير في التحولات التي تعرفها الأسرة الجزائرية .

و في الفصل الثالث : تطور مكانة المرأة الجزائرية و تحولات الأسرة ، و لأن عنصر المرأة لا يمكن أن يكون بمنأى عن التحولات التي عرفتتها الأسرة الجزائرية ، فقد خصص هذا الفصل لتتبع تطور وضع المرأة الجزائرية و كيف يكون لوضعها الجديد دور في ذلك خاصة أن اكثر ما يميز المرأة هو الخصوبة و استعمال موانع الحمل و اتخاذ القرارات الهامة في أسرتها نتيجة خاصة ارتفاع مستواها التعليمي ووعيها بدورها و بالقضايا السكانية .

أما الفصل الرابع : تطور البنى الأسرية في الجزائر ، فحاولنا فيه أن نجيب عن جانب من التساؤلات انطلقا من تتبع تطور الأسرة الجزائرية زمنيا من حيث الشكل ، البنية و الحجم بالاعتماد على بيانات التعدادات و المسوح السكانية .

و أخيرا ، كملت الاجابة عن كل تساؤلاتنا من خلال الاستغلال الإحصائي لمسح صحة الأسرة و الطفل لسنة 2002 الذي سمح بتحديد أهم المحددات السوسيوديموغرافية لنوعية الأسرة و حجمها و الذي جاء في الفصل الخامس . و بالاعتماد على بعض الطرق الاحصائية و تكييف البيانات حسب أهدافنا .

وأخيرا انتهت الدراسة بخاتمة عامة جمعت أهم النتائج و مجموعة من التوصيات والاقتراحات و التي تبين طيلة البحث و الاطلاع أنه لا بد من الاشارة إليها لتكون ، مستقبلا ، عاملا لنجاح أي دراسة عن الأسرة.

الفصل المنهجي

1- الإشكالية:

تعتبر الأسرة نظاما اجتماعيا يتأثر و يؤثر في باقي النظم الاجتماعية ، الاقتصادية، الدينية ، التربوية و السياسية التي يتواجد فيها . و تأخذ حيزا كبيرا في الكثير من الدراسات على اختلاف تخصصاتها أكثرها دراسات انثروبولوجية و اتنولوجية تمت في الغرب أين ظهرت المفاهيم و النظريات و كذا طرائق دراستها. كما تتواجد الأسرة في أفكار الفلسفة القديمة حيث عولجت من جوانب روحية و وجدانية فلسفية عند أقدم الفلاسفة كأفلاطون مثلا ثم انحصرت فيما بعد في علم الاجتماع منذ القرن التاسع عشر حيث كانت منطلقا لدراسة المجتمع و تغييره كما هو الشأن بالنسبة لدوركايم، ماركس و كونت وغيرهم.

و الأسرة شأنها شأن المؤسسات الاجتماعية الأخرى شهدت تطورات و تحولات كبيرة ، لكن رغم ذلك لازالت تحافظ على خصائص سوسيوثقافية و اجتماعية و تاريخية خاصة بالمجتمع الذي تنتمي إليه و تعبر عن هويته ، انتماؤه و تاريخه لأنها باختصار صورة مصغرة عن هذا المجتمع .

و مع التقدم الصناعي الهائل الذي عرفه الغرب، تعقدت الحياة الاجتماعية و برزت عدة عوامل اقتصادية ، ثقافية و ديموغرافية أثرت كثيرا على الأسرة أبرزها التحرر من قيود العادات و التقاليد ، ارتفاع المستوى التعليمي للإناث وولوجهن بكثرة في مختلف مجالات الحياة العملية ، ارتفاع سن الزواج و انخفاض الخصوبة ، الاستقلالية الفردية خاصة المادية، ظهور أنماط جديدة و متنوعة للإنتاج و الاستهلاك و توسع شبكة التنقل والاتصال و هي كلها عوامل أثرت بأشكال و درجات متفاوتة على أنماط ، وظائف وعلاقات الأسر والأفراد .

و في خضم هذه التحولات تواصل الاهتمام بالأسرة في جميع العلوم و إذا كانت هذه العلوم قد أسهمت كثيرا في ذلك فإن الديموغرافيا لم يتناول الأسرة إلا من خلال حيز ضيق باستثناء ما تعلق بينيتها ، تكوينها و تطورها من حيث الشكل و الحجم و الملاحظ أن هذا العلم يفتقد كثيرا إلى إطار نظري يكفل بتحليل و تفسير ما يحدث من متغيرات للأسرة

وداخلها و الدليل اعتماد أغلب الدراسات الديموغرافية التي تناولت الأسرة كثيرا على علوم أخرى كالتاريخ ، علم الاجتماع ، الجغرافيا ، الاقتصاد ، الأنثروبولوجيا وغيرها.

ولأن الأسرة هي وحدة تتعلق بالإنجاب الذي يمثل إحدى أكبر اهتمامات الديموغرافيا وكونها "تحتل مكانة إستراتيجية لفهم و شرح الظواهر الديموغرافية و حركة السكان [و هي] عنصر وسيط بين البنى الاجتماعية والأفراد الذين يشكلونها". (Tabutin.D,1986,p231) خاصة مع تطور الطرق والمناهج في البحث والإحصاء و كذا توفر المعلومات و تعددها ، أصبحت تشكل محور ما يعرف بديموغرافيا الأسرة في معناها الأوسع و التي تتقاطع مع علم الاجتماع الأسري في كثير من النقاط أهمها ما يتعلق بالزواجية و ما يترتب عنه.

و " ديموغرافيا الأسرة يمكن أن تعرف على أنها دراسة العوامل التي تحدد عدد ، حجم وبنية الأسر " (Norman.B.Ryder,1979,p102) ولكن حاليا يحاول هذا التخصص التوسع أكثر في تحديد آثار التحول الأسري في إطار التحول الديموغرافي على مستقبل السكان والعلاقات . وفي هذا "في فرنسا مثلا و حتى سنة 1980 وباستثناء بعض البحوث التي قام بها A. Gérard و L. Roussel لم تكن هناك دراسات تهتم مباشرة بالأسرة وبعد هذه السنة كان الباحثون يعتمدون على الأفكار السوسولوجية السائدة أو بعض البحوث التاريخية و الأثرية المتعلقة بالأسرة " (Segalan.M,1993,p5). والسبب راجع أساسا إلى كون الديموغرافيا و منذ ظهورها أخذ صبغة إحصائية تصب في الاتجاه الوصفي أكثر من الاتجاه التحليلي كما تكمن صعوبة دراسة الأسرة ديموغرافيا ليس إلى الأسرة في حد ذاتها ولكن لخصوصية هذا العلم الذي يدرس الوحدات الإحصائية البسيطة و هي الفرد و كل الأحداث الديموغرافية المتعلقة به (الولادة، الزواج/الطلاق، الخصوبة، الهجرة و الوفاة) حيث تبقى دراسة الجماعة (الأسرة في هذه الحالة) كوحدة إحصائية شبه معدومة لافتقار الوسائل و الأدوات الإحصائية المناسبة في ظل عدم وجود وكفاية بيانات دقيقة عنها كون الديموغرافيا تعتمد على الجانب الكمي الإحصائي أكثر من أي جانب آخر .

و تركز الديموغرافيا في ذلك على جانبين أولهما اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار الروابط الاقتصادية للأفراد الذين يقيمون معا و هنا يظهر مفهوم الأسرة المعيشية ، أما الجانب الثاني فهو وراثي يتعلق بالروابط البيولوجية و نعني به فقط ما يتعلق بالمرأة بسبب علاقتها مباشرة بالإنجاب و الخصوبة .

و لكن الدراسات التي تناولت الأسرة والظواهر الديموغرافية في العالم بدأت فعليا منذ السبعينيات حيث قام Becker(1976) بدراسة العلاقة بين عمل المرأة و تراجع الزوجية و الخصوبة و هما أهم ظاهرتين مرتبطتين بتكوين و بناء الأسرة . كما أن Caldwell(1982) قام بدراسة العلاقة بين المستوى التعليمي و الخصوبة و هي كلها دراسات بدأت مع التطورات التي عرفها وضع المرأة اجتماعيا خاصة مع زيادة مشاركتها في الحياة العملية و ارتفاع مستواها التعليمي و تغير وضعها داخل الأسرة والمجتمع كعنصر اجتماعي و اقتصادي فعال ونشط.

و لكن ما من شك أن التغيرات التي تحدث عالميا داخل الأسرة مهما كانت ثقافية ، إيديولوجية ، اقتصادية و سياسية في هذه المجتمعات فهي تغيرات غريبة ، كثيرة و في غاية الخطورة يمكن اختصارها فيما يلي:

- إن الحريات الفردية و النسائية أصبحت مطلبا ينادى به بشكل متزايد و بمختلف الطرق والسياسات.

- أصبح اختيار الشريك يبتعد شيئا فشيئا عن قواعد و تقاليد المجتمعات التي تضبطه.

- تنامي حركات حقوق النساء و الطفل و ما لذلك من تأثير على الزواج و الأسرة والعلاقات.

- اعتماد الكثير من السياسات و القوانين التي تكفل هذه الحريات للفرد على حساب الأسرة واستقرارها.

وفي الجزائر كما في باقي مناطق العالم حدثت و تحدث بشكل متسارع تحولات عميقة جدا على كل المستويات و لكن رغم ما مرت به من مراحل تاريخية قديمة وحديثة في غاية الأهمية و الخطورة أثرت كثيرا على مجريات تاريخها إلا أنها لازالت تحافظ على قدر كبير على ما يؤكد انتماؤها العربي و الإسلامي والذي تظهر خصائصه الاجتماعية والثقافية كثيرا في اعتقادات ، سلوكيات وعلاقات الأفراد و الأسر. و لكن تعتبر التحولات التي عرفتها مرحلة ما بعد الاستقلال خصوصا منذ منتصف الثمانينيات من أهمها وأكثرها تأثيرا على الأسرة الجزائرية.

فعلى المستوى الاقتصادي وبعد تبني النظام الاشتراكي لفترة طويلة ، و التخلي عنه منذ 1986 نحو اقتصاد السوق مع الاعتماد على المحروقات بأكثر من 90% كمصدر للدخل الوطني و رغم السياسة الاقتصادية الحديثة الموجهة لتشجيع الاستثمارات و تنويع الإنتاج وتحسين الدخل الفردي إلا أن ذلك لم يمكن من التصدي للانعكاسات السلبية لهذه السياسة على دخل و استهلاك الأسر وظل الوضع السوسيواقتصادي لهذه الأسر ينمو بوتيرة ضعيفة مع استقرار بعض المؤشرات في مستويات مقلقة كتلك المتعلقة بالبطالة، الفقر، الأمية، تدني الدخل و القدرة الشرائية، و التي تؤثر كثيرا على تكوين الأسر واستقرارها. ولم يعد الإنتاج من اختصاص الأسر مع تنامي العمل بالأجر والوظائف الخدمائية والإنتاجية التي تمارس في مؤسسات بعيدة عن مؤسسة الأسرة خاصة مع ازدياد التحضر واتساع رقعة وعدد المدن التي يتطلب فيها نمط الحياة الاقتصادية ذلك.

أما على المستوى الديموغرافي، عرف نمو السكان ارتفاعا كبيرا حيث تضاعف ثلاث مرات منذ 1966 (من 12 مليون نسمة سنة 1966 إلى أكثر من 35 مليون سنة 2008) رغم تباطؤ ونيرة النمو (انخفاض المعدل السنوي من أكثر من 3% إلى النصف 1.96% سنة 2009) كما تراجعت الخصوبة إلى أدنى مستوياتها ليلبغ متوسط عدد الأطفال أقل من طفلين لكل امرأة بعدما كانت الجزائر من بين أكثر دول العالم خصوبة بـ 8 أطفال في فترة السبعينيات، و ارتفع سن الزواج الأول لكلا الجنسين و في كل المناطق الحضرية و الريفية على حد سواء إلى أكثر من 30 سنة مما أدى إلى ارتفاع عدد العزاب غير القادرين على

الزواج لأسباب مختلفة وما ينجر عن ذلك من آثار نفسية و اجتماعية سلبية. في الوقت الذي تحسنت فيه مستويات الوفاة نحو الانخفاض خاصة تلك المتعلقة بالرضع و الأطفال كما ارتفع متوسط أمل الحياة ليتعدى الـ75 سنة وهي كلها متغيرات ديموغرافية تؤثر بشكل حاد على تكوين ، بنية ، حجم ومستقبل الأسر .

أما على المستوى الاجتماعي فقد تراجعت الروابط الأسرية ولم تعد أبوية و لكن زواجه (Mokaddem et all.2001) كما عرف وضع المرأة تطورا كبيرا لترجمه معدلات تدرسهن و نجاحهن في مختلف الأطوار التعليمية و تقلدهن لمختلف الوظائف والمناصب أين فاقت نسبة تواجدهن في بعض القطاعات 60% (التعليم والصحة) ولم تعد الأسرة الموسعة والمبنية على السلطة الأبوية و سلطة الانتماء العائلي سائدة أو على الأقل لم تعد النموذج الأسري الواحد مع ظهور نماذج أخرى تفرضها المتغيرات الحادثة في المجتمع . كما أن القيم و المبادئ لم تعد حكرًا على الأسرة بل أصبح الأفراد يتبنون قيما و مبادئ أخرى خاصة مع تنامي الحريات الفردية التي تسهر على حمايتها المنظمات ، الجمعيات والنقابات السياسية ، العمالية و الثقافية وتروج لها وسائل الإعلام والاتصال.

ولكن هذا لم يمنع من بقاء الكثير من القيم لازال الأفراد يحافظون و يتمسكون بها أهمها ما يتعلق بالشرف و التضامن فيما بينهم مما سمح بالحفاظ على خصوصية المجتمع وانتمائه والتي تتمثل خاصة في التجمعات العائلية و الأسرية أين يظهر مبدأ التكافل والتضامن كما يحدث في المناسبات الدينية و الأفراح و الأحزان رغم أنه لا يمكن إنكار ما لوسائل الاتصال الحديثة من تأثير على ذلك.

ومن هذا المنطلق تتمحور اشكاليتنا حول السؤال التالي: ما هي التحولات السوسيوديموغرافية التي تعرفها الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال و ما هي محدداتها في ظل التحول الديموغرافي السريع و تشعب عوامل التأثير والتغير المرتبطة أساسا بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية ؟

وعليه فدراستنا ستحاول الإجابة عن التساؤلات التالية: إلى أي مدى وصلت هذه التحولات؟ وهل فعلا النموذج الأسري النووي هو السائد و الحتمي؟ هل اختفت الأسرة الممتدة أو الموسعة أم أنها تقاوم؟ ولماذا؟ هل يمكن أن نعتقد أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى تنامي عدد الأسر النووية -حسب أغلب الباحثين - هي نفسها التي ستعيد الشكل الموسع وتحافظ عليه مجددا؟ وبأي شكل؟ إلى أي مدى تحسن وضع المرأة الجزائرية وهل لذلك اثر على تحول الأسرة؟ و اخيرا ما هي العوامل السوسيوديموغرافية التي تحدد حجم و نوع الأسرة الجزائرية؟

و هذه الدراسة بحكم تناولها لعنصر هام في المجتمع يعكس ما يحدث فيه من تغيرات عميقة و هو الأسرة ، تسمح بمراقبة عن قرب هذه التغيرات خاصة الديموغرافية و ما يمكن أن تخلفه من آثار على واقع و مستقبل الأسرة و كذا العلاقات الاجتماعية ولأن :

- الأبحاث التي تحدد خصائص و أنماط الأسرة وفق إحصائيات و تحليلات تسمح تطبيقيا للمخططين في انتهاج سياسة واضحة قائمة على واقع ملموس و علمي للنهوض بالمستوى الاجتماعي و المعيشي لهذه الأسر و الحفاظ على استقرار المجتمع.

-و هذه الدراسات تسمح بتسليط الضوء على أهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بمستقبل هذه الأسر.

-وبعيدا عن الانثروبولوجيا و علم الاجتماع اللذان يبحثان في مكن العلاقة بين النظم الاجتماعية و البنى الأسرية . فإننا في بحثنا هذا نبحث عن التغيرات و المحددات التي تسمح بتفسير وجود النماذج الأسرية السائدة في المجتمع و ذلك في إطار التحول الديموغرافي ببعديه الزمني و المكاني و لهذا فإننا نختصر هذه الأهداف في :

-إبراز أهم التغيرات التي تشهدها الأسرة الجزائرية المرافقة للتحول الديموغرافي.

-المكانة التي أصبحت عليها المرأة الجزائرية وعلاقة ذلك بتكوين و استقرار الأسرة الجزائرية.

-معرفة أهم أشكال الأسر السائدة و المقاومة.

-العوامل المؤثرة و الناتجة عن هذه التحولات.

-طبيعة ما يحدث للأسرة الجزائرية.

-ما يمكن أن يكون عليه مستقبل الأسرة في إطار التحول الديموغرافي المتسارع.

-التحذير من خطر هذه التحولات خاصة مع استمرار تراجع الخصوبة و ارتفاع سن الزواج والعزوبية.

و إذا كان "...موضوع الأسرة بوصفه مادة للبحث المتخصص انحصر في نطاق علم الاجتماع منذ بدايته أواخر القرن التاسع عشر، وظل ينمو ويتطور إلى أن ظهر علم الاجتماع الأسري الذي يعتبر من أحدث فروع علم الاجتماع التي تبلورت موضوعاته ومناهجه. وهو يعد في الوقت نفسه من أخصب فروع علم الاجتماع من حيث المشكلات المهمة، والقضايا التي تتجدد أهميتها. و يتعاضد وزنها في مجتمعنا المعاصر أيا كان موقعه على خريطة الكرة الأرضية و مهما تباينت الاتجاهات الفكرية التي تتبناها "(علياء شكري 1979، ص 15) فان الديموغرافيا تعد أيضا من أخصب العلوم التي تتناول الأسرة كيف لا و كل التحولات الديموغرافية التي يشهدها الأفراد و السكان من حالات وبنى و عدد إنما هي مرتبطة كنتيجة أو كسبب لتغير الزواج و الإنجاب و إنشاء العلاقات و هي أمور لا تكفلها إلا الأسرة و من هذا المنطلق تعددت دوافعنا لاختيار هذا الموضوع أهمها:

-محدودية الدراسات الديموغرافية كما و كيفا و التي تناولت الأسرة كوحدة جماعة للدراسة .

-معظم الدراسات الموجودة حول الأسرة الجزائرية هي دراسات سوسيولوجية محض حتى تلك التي قام بها قواوسي سنة 1992 كانت مدخلا لعلم الاجتماع الأسري كما نلاحظ ذلك من خلال عنوانها(Kouaouci.A.1992).

-تكاد الدراسات الموجودة باللغة العربية في تخصص الديموغرافيا تتعدم و نلاحظ ذلك من خلال بحثنا و اعتمادنا على مراجع جلها باللغة الفرنسية .

-تناولت معظم الدراسات بشكل تقليدي ما يرتبط بالظواهر الديموغرافية و لكن حتى السنوات الأخيرة أصبح الجندر و العلاقات بين الأفراد و الأسر من اهتمامات الديموغرافيا.

-تبقى الدراسات الخاصة بالأسرة مطلوبة في كل زمان و مكان نظرا لما يعرفه المجتمع والأسرة من تحولات يجب رصدها و التعرف عليها و على آثارها مستقبلا في ظل التحول الديموغرافي.

2- منهج الدراسة:

ولأن أي دراسة يجب أن تعتمد على منهج أو مناهج مختلفة لأن "المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للظاهرة أو للمشكلة لاكتشاف الحقيقة" (احمد بدر 1977،ص28) فإننا اعتمدنا على مجموعة من المناهج نراها مناسبة لدراسة الأسرة وهي المنهج التاريخي لأننا احتجنا إلى سرد تاريخي لأهم التغيرات و الأحداث التي شهدتها الأسرة لربطها زمنيا لفهم وتفسير الأحداث الحالية. كما استخدمنا المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي الذي يسمح بتحليل أهم خصائصها و العوامل المؤثرة و الناتجة عنها بفضل بعض الطرق والأساليب والمقاييس الإحصائية(نسب ، معاملات الارتباط ، مقاييس النزعة المركزية والتشتت ، الانحدار وغيرها) معتمدين على مجموعة كبيرة من المراجع باللغتين مراعين أهميتها و حداثتها والتي تناولت بشكل عميق الأسرة أو احد جوانبها في عدة تخصصات أهمها علم الاجتماع الأسري والديموغرافيا و كذا مقالات ومدخلات لباحثين وأكاديميين اهتموا بالأسرة و قضاياها كما استعنا بالكثير من المصادر الإحصائية أهمها التعدادات والمسوح الكبرى مختلفة الأهداف والنتائج لهيئات و مراكز تعنى بذلك .

وهذا ما سمح لنا بتكوين فكرة متكاملة عن تطور الأسرة الجزائرية وواقعها حديثا. للإشارة فإنه في هذه الحالة تعتبر البحوث الميدانية الأنجع أسلوبا في التقرب أكثر من الظاهرة

وتواجدها في المجتمع و لكن يتحتم علينا في الديموغرافيا خاصة في دراسة الأسرة اللجوء إلى عينات كبيرة تصل إلى آلاف الوحدات و لاستحالة ذلك لجأنا إلى المناهج أعلاه نظريا دون القيام بمسح ميداني الذي يتطلب مالا، جهدا ووقتا كبيرا جدا في هذا النوع من المسوح في حين هذا النوع تقوم به هيئات متخصصة تتمتع بذلك و هي موجودة في فترات متقاربة ومناسبة تقي بغرض الدراسة قد اعتمدنا على إحداها و التي أمكن الحصول على قاعدة بياناتها كاملة و هي مسح صحة الاسرة والطفل لسنة 2002 وعليه فإن هذه الدراسة ستكون تحليلية نظرية مرجعية شاملة تجمع أهم ما جادت به أحدث الدراسات والبحوث .

3- المفاهيم الإجرائية المتعلقة بالبحث :

الانتقالية الديموغرافية (Transition démographique) أو التحول الديموغرافي : وتعني اصطلاحا في الديموغرافيا تغير السكان من مستوى ديموغرافي قديم وعال يتميز بولادات ووفيات مرتفعة إلى مستوى حديث و منخفض يتميز بولادات و وفيات منخفضة و سيأتي بالتفصيل ذكر هذا عند التطرق لنظرية الانتقالية الديموغرافية .

أنماط الأسرة (تتميط: Typologie) : "هو التصنيف وفقا لمعيار أو مجموعة من المعايير وقد يستخدم هذا المنهج في تصنيف العناصر الثقافية أو الجماعات الإنسانية والمجتمعات المحلية. وقد تحدث دوركايم في مؤلفه قواعد المنهج في علم الاجتماع عن التصنيف الاجتماعي الذي كان يهدف منه إلى تقديم تصنيف ملائم للمجتمعات الإنسانية ." (محمد عاطف غيث. 2006) اما فيما يخص الأسر ووفقا لهذا التعريف فانه يقصد بها مجموعة من الأسر تشترك من حيث البنية والتكوين و الشكل و يختلف تصنيف الأسر أو أنماطها وفق المجتمعات و العلوم والأهداف و كذا المفاهيم المستخدمة فيها. و هذه الأنماط عموما تقسم إلى مجموعات كبيرة وكل منها تحوي أنماطا أخرى كالأسرة الممتدة تمثل نمطا يتكون من مجموعة من الأسر تمثل بدورها أنماطا أخرى تختلف عنها. (لاحظ هذه الأنماط في الفصل الرابع).

التحول الأسري : هو كل تحول أو تغير في تركيبة الأسرة ووظائفها وأدوارها وأنماطها وهو تحول ناتج عن التغير الاجتماعي والديموغرافي للمجتمع نتيجة عوامل اقتصادية ، ثقافية وديموغرافية

ولقد تغيرت الأسرة من حيث التعريف والبناء والوظيفة ونتيجة للتغيرات والتطورات التي عرفها المجتمع في نظمه ومؤسساته " تحولت الأسرة من كونها مؤسسة اجتماعية تقوم بمعظم مهام وشؤون ووظائف المجتمع إلى خلية اجتماعية صغيرة تختلف في تركيبها ووظائفها عن الأسرة من حيث كونها مؤسسة اجتماعية" (معن خليل عمر. 2004، ص 10).

ومع استمرار تطور المجتمع و زيادة عوامل التأثير تغيرت الأسرة من حيث الشكل والحجم والوظائف ، فأصبحت نوية أكثر من ممتدة ، وتقلص حجمها كثيرا بفعل التغيرات الديموغرافية نتيجة تراجع الوفيات والخصوبة وارتفاع سن الزواج وتقلصت وظائفها خاصة الاقتصادية والتعليمية .

تركيب الأسرة المعيشية : يقصد به وصف الأسرة وفق الحجم ، عدد الأطفال والبالغين ، عدد الأزواج و الأسر النووية ، خصائص رب الأسرة (العمر، الجنس ، الحالة الفردية والزواجية) وخصائص باقي أعضاء الأسرة.

مكانة المرأة: "إن مكانة المرأة مفهوم متعدد الأبعاد يتركز على مجال واسع من المؤشرات البنائية ، فإن بعض هذه الأبعاد يمكن تفسيرها بسهولة أكثر من غيرها على أنها تدل على قوة المرأة على المستوى الفردي ، ويؤثر بعضها على سلوك المرأة الإنجابي بصورة مباشرة أكثر من غيرها"(كونستينياسافيلوس روتشيلد. 1999 ، ص 172) وهناك فرق بين المكانة والقوة حيث "يشير مصطلح مكانة المرأة إلى وضعها العام في المجتمع ، بينما يشير مصطلح القوة إلى قدرة المرأة على التأثير والسيطرة على مستوى التعامل بين الأفراد وبعضهم" (المصدر السابق ، ص 174) و"يمكن أن ندرس العلاقة بين مكانة المرأة المصنفة على المستوى الاجتماعي الكبير(الماكرو) وقوة المرأة في العلاقات القائمة بين أفراد وحدة المعيشة (الميكرو): حيث يمكن أن يكون للمرأة مستوى اجتماعي مرموق ولكنها لا تتمتع إلا

بقدر ضئيل من القوة داخل محيطها والعكس صحيح كما أشار إلى ذلك C,S Rothschild" (نفس المصدر، ص192).

وهناك فرق بين المكانة والدور حيث "أن الدور يقدم نمطا شاملا للسلوك والاتجاهات، وهو يمثل استراتيجية لمواجهة المواقف المتكررة ، كما أن له تعريفا اجتماعيا موحدا يتميز بقدر من الوضوح . ويمكن لعدد من الأفراد القيام به ويساعد على تحديد شخصية الإنسان ووضعه في المجتمع (Termer1968). أما المكانة فتحمل معنى التقويم ، حيث تعد كلمات الشرف والاحترام والتقدير والهيبة مرادفات لها ، فالمكانة بهذا المعنى معناها الإشباع وفقدانها هو الحرمان (Zelditch1968) وعليه فإن دور المرأة يشير إلى الطريقة التي يجب أن تسلكها في مواقف معينة ، ومكانتها تشير إلى التقدير الذي يكنه لها الناس الذين يتعاملون معها" (سكارليت ايبشتاين ، 1999 ، ص241).

السياسة السكانية : (politique de population): هي مجموعة من التدابير والبرامج والمخططات والاستراتيجيات والقوانين التشريعية التي تهدف إلى إحداث تغيير كمي ونوعي في توجيه السلوك الديموغرافي والتأثير على المتغيرات الديموغرافية وتضمن إنجاح العلاقة التكاملية بين السكان والتنمية عن طريق الاهتمام بالقضايا المرتبطة بالسكان كالصحة، الصحة الإنجابية، التعليم والعمل، وكل ما يتعلق بها من موارد طبيعية وبيئية لتحسين مستواه المعيشي واستقراره وذلك بالتصدي لعوائق تنميته كالفقر والأمية والبطالة والفوارق بين الطبقات والجنسين والريف والحضر، وتعرفها الأمم المتحدة على أنها نصوص صادرة عن الجهات الرسمية، وتتضمن التوجهات العامة للدولة بخصوص المواضيع السكانية والتنمية . وهي تحدد جملة من التدخلات والتدابير المباشرة أو غير المباشرة التي تعمل على تحقيق الأهداف الكمية والنوعية الواردة في النصوص والتي ستؤدي إلى تغييرات اقتصادية واجتماعية و ديموغرافية .

وتتبنى كل دولة سياسة سكانية وفق وضعها الديموغرافي والاقتصادي وأهدافها على المدى القصير والطويل.

4-الدراسات السابقة والمشابهة حول الأسرة الجزائرية:

كما أشرنا سابقا فإن النموذج الأسري الأكثر تواجدا هو النموذج النووي في كل مناطق العالم و لا يختلف الأمر كثيرا عنه في الدول العربية التي تشير فيها أغلب الدراسات الحديثة إلى " تراجع الأسر الممتدة و زيادة الأسر النووية (ريما سويد. محمد ربحا . وضاح الركاد .2007) و هو نفسه الملاحظ في الجزائر التي سنحدد فيها أهم الدراسات السابقة حول الأسرة مع عودة إلى دراسات أجنبية في الموضوع في آخر ذلك.

إن هذه الدراسات كثيرة وتختلف حسب التخصصات و الأهداف فلا يخلو تخصص إلا وهناك دراسة ارتبطت به و بالأسرة معا كعلم الاجتماع بكل فروعه والاقتصاد والقانون..... لكن صعوبة الحصول على كل أو جزء هام من هذه الدراسات خاصة الأكاديمية أو المراجع التي اعتمدت عليها حال دون تقييمها و الاستفادة من أهم نتائجها . كما أن الوصول إلى كل الدراسات التي تمت يتطلب مجهودا ووقتا كبيرين يفوق الإمكانيات المتوفرة و هو ما يؤدي عادة إلى تقييم متسرع وغير مناسب. " ومعظم الدراسات حول البنى الأسرية في الجزائر تمت بين سنوات 1970 و 1980...بعضها كيفية (Von Allmen) ...و أخرى كمية والتي تمت في إطار AARDAS' والتي اعتمدا عليها كل من بن خليل و حيدر في دراستهما حول ' تأملات في البنى الأسرية' " (Hadj Ali.2006,p51) .

و عامة تعود أقدم دراسة في هذا المجال إلى دراسة (1963) Descloîtres et Debzi ، حيث تطرقا بنظرة سوسولوجية بحثة للقرابة في ظل العائلة في المناطق الريفية التي كان سكان الجزائر غداة الاستقلال يشكلون فيها تقريبا ثلاثة أرباع عددهم . ثم بدأت تأخذ هذه الدراسات منحى متجدد منذ دراسة بوتفنوشت (1980) الذي خلص إلى وجود تحولات اجتماعية عميقة أثرت على البنى الأسرية حيث بدأت الأسرة الكبيرة التي تضم عدة أجيال (من 3 إلى 4) تتراجع مقابل التزايد المستمر للأسر المصغرة التي تقلصت ووجد أن من أسباب ذلك :

-السكن : فالشقق تتطلب تواجد أسرة من حجم صغير داخلها.

-التحولات الاقتصادية بالأخص الاستقلالية المادية للأبناء عن الإباء.

-تغير القوانين التقليدية من (الجماعة) إلى المدينة(البلدية).

وكلها تغيرات تحدث في إطار التقليدي/العصري حيث يجمع بين احترام القيم التقليدية وإعطاء حرية أكثر للفرد والزوجين ونتج عن هذه التغيرات تحول في العلاقات داخل الأسر وفيما بينها و من أهم ما لاحظته هو تمتع الأم بدور هام في تسيير ميزانية الأسرة و ولكن بدرجة أقل من الأب إلا في حالة غيابه إلى جانب دورها في التكفل بأعمال البيت والإنجاب. كما لاحظ تطورا في المكانة الاجتماعية للبنات داخل الأسرة وتجاه الزواج . كما استنتج أن الأسرة لا زالت أبوية نظرا لمكانة وسلطة الأب .

و إذا كانت أكثر الدراسات التي تناولت الأسرة الجزائرية هي دراسات سوسولوجية فلقد كانت هناك دراسات أغلبها موجزة عن الأسرة من جانبها الديموغرافي تناولت إما تطورها البنيوي أو أحد الظواهر المتعلقة بها وبينيتها و أقدمها دراسة بن خليل التي لاحظت باعتمادها على نتائج تعدادي 1966 و 1977 أن النمطين النووي و الموسع موجودان معا و دائما والأسرة النووية ترتبط ارتباطا اقتصاديا مع الأسرة التقليدية الموسعة و هذه الأخيرة تتكون عادة من أسر نووية و الأبناء .

بالإضافة إلى دراسة (Guetta .M & Cyrille .M (1990) حيث خلاصا إلى وجود علاقة بين البنى الأسرية و الفئات السوسيو مهنية و كذا الإقامة أكثر من ارتباطهما بأزمة السكن كما لاحظنا أن نووية الأسرة المعيشية هي حالة مؤقتة بسبب أن المهاجر ينتقل بمفرده أو مع أسرته الصغيرة ثم بعد مدة معينة يعاود تجميع أفرادها إليه مما يعيد تشكيل الأسرة الموسعة مجددا .

أما علي قواوسي (1992) فقد توصل من خلال تطرقه للعلاقة بين الأسرة المعيشية والخصوبة إلى أن النساء اللواتي يعشن في أسر معيشية نووية أكثر خصوبة مقارنة مع اللواتي يعشن في أسر معيشية من أنواع أخرى وهي نفس النتائج التي توصلت إليها لبصاري(1998). في حين لاحظ كاتب(2008) أنه رغم استقلالية الأزواج في مساكن

أخرى إلا أن تكوين أسر جديدة يبقى خاضع لمراقبة الأسرة والتقاليد بشكل قوي. وفي الوقت الذي ترى وضاح بديدي(2001) أن نووية الأسرة تتم بشكل بطيء فإن كاتب(2003) يراها أسرع.

وفي دراسة هامة لتحولات البنى الأسرية التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليلات من اجل السكان و التنمية (CENEAP) وانطلاقا من نتائج مسح ميداني (MSF1999) توصلت النتائج إلى وجود تغيرات كبيرة في مكانة المرأة والعلاقات بين الآباء و الأبناء و كذا ارتفاع المستوى التعليمي و الثقافي داخل الأسر مع تقلص الفوارق في ذلك بين الريف والحضر وتراجعت كثيرا وظائف الأسرة الجزائرية التي تبنتها مؤسسات حكومية وخاصة ، أما ديموغرافيا فقد ارتفع سن الزواج كثيرا عند كلا الجنسين وتراجعت الخصوبة والوفيات .

كما نشير الى ان احدث دراسة تناولت البنى الأسرية في الجزائر (حسب علمنا) تعود الى 2009 A.Ouali¹ حيث و استنادا إلى عينة من احصاء 1987 قام بدراسة تحليلية لبنية الأسرة الجزائرية و ربطها بمجموعة هامة من المتغيرات الديموغرافية والسوسيواقتصادية والكشف عن سلوكاتها في ميدان الخصوبة و كان من نتائجها أن الأسرة الجزائرية تميل إلى النووية في نمطها المختصر : الزوجية مع تنوع الاشكال والأنماط. أما الخصوبة فوجد انها تتحدد ببنية و نمط الاسرة .

و توصلت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج نجمل أهمها في ما يلي:

- إذا كانت الأسرة السائدة حتى منتصف القرن الماضي هي الأسرة الكبيرة (العائلة) فإن الأسرة المصغرة هي النمط الأكثر شيوعا في الوقت الحالي و لازالت نسبة تواجدها تعرف ارتفاعا متواصلا خاصة الأسرة الزوجية (المكونة من زوجين أو أحدهما والأطفال).

¹ -- Ouali .A :Typologie de ménage algériens et structures familiales au recensement de 1987,évolutions ,caractéristiques et analyse des comportement féconds.la revue de Ceneap n° :44.Alger.2010. -

- إذا كان النظام الاقتصادي الأسري القديم عمل على تعزيز العلاقات داخل الأسر فإن النظام الاقتصادي الحالي يشجع على الاستقلالية المالية للفرد و يعمل على إضعاف هذه العلاقات ولكن تعقد هذا النظام و ما يفرزه من مشاكل قد يسمح بعودة النموذج الأسري الموسع.

- إن سرعة التحول الديموغرافي أدت إلى ظهور بداية اختلال التركيبة العمرية للسكان أهمها الارتفاع المتزايد لعدد المسنين بسبب ارتفاع أمل الحياة و تراجع الخصوبة تطرح عدة مشاكل على المستوى الاجتماعي، النفسي، و الاقتصادي للتكفل بهذه الفئة و ما يمكن أن تخلفه على مستوى العلاقات بين الأجيال.

- تعرف الأسرة الجزائرية تعددا في الأشكال أفرزتها عوامل ديموغرافية، اجتماعية وثقافية.

- تنامي ظواهر ديموغرافية و اجتماعية تهدد استقرار الأسرة الجزائرية أهمها الطلاق والهجرة وارتفاع العزوبة.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فقد استطعنا الحصول على الكثير من الدراسات و لكن معظمها مقالات علمية نشرت في مؤتمرات و ملتقيات أو ملخصات ، و لحسن الحظ أننا استطعنا على الأقل الحصول على النتائج التي توصلت إليها و لكن صادفنا شحا كبيرا عن تلك التي بحثت في محددات نوع و حجم الأسرة إلا ما كان من بعضها حيث وجد أن تطور الأسر المعيشية يعود إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية، الثقافية ، الاقتصادية والسياسية : مستويات الخصوبة و الوفاة، الهجرة، الزواجية، السكن، الإنتاج، الإقامة، طرق الإرث، الأعراف الأسرية ، الحصول على السكن والعمل (Pilon, M. et K. Vignikin , 2006, p34). كما وجد أن للحالة الزوجية، السن، نوع السكن و المستوى التعليمي أثر إيجابي على حجم الأسرة أما عدد الزوجات و جنس رب الأسرة فلهما أثر سلبي حسب دراسة (P.antoine et C.Herry(1983). و في دراسة شملت 43 دولة نامية منها ثلاث دول عربية (مصر ، المغرب و اليمن) وجد (J.Bongaarts(2001 أن حجم الأسرة المعيشية

يرتبط إيجابا بكل من مستوى الخصوبة وسن الزواج ، و يرتبط سلبا مع مستوى انحلال العلاقات الزوجية .

كما وجد الباحثان (2007) B.Baya et D.Laliberté أن الأسر المعيشية في واغادوغو لازالت بعيدة عن النووية رغم ارتفاع نسبتها كما لازال الحجم الكبير هو السائد في حين يلعب المستوى التعليمي لأرباب هذه الأسر دورا في تحديد نوعها و حجمها ، كما أن نسبة أرباب الأسر الإناث تبقى منخفضة و لا تكون النساء كذلك إلا في غياب الزوج وهو عادة يعني الترمل أو الطلاق . أما (2000) A.Ajbilou . فقد وجد أن 'التغيرات التي لوحظت على مستوى حجم الأسر المعيشية [في دول المغرب الثلاث] كانت موازية لتغيرات الظواهر الديموغرافية(الخصوبة ،الوفاة و الهجرة) .

ولكن تبقى الدراسات الخاصة بالأسرة الجزائرية قليلة مقارنة مع التحولات الهائلة والسريعة التي يعرفها المجتمع الجزائري و نخص بالذكر تلك التي تربط بين العاملين السوسيوولوجي والديموغرافي تحليليا . فمعظم الدراسات الديموغرافية المعروفة تتناول تحليل وقراءة الأرقام والإحصائيات أكثر من تناولها الإطار الاجتماعي التحليلي لهذه الأرقام ، ونرى أن أكثر ما كتب تطرق لظواهر محددة كالزواجية وبشكل أقل الطلاق وإعادة الزواج دون أن يكون هناك فعلا ربط بين هذه الظواهر وأسبابها و أثارها على تغيرات الأسرة بنية ، وظيفة ،شكلا ونموذجا. كما تتعدم الدراسات التي بحثت في محددات نوع و حجم الأسرة خاصة المحددات السوسيوديموغرافية -حسب علمنا - و قد ترجع أسباب ذلك إلى أنه ' مهما تكن الطريقة المستعملة ، فإننا نصطدم بصعوبات منهجية و حجم كبير من المعطيات الضرورية للقيام بمختلف القياسات ، و هو ما يفسر لماذا هذا النوع من العمليات قليل جدا' (Zamora-lopez.F,1996,p367) .

وعليه فيمكن لهذه الدراسة أن تساهم بقدر ما في إثراء تلك المتعلقة بديموغرافيا الأسرة الجزائرية. كما يمكن أن تكون استمرارا و بداية لتلك الدراسات التي تلقي الضوء بالتحليل على أهم التغيرات و نتائجها على هذه الوحدة الأساسية في المجتمع .

5-فرضيات الدراسة :

بدأنا دراستنا بطرح تساؤل محوري تفرعت عنه مجموعة من التساؤلات ، و للإجابة عليها طرحنا مجموعة موازية من الفرضيات انطلقت من اهداف الدراسة و التي تعتبر من اهم الجوانب النظرية للتساؤل العام و الذي حددناه سابقا بما هي **التحولات السوسيوديموغرافية التي تعرفها الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال و ما هي محدداتها في ظل التحول الديموغرافي السريع و تشعب عوامل التأثير والتغير المرتبطة أساسا بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ؟** و للإجابة على هذا التساؤل و مجموع التساؤلات التي صاحبته ،تبيننا أربع فرضيات أساسية :

الفرضية الأولى :"تتجه الأسرة الجزائرية نحو النووية وبحجم أصغر بفعل التحول الديموغرافي من جهة و التغير الاجتماعي في كل جوانبه من جهة أخرى و تتفرع عنها الفرضيات التالية :

1- إن تحسن مستويات الوفاة ، انخفاض الخصوبة ،ارتفاع سن الزواج و زيادة تفسخ العلاقات الزوجية خاصة نتيجة الطلاق تؤدي إلى تغير في حجم ، بنية و نمط الأسرة.

2- يؤدي تعقد الحياة الاجتماعية و الاقتصادية إلى تفاقم المشاكل و العوامل (ازمة السكن،البطالة ،زيادة الفردانية ،...) و بالتالي إلى ظهور أنماط جديدة من الأسر تستجيب لهذه التغيرات و إلى زيادة نووية و تقلص الأسرة.

الفرضية الثانية : بما أن الأسرة المعيشية وحدة يصعب دراستها ديموغرافيا بشكل مباشر فان اي بحث عن محددات نوعها و حجمها سيجر إلى الأخذ بعين الاعتبار الخصائص العامة لكل فرد فيها و أهمهم على الاطلاق رب الأسرة المعيشية و تكون فرضيتنا كالتالي :**"يتحدد حجم ونوع الأسرة المعيشية بالخصائص السوسيوديموغرافية لأربابها" و تتحدر منها الفرضيات الفرعية التالية:**

1- تلعب الخصائص الديموغرافية (الجنس، السن، الحالة الزوجية و سن الزواج) لرب الأسرة المعيشية دورا في تحديد نوع و حجم هذه الأسرة.

2- تلعب الخصائص السوسيواقتصادية (المستوى التعليمي و الحالة الفردية) لرب الأسرة المعيشية دورا في تحديد نوع و حجم هذه الأسرة.

الفرضية الثالثة : و لأن الأسرة المعيشية تعيش في محيط سكني خاص فإنه "يمكن أن يكون لمكان الإقامة ،خصائص المسكن و المستوى المعيشي لهذه الأسرة دور في تحديد نوع و حجم هذه الأسرة " و تتفرع عنها الفرضيات التالية :

1- توجد اختلافات بين نوع و حجم الأسرة المعيشية بين الريف و الحضر.

2- تلعب خصائص المسكن (النوع و عدد الغرف) دورا في تحديد حجم و نوع الأسرة المعيشية.

3- يؤثر المستوى المعيشي للأسرة المعيشية على نوعها و حجمها.

الفرضية الرابعة: بالإضافة الى الخصائص السوسيوديموغرافية لرب الأسرة المعيشية ،"فان للخصائص السوسيوديموغرافية للنساء غير العازبات دورا في تحديد نوع و حجم هذه الأسرة".

و سنحاول اختبار الفرضية الأولى في الفصل الرابع و اختبار بقية الفرضيات في الفصل الخامس.

6- صعوبات البحث:

و كأى دراسة أكاديمية اعترضتنا جملة من العراقيل ارتبطت بطبيعة الدراسة أهمها:

- صعوبات تتعلق بالبيانات و المراجع :كصعوبة الوصول إلى بعض المراجع الهامة، تأخر ظهور نتائج بحوث حديثة تتعلق بالأسرة و صعوبة الوصول إلى البيانات الأصلية مما يعرقل التحليل الإحصائي بأنواعه، تأخر ظهور نتائج تعداد 2008 بحيث لم تظهر إلا مع

نهاية 2009 و هي نتائج عامة في حين يبقى ما هو متعلق بالهجرة و الأسرة لم يظهر بعد لغاية كتابة هذه الأسطر.

كما أن الكثير من البيانات من نفس الجنس تختلف فيما بينها باختلاف المصادر والباحثين و في أحيان كثيرة يكون الاختلاف واضح و كبير و هو ما يحول دون استخدامها و التأكد منها و يصعب من تحليل الظواهر التي تخصها خاصة عندما نحاول القيام بدراستها و مقارنتها زمنيا.

- صعوبات تتعلق بالأسرة في حد ذاتها خاصة تلك التي تخص أسباب وعوامل تطورها بسبب تداخلها وعدم وضوح أخرى و هذا راجع أساسا إلى قلة الدراسات الكيفية الحديثة وإن توفرت فإن الوصول إليها صعب للغاية إن لم يكن مستحيلا خاصة الدراسات الأصلية.

-و المعروف أن الأسرة مقاومة و يحاول أفرادها الاحتفاظ بالكثير من الأسرار والخصوصيات يصعب الحصول عليها و التي إن توفرت فإنها ستسمح بإضافة معلومات وإيجاد تفسيرات هامة لما تعرفه من تحولات.

الفصل الاول:

الأسرة: نظريات، مفاهيم

و

ديموغرافيا الأسرة

تمهيد:

تزخر العلوم الاجتماعية بكم هائل من النظريات التي حاولت تفسير الظواهر الاجتماعية والعلاقة فيما بينها فتعددت مجالاتها و اختصاصاتها التي تتبع من أهميتها. إذ أصبح الباحث يتعمق في دراسة الظاهرة أسبابها، تغيرها و نتائجها وعلاقتها بظواهر أخرى وما يمكن أن تكون عليه مستقبلا. وعلى عكس العلوم الاجتماعية الأخرى فإن الديموغرافيا تقتقر كثيرا لإطار نظري لتفسير الظواهر خصوصا الديموغرافية و بالتحديد ما تعلق بالأسرة إذ أنها تلجأ في ذلك إلى مختلف العلوم لتغطي هذا النقص.

و في هذا الفصل سنتطرق لأهم النظريات الاجتماعية الخاصة بالأسرة و كذا نظرية الانتقال الديموغرافي كما سنحدد أهم المفاهيم و التعاريف المرتبطة بالأسرة وكيف تعرضت الديموغرافيا لدراستها.

1-نظريات الأسرة و نظرية التحول الديموغرافي :

إن أغلب النظريات التي تطرقت إلى الأسرة و التحول الديموغرافي و التي ظهرت بالخصوص في منتصف القرن الماضي تشير إلى أن الأسرة تحولت و تتحول من النموذج الممتد إلى النموذج النووي ، كما تغيرت وظائفها و العلاقات داخلها و بين بعضها البعض مرتكزة بالخصوص على العامل الاقتصادي كعنصر هام ومحرك لهذه التحولات بالإضافة إلى التصنيع و التحضر. ولكن في واقع الأمر يمكن لهذه العوامل أن تكون فعلا سببا لذلك لكن في دول دون أخرى فهناك مناطق شهدت تحولات جذرية رغم ضعف أو حتى انعدام التصنيع و تدهور اقتصادها كما هو الحال في معظم الدول النامية، في حين تشير نظريات أخرى إلى العوامل السوسيوثقافية كأبرز الأسباب في ذلك.

و تعدد نظريات الأسرة ينطلق من تعدد المفاهيم، الفروض و القضايا التي بنيت عليها، فاختلاف كل هذه الأمور بالإضافة إلى الاختلاف في المنطلق ، التوجه وخاصة التصور يؤدي حتما إلى اختلاف النتائج المرجوة و المحصل عليها. ونظريات الأسرة متعددة قام بتطويرها

وإثرائها عدد كبير و متواصل من الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع الذين حاولوا إعطاء تفسيرات لما تعرفه الأسرة من تحولات .

و الدراسات العلمية للأسرة لم تبدأ فعليا إلا منذ منتصف القرن الماضي عندما بدأت تستخدم المناهج العلمية اعتمادا على البيانات و الوثائق الرسمية و البحوث الميدانية خاصة. و اتجهت هذه الدراسات من التجريدي إلى الامبريقي و تحولت من التفسير الفلسفي الذي يبدي الآراء ووجهات النظر فقط إلى نظريات تحاول تفسير الحياة الأسرية و كل ما يتعلق بها من ارتباط ,انفصال ,علاقات بين أفرادها ,تطور أشكالها و بنيتها ووظائفها ...

و لعل لنظرية الحداثة أو التحديث (la modernisation) التي سبقت ظهور الكثير من هذه النظريات في المدرسة السوسيولوجية الأمريكية الفضل الكبير في انتعاشها و التي استمدت منها اتجاهاتها و بالأخص البنائي الوظيفي و التطوري وفي نفس الوقت وبالموازاة معها ظهرت نظرية التحول الديموغرافي.

وفي هذا المبحث سنتطرق لأهم نظريات الأسرة باتجاهيها التطوري و البنائي الوظيفي لارتباط موضوع الدراسة بذلك و كذا نظرية التحول الديموغرافي التي يحدث في إطارها التحول الأسري على اعتبار أنها دراسة ديموغرافية بحتة. وانصرافنا عن النظريات الأخرى ليس تقصيرا و لكن لتحديد وتقريب الجانب النظري من دراستنا.

1-1 -نظريات الأسرة :

أ-البنائية الوظيفية :

و هي من أشهر نظريات الأسرة وكما في مسماها فهي تستمد نظرتها من الاتجاه البنائي الوظيفي المستمد بدوره من علمي النفس و الانثربولوجيا و تعتمد عموما على ما يسمى بدراسة الأنساق حيث ينظر إلى الأسرة على أنها نسق له علاقة بأنساق أخرى من المجتمع كالاقتصاد، العمل ، التعليم...مع التركيز على أهم وظائفها المترتبة عن هذه العلاقة في حدود التحول من الماكرو (الوحدة الكبيرة) إلى الميكرو (الوحدة الصغيرة) (سناء الخولي .2002،ص144)

وترتكز هذه النظرية على مفهومين هما البناء والوظيفة. فالبناء يقصد به البناء الاجتماعي الذي يرى الأسرة تنظيماً له طرقه و أنماطه تختلف حسب اختلاف المجتمعات وهو تنظيم سائد ومتكرر كضرورة الزواج، الإنجاب و إقامة علاقات و هي كلها أشياء يمكن أن نلاحظ أنها تتكرر في كل المجتمعات والأزمنة.

أما من الناحية الوظيفية فيرى منظرو هذه النظرية وجود عدة وظائف للأسرة اختلفوا في تصنيفها و عددها و نعتوها بالوظائف التقليدية و هي عموماً يمكن أن تختصر في أربع : تناسلية ، تربوية ، اقتصادية ونفسية اجتماعية . و إن اختلفت مسميات هذه الوظائف فإن الأسر في كل المجتمعات كانت منوطة بها . ويرى عدد كبير من الباحثين أنها بدأت تتلاشى أو تتناقص بفعل التغيرات الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية للفرد والمجتمع . حيث اختلفت بعض الوظائف التربوية والاجتماعية كتعليم الأطفال و رعاية المرضى و المسنين ، والاقتصادية حيث لم يعد الإنتاج من اختصاص الأسرة (أصبحت الأسرة تتعت بالوحدة الاستهلاكية بدل الوحدة الإنتاجية) . و رغم هذا يرى آخرون أنه " ليس هناك شك في أن الأسرة فقدت الكثير من وظائفها ، إلا أن هذا الفقدان في واقع الأمر ينطوي على تغيير في الشكل وليس في المضمون " (المصدر السابق ، ص 147) .

ومن رواد هذه النظرية (Parsons & Bilz (1955), Hanser & hille (1960) و (Murdock (1949)، ويعتبر Talcott Parsons من أكثر من طور أفكار هذه النظرية وملخصها عنده أنه و نتيجة للتصنيع و التحضر تتفصل الأسرة عن شبكة القرابة ثم يتراجع حجمها و ينعصر في الزوجين مع عدد قليل و متناقص من الأطفال ثم بعدها تبدأ الأسرة تفقد بعض أو معظم وظائفها كالوظيفة الاقتصادية والتربوية حيث تكفلها مؤسسات أخرى و بمعنى آخر أنه يمكن "أن نميز جانبين في نظريته : الأول بنيوي أين يبين أن الانتقال من الأسرة الممتدة التقليدية إلى الأسرة النووية الحديثة يعود إلى تغيير بنيوي كالتصنيع و التحضر و التي تحد من العلاقات الأسرية المؤسسة على أنظمة القرابة التقليدية و التي تعتبر الأسر كوحدات أكثر منها أزواج. والثاني وظيفي ، ف Parsons . T يؤكد على وجود علاقة بين نووية الأسرة وتطور المجتمع الأمريكي يعني المجتمع الحضري الصناعي " (Vimard .P.1997,p5) .

وعلى العموم تعتبر هذه النظرية "... الأسرة مؤسسة غير مقاومة تتعرض لصدمات التغيير الاجتماعي والاقتصادي الخارج عن نطاقها " (Segalan.M,1993,p12) .

وقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات شديدة أهمها أن الأسرة النووية لم تكن وليدة التصنيع والتحضّر ولكن كانت موجودة من قبل أن تشهد المجتمعات هاتين الظاهرتين حيث أن "الأسرة المصغرة(كانت) حقيقة قديمة و عالمية"(Burguière.A.).

ولخص F.de Singly1999 مجموعة من الانتقادات لهذه النظرية تتمثل فيما يلي :

أولاً : تدحض فكرة وجود علاقة بين التصنيع و الأسرة النووية حيث أثبتت الديموغرافية التاريخية (Peter Laslet 1972a.1978b) أن الأسرة المكونة من الزوجين أو أحد أطفالهما كانت موجودة في مجتمعات لم تعرف التحضر و لا التصنيع.

ثانياً : أن الأسرة الممتدة تبقى أفضل من النووية بسبب قوة التكاتف الأسري (Richard Sennt ,1980).

ثالثاً : أعمال كثيرة أكدت على بقاء تبادل الخدمات بين الأسر المصغرة و القرابة (Rousset 1976 ، et Bourguignon 1978 ، Pitron 1978 ، Segalan1988 ، Attias-Donfuit1995).

ب-نظرية التطور:

و هي نظرية شاملة تحاول دراسة التغيرات الحادثة في نسق الأسرة زمنيا وتعتمد على دراسة 'دورة حياة الأسرة ' وهي نظرية تجمع بين نظريتي البناء الوظيفي والتفاعلية الرمزية وتستخدم مبدئيهما كمدخل لها من حيث كون الأسرة نسق يؤثر ويتأثر بأنساق أخرى يجب أن يبقى و يستمر كما في النظرية الأولى وتولي أهمية لتفاعل الأدوار كما في النظرية الثانية بالإضافة إلى تركيزها و هي خاصيتها على مفاهيم تتعلق بالزمن و هو مكمّن ضعفها بحيث أنها تهمل الكثير من الأطر المتعلقة بالأسرة.

"و حسب الحالات ، يميز داخل دورة حياة الأسرة عددا من الحالات والأقسام ،أو بالأحرى سلسلة من المراحل و الأطوار . نهاية الطور لا تعني أنه لا يمكن العودة إلى الطور السابق

والعكس صحيح . فالمرحلة تعني لا توجد نقطة رجوع ، في حين كل مرحلة مرتبطة بوضعية تتواجد فيها الأسرة . و في حالة الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، فإن الأسرة تشهد نموذجا جديدا في السلوكيات " (Trost.j.1990,p25) .

ولقد قسمت مراحل حياة الأسرة كما حددها 'سوروكن بترم' (احمد سالم الاحمر . 2004 ، ص30) إلى:

-مرحلة بداية الحياة الزوجية.

-مرحلة زوجين مع طفل لهما أو أكثر.

-مرحلة زوجين في سن الشيخوخة بعد أن غادرهما جميع أبنائهما.

و في كل الأحوال فكل المراحل التي تعرض إليها منظرو هذه النظرية أمثال: Rodgers ، Glick ، Duvall ، وغيرهم مراحل ليست في الواقع نهائية و لا يمكن تعميمها في واقع الأسر و الأفراد و لكن من المعلوم أن كل أسرة لها حياة تمر بأدوار متصلة ومنتالية و متداخلة لا يمكن أن نفصل بينها و لا يمكن أن تكون بالضرورة قابلة للترتيب . كما أن هذه الأدوار و المراحل تختلف حسب ظروف الأسر خاصة الاجتماعية و الثقافية التي من الصعب التحكم فيها أو تتبعها وملاحظتها . ويبقى إذن مكن ضعف هذه النظرية من خلال النقد الموجه إلى مفهوم 'دورة حياة الأسرة ' لأنه باختصار ليس من الضروري أن تمر كل الأسر بتلك المراحل.

وفي الديموغرافيا تقسم دورة حياة الأسرة إلى المراحل التالية (Peron. Y.1979,p107) :

- 1- مرحلة ما قبل الأبوة (pré-parentale) وتبدأ من تكوين زوج إلى ميلاد أول طفل.
- 2- مرحلة التوسيع (agrandissement) وتبدأ من ميلاد أول طفل إلى غاية ميلاد آخر طفل.
- 3- مرحلة الاستقرار (stabilisation) في هذه المرحلة يكون كل الأطفال قد ولدوا ولا يزالون يعيشون في نفس المسكن مع الوالدين .
- 4- مرحلة التقلص (contraction) و تبدأ بمغادرة الأبناء مسكن الوالدين الواحد تلو الآخر.

5- مرحلة ما بعد الأبوة (post-parentale) وتبدأ بمغادرة آخر إبن للأسرة وتنتهي بانحلالها.

وسنرى لاحقا كيف تناولت الديموغرافيا دراسة الأسرة في المبحث الثالث من هذا الفصل .

نشير في الأخير إلى أن نظرية التحول الأسري مؤسسة على تطور المجتمع اقتصاديا ، ديموغرافيا و اجتماعيا و من المعلوم علميا أن صحة أي نظرية ما تتعلق بمدى امكانية تعميمها على كل المجتمعات و لكن نعلم أن لكل مجتمع ، لكل جماعة ولكل فرد خصائص ينفرد بها عن غيره تصل إلى حد أننا لا يمكن أن ندركها في الواقع وإذا كان مفهوم الأسرة بحد ذاته ليس معمما و لا متفق عليه في كل المجتمعات و في كل الأزمنة المتلاحقة فكيف يمكن أن نتقبل هذه النظريات ونسقطها عليها خاصة أنها ظهرت و ازدهرت دراساتها في المجتمعات الغربية التي تتميز بخصائص تختلف شكلا ومضمونا عن باقي المجتمعات خاصة العربية والإسلامية التي لها خصائص ثقافية ، تاريخية ، اجتماعية وديموغرافية تفرض بناء ووظائف و كذا أشكالاً للأسر تكاد تكون ثابتة . كما أن هناك الكثير من الدراسات الميدانية أثبتت أن الأسرة الممتدة لازالت باقية و حتى في المناطق الأكثر تحضرا و تبقى شكلا من الأشكال السائدة بالإضافة إلى الحديثة إلا أنها تختلف من حيث السمات العامة كالحجم و العلاقات بين أفرادها عن الأسرة الممتدة التقليدية.

و ما يميز هاتين النظريتين أنهما على العموم تتعاملان مع نموذج أسري واحد هو عادة النموذج المكون من زوجين و أطفال وتغفل النماذج الأسرية الأخرى مما يصعب تعميمها عليها.

كما أن هناك اتجاهات فكرية أخرى عنيت بدراسة الأسرة محاولة تفسير تغيرها وأحوالها كنظريتي الصراع و التبادل . حيث أن "الفكرة الأساسية في المنظور الصراعى تدور حول أن الحياة تتصف بصراع المصالح الفردية والتغير نتيجة هذا الصراع الذي يحطم التوازن السابق وينتج توازنا جديدا يحيل بدوره صراعات جديدة" (احمد سالم الاحمر . 2004، ص94) ومن أشهر روادها في ميدان دراسة الأسرة كارل ماركس وفريدريك انجلز أما الثانية فهي تبنى على المنفعة المتبادلة بين الأفراد واستعملت كثيرا في دراسة الأسرة وتفسير بعض الظواهر

التي تتعلق بها كالطلاق مثلا الذي يفسر على أنه " نتيجة لحدوث خلل في توازن عمليات تبادل المصالح بين طرفي الزواج " (المصدر السابق ، ص93)

1-2- نظرية الانتقالية الديموغرافية :

تعتبر نظرية الانتقالية الديموغرافية من أكثر النظريات شيوعا خاصة في الدراسات الديموغرافية و هي نظرية حاولت تفسير الاتجاهات و السلوكيات الديموغرافية التي شهدتها أوروبا منذ القرن الثامن عشر. و بداية من (1934) Landry .A الذي درس أساسياتها تحت مسمى ' الثورة الديموغرافية '، تطورت هذه النظرية بفضل دراسات Thompson Notestin & Davis(1945) و ملخص هذه النظرية أن كل المجتمعات السكانية تشهد تحولا ديموغرافيا من مستوى عال تقليدي يتميز بوفيات وولادات مرتفعة إلى مستوى منخفض حديث يتميز بولادات ووفيات منخفضة حيث تعرف معدلات نمو السكان انخفاضا مستمرا ثم استقرارا في النهاية و يحدث هذا التحول الديموغرافي في إطار اجتماعي ، ثقافي و اقتصادي متحول إذ أن نظريتنا التحول الديموغرافي و الأسري تحدثان كلاهما في إطار نظرية التحديث و كلاهما ترتكزان على الإطار التطوري.

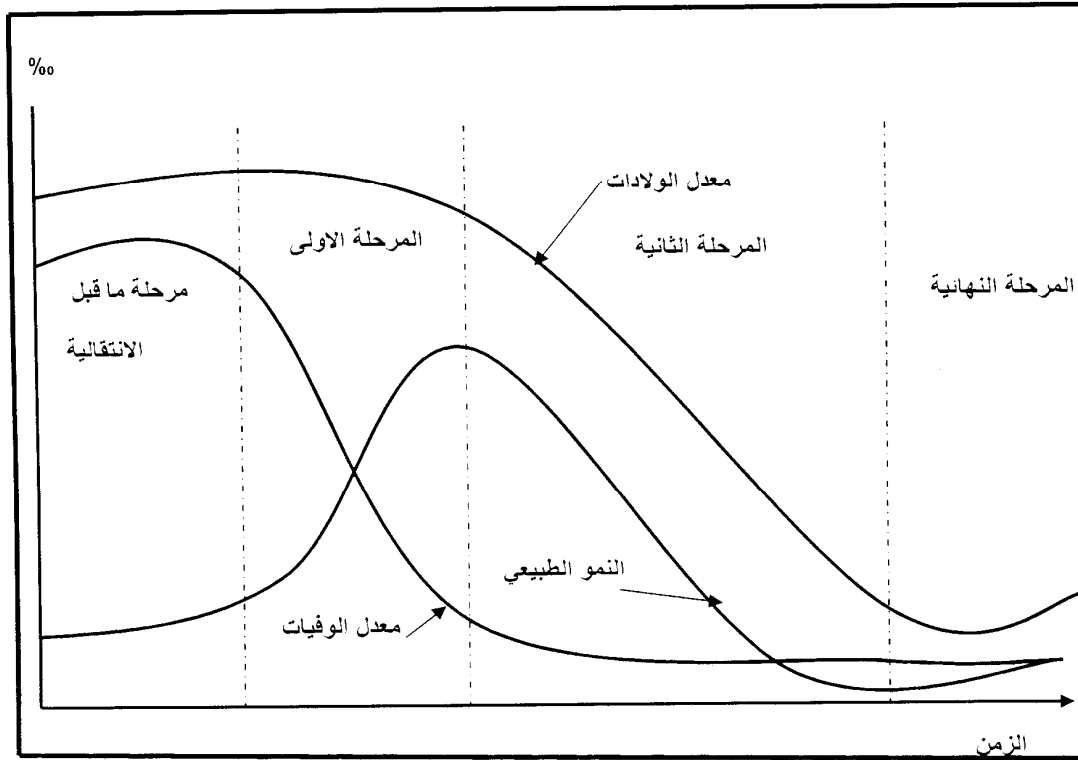
و الملاحظ أن هذه النظرية ارتكزت على مبدأ ' التحديث' كسبب مباشر لهذا التحول وإذا كان التطور الاقتصادي الذي شهدته أوروبا عقب الثورة الصناعية هو العامل الرئيسي الذي بنيت على أساسه النظرية بالإضافة إلى التحضر سببا لهذا التحول الديموغرافي فإن الأمر مختلف بالنسبة لبقية العالم خاصة الدول النامية.

و تبقى هذه النظرية أكثر تداولاً في الفكر الديموغرافي التفسيري لآلية التحول الديموغرافي التي يشهدها سكان العالم ككل و ممكن قوة هذه النظرية في كونها لازالت صالحة و قابلة للتعميم على كل المجتمعات مهما اختلفت ثقافتهم وأوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية من جهة و تبقى النظرية الوحيدة التي تعطي شكلا تفسيريا لهذا التحول من جهة أخرى.

و طبقا لهذه النظرية فإنه بعد استقرار طويل للمستوى القديم الذي تميز بولادات ووفيات جد مرتفعة و نتيجة لتحسن و تطور ظروف الحياة خاصة عن طريق النظافة والوقاية والطب ، فإن

التحول يبدأ بانخفاض الوفيات في الوقت الذي تحافظ فيه الولادات على مستويات مرتفعة مما يجعل معدل النمو يرتفع أسياً. ومع انخفاض الولادات بسبب استعمال موانع الحمل و تأخر سن الزواج و الإنجاب تنتهي المرحلة الأولى لهذا الانتقال و تبدأ المرحلة الثانية حيث تواصل الوفيات انخفاضها و يصل معدل الزيادة إلى قمته وهي فترة بين المرحلتين . و مع تواصل انخفاض كلا من الولادات و الوفيات ووصولهما إلى مستويات جد منخفضة يبدأ معدل الزيادة في التراجع و بسرعة و هنا يكون الانتقال قد انتهى حسب هذه النظرية(انظر الشكل أسفله).

شكل رقم 1 :النموذج العام للانتقالية الديموغرافية ومراحلها



و أكثر ما يميز هذا الانتقال هو تغير بنية السكان و الذي يبدأ ببنية شابة (نتيجة تراجع الوفيات و ارتفاع المواليد) و ينتهي ببنية هرمية (نتيجة تراجع الولادات والوفيات معا). وفي هذه الحالة تبدأ الوفيات في الارتفاع من جديد نتيجة الشيخوخة وهي مرحلة لا تذكرها نظرية التحول الديموغرافي التي لا تأخذ في الحسبان لا ماضي ولا مستقبل السكان في هذا التحول.

و هذا هو الشكل العالمي (Chesnais J.C 1986) للتحول الديموغرافي الذي حدث ويحدث في كل دول العالم و الاختلاف يكمن في المدة الكلية لهذا التحول، مدة و بداية كل مرحلة و مستوى انخفاض الوفيات و الولادات.

وكما أشرنا سابقا فإن المنطلق الذي ارتكزت عليه هذه النظرية في تفسير هذا التحول الديموغرافي هو التحديث فإن الأسباب الحقيقية لذلك في أوروبا كانت أسبابا داخلية تعلقت بالتطور الاقتصادي و تحسن المستوى المعيشي و الصحي أما في باقي دول العالم و على الأخص دول العالم الثالث فقد كانت أسبابا خارجية تمثلت في استيراد الوسائل و الطرق الصحية و الوقائية و هذا ما يفسر سرعة التحول الديموغرافي في هذه المناطق مقارنة بالدول الأوروبية.

ورغم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية كإغفالها لعوامل هامة في هذا التحول كالهجرة والسياسات السكانية المباشرة وغير المباشرة و عدم الدقة في تحديد بداية كل مرحلة إلا أنها تبقى كلاسيكيا إطارا معرفيا مفيدا لتحليل الظواهر الديموغرافية وتطورها و كل ما يتعلق بها من تحولات مع إمكانية تكييفها مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي لكل مجتمع . في الأخير نشير إلى أن كلا النظريتين التحول الديموغرافي و التحول الأسري تحدثان في إطار التحديث وكلاهما تركزان على الإطار التطوري كما أشرنا سابقا و "نظرية تطور الأسرة التي تتدرج في إطار نظرية الانتقال الديموغرافي، تركز على مبدأ أن ما عرفته الدول الغربية تعرفه أو ستعرفه مستقبلا باقي دول العالم " (Kouaouci.A.1986,p229) .

و في نظرية الانتقال الديموغرافي تفسر التغيرات الحادثة للسكان في إطار اجتماعي ، ثقافي و اقتصادي و في هذا السياق يحدث الانتقال الأسري الذي يعني تحول الأسرة من النموذج التقليدي الممتد إلى النموذج الحديث المتقلص . و في هذا تأكدت العلاقة بين انخفاض الخصوبة و التغيرات الحادثة في الأسرة عن طريق الكثير من الدراسات والمعطيات من مختلف جهات العالم سنتعرض لبعض منها لاحقا.

ومهما تكن الانتقادات الموجهة لهذه النظريات إلا أنه يجب أن يراعى فيها الظروف التي نشأت و تطورت فيها من طبيعة، مكان و زمان. وفي كل الأحوال ومن منطلق هذه الانتقادات فإن " المفاهيم النظرية تتطور و تغير أو تعدل من مضمونها و من أشكال تطبيقها تاريخيا مع تطور الواقع الثقافي و الاجتماعي والاقتصادي الذي أنتجها كما تتطور مع تبدل المكونات التي تدخل فيها و الحاجات الجديدة التي ترد عليها " (برهان الدين غليون.ص247) خاصة أن الفكر البشري عندما يتطرق للظواهر المتعلقة بسلوكيات ونفسيات الأفراد و المجتمع يظل محدودا حدود درجة تفكيره و بعد نظره ووجوده العقلي والوجداني و عليه فكل نظرية بنيت على فرضيات تحتمل الخطأ والصواب ، الحذف والإضافة و أخيرا رفضها أو قبولها خاصة إذا ما تأكد ذلك عن طريق اللجوء إلى الأعمال الإمبريقية و الميدانية و التي تساهم بشكل وافر في إبراز الحقائق .

2- الأسرة : المفاهيم و المصطلحات

قبل تعريف الأسرة و أهم المفاهيم المرتبطة بها ، يجب الإشارة إلى أن هذا التعريف عرف تطورا كبيرا بحيث تعذر الوصول إلى تعريف موحد و متفق عليه . فكل علم يدرس الأسرة حسب تخصصه و أهدافه ، كما أن المجتمعات مختلفة و متنوعة . وتعرف الأسرة حسب عدة خصائص تميزها كالدين ، العادات والأهداف الاجتماعية و الاقتصادية وغيرها وكما أشار Bawin-Legros إلى أن "صعوبة تعريف مفهوم الأسرة يأتي من منطلق إذا كانت هذه الأخيرة تقدم عالميا عن طريق الحقيقة البيولوجية التي تفرضها، منظمة و نظام تتأسس عليه ، بسبب البنية الديموغرافية لكل مجتمع ، لنظام الإنتاج الاقتصادي ، لمعتقداته الدينية ، لعاداته والتي تميز حدوده الأصلية" (Bawin-Legros.B.1988 ,p20) .

و الواقع أن الدارسين و الباحثين في الأسرة يستخدمون تعاريف يميلون إليها ، بسبب تخصصاتهم و نمط دراساتهم و هذا له أثر سلبي كبير في دراسات المقارنة الزمنية والمكانية لتعدد و اختلاف المفاهيم المستخدمة.

كما أن هناك عدة مفاهيم متداخلة تتعلق بالأسرة وإن كانت متقاربة في بعض دالاتها إلا أنها في الواقع تختلف كثيرا من حيث المعنى، الصياغة و الاستعمال أبرز هذه المفاهيم نجد: الأسرة، العائلة و الأسرة المعيشية. وهي كلها مفاهيم تختلف لغة واصطلاحا باختلاف المجتمعات و الدراسات كما ذكرنا آنفا وفي هذا سنحاول تقديم و التركيز على أهم التعاريف الإجرائية لها مع التأكيد على المفهوم الذي سنستخدمه في هذه الدراسة.

أ- الأسرة : قبل سرد أهم التعريفات المختلفة و المتقاربة يجب الإشارة إلى أن مفهوم الأسرة مرتبط ذهنيا بالقرابة و ما يتعلق بها من مصاهرة و انساب أي أن الأسرة هي عامة مجموعة من الأفراد يرتبطون فيما بينهم بروابط الدم أو الزواج وهي الخلية الأولى لبناء المجتمع و تمثل نظاما اجتماعيا مصغرا و دائما له يتصف بالاستمرارية.

ومن بين التعريفات المتداولة أن " الأسرة تنظيم طبيعي تدعو إليه الطبيعة" (أرسطو) وهي "الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النقطة التي يبدأ منها التطور" (أوجست كونت) (سامية محمد جابر و اخرون .2006، ص7).

و "هي رابطة اجتماعية من زوج و زوجة وأطفالهما، أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها" (نيمكوف) وطبعا هنا نيمكوف يشير إلى بعض أشكالها.

في حين يعتبرها مصطفى الخشاب " مؤسسة اجتماعية تتبع من ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم و الأوضاع الاجتماعية ". وعرفها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الأسرة في البند السادس عشر منه بأنها " الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع و الدولة ".

" و يذهب كثير من المفكرين المحدثين خاصة من الأمريكان إلى إطلاق لفظ أسرة على كل وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص تكفل بنفسها استقلالها اقتصاديا منزليا سواء انطوت هذه المجموعة على وجود نساء و أطفال أو اقتصرت عنصر الرجال فقط ، و سواء كانت تربطهم قرابة يقررها المجتمع أو يحددها ، أو لم تكن توجد بينهم هذه القرابة ، وفي ضوء الاعتبارات السابقة يعتبر كل فرد مستقل في معيشة ' أسرة ' وكذلك

مجموعة الأصدقاء الذين يعيشون عيشة منزلية واحدة ، و ينطبق هذا التعريف أيضا على المؤسسات الاجتماعية التي ترعى مئات الأطفال " (مصطفى الخشاب. 1980 ، ص31،30). وهنا يبرز مفهوم الأسرة المعيشية ذو الدلالة الاقتصادية.

و هناك تعريف يرتبط كثيرا بالديموغرافيا وهو لـ (Murdock(1949) و الذي عرف الأسرة على أنها "مجموعة اجتماعية تتميز بإقامة مشتركة، التعاون الاقتصادي إنجاب أفرادها والتي تتكون من بالغين من الجنسين حيث يعترف على الأقل اجتماعيا بالإنجاب من العلاقة الجنسية بين اثنين واحدا أو مجموعة من الأبناء ولدوا من قبل هؤلاء البالغين أو متبنين من طرفهم " (Kuijsten.A. 1990,p41).

وعليه فإننا نتفق رغم صعوبة التعريف أننا ولدنا و تربينا في أسرة مكونة من رجل وامرأة يمثلان والدينا البيولوجيان.

و مفهوم الأسرة مرتبط كثيرا بمفهوم الأسرة النووية، وفي الجزائر كما في باقي الدول العربية والإسلامية لا يعترف بالأسرة إلا في إطار زواج مدني و شرعي.

ب- العائلة: هي أسرة أو مجموعة من الأسر يرتبط أفرادها برابطة الدم و ليس من الضروري أن يعيش هؤلاء الأفراد في نفس البيت و لكنهم يتواصلون فيما بينهم كلما كانت المناسبات أو التقت مصالحهم أو دعت ضرورة ما إلى ذلك . وهي عادة لها مدلول الامتداد أي أن العائلة مفهوم مرتبط كثيرا بالأسرة الممتدة.

" و يذهب البعض إلى أنه من الأفضل أن يطلق على الوحدات ذات الطابع الاقتصادي والمعيشي اسم ' العائلة ' سواء كانت مرتكزة على القرابة أو لم تكن كذلك. أما لفظ الأسرة بالمعنى العلمي الاجتماعي فيكون مقصورا على نظم الأسرة الزوجية و ما تتطوي عليه من اعتبارات متعلقة بنظامها و محور القرابة فيها الأشكال الزوجية التي تحددها الحقوق والواجبات المتبادلة بين عناصرها " (السيد عبد العاطي و آخرون . 1980، ص30-31).

و أحيانا يجمع بين المفهومين الأسرة و العائلة لنفس المدلول كما هو حاصل مثلا في تسمية علم الاجتماع الذي يختص بدراسة الأسرة فتارة يسمى علم الاجتماع الأسري وأخرى علم الاجتماع العائلي دلالة على توظيف الكلمتين لنفس المعنى.

" مهما يكن فإن تحديد دلالة المفهوم لا تكون بمعزل عن الواقع الذي يتعامل معه ، لذلك فإن الخط الفاصل بين مفهوم الأسرة والعائلة ليس دوما واضحا في أذهان الباحثين ولا في الواقع المعيشي أيضا و هذه الحقيقة تعكس مدى تعقيد الواقع وتعدد نماذج التنظيم الاجتماعي وأنماط نظم القرابة و الالتزامات الاجتماعية الناشئة عنها و المرتبطة تاريخيا بالتحويلات الجارية في البنى الاجتماعية وتمفصلها أو تقاطعها في التشكيلات الاجتماعية المختلفة التي تجسد سيرورة التغير المجتمعي عبر التاريخ " (العياشي عنصر. 2008 ، ص 284).

ج- الأسرة المعيشية: تستخدم " كوحدة عملية لقياس و تقويم التغيرات في حجم العائلة وتركيبها"(حمادي علي يونس ، 2010 ، ص 324). وهي على عكس العائلة يرتبط مفهومها بالمسكن و المعيشية سواء كانت هناك قرابة بين أفرادها أم لا و هو المفهوم المستخدم أكثر في الدراسات الديموغرافية كما سنرى ذلك في الفصل الرابع.

و الأسرة المعيشية "مفهوم مستمد من الإحصاءات الأوروبية أين كانت الأسرة النووية الزوجية تمثل و لفترة طويلة مرادفا للبيت و هو مصطلح مرادف للأسرة المعيشية المستعمل حاليا " (Locoh.T.1997,p11) .

3- أنواع و أشكال الأسر :

إذا كان تعريف الأسرة ارتبط غالبية بالقرابة فإن ظهور أنواع جديدة من الأسرة يعود إلى تلاشي أو تغيير معنى القرابة و يعبر عنها في الغالب بالأنماط . هذه الأنماط تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نظام إحصائي إلى آخر و حتى في المجتمع الواحد . ولقد جمع Kellerhals. لآخرين مجموعة من الأنماط حسب مختلف أعمال السوسيوولوجيين أمثال : .Roussel (1980),A .Michel(1975), T .Merrheim(1979) , D .Reiss(1971),

R.Hill(1964) و غيرهم ووجد أن كل نمط منها يرتكز على مفاهيم تتعلق إما بالمباكرو سوسيلولوجي كالخصوبة أو الميكروسوسيلولوجي كدورة حياة الأسرة.

و كما هو معلوم فإن أقدم تصنيف يعود لـ F.Le Play وهو ثلاثة أنماط : الأسرة الأبوية (famille patriarcale)، الأسرة الأصلية (famille souche) و أخيرا الأسرة الزوجية (famille conjugale). في حين اقترح Laslett أربع أنماط في الأسرة المعيشية وهي : الأسرة المعيشية المكونة من شخص واحد(منفردة) ، المكونة من أسرة نووية ، ممتدة وأخيرا مركبة تتكون من أسرتين نوويتين على الأقل.

ومهما كانت التصنيفات فإن هذه الأنماط تتعلق عامة بـ :

-نوع العلاقة (زواج، نسب أو مصاهرة).

-وجود أو عدم وجود أطفال.

-الإقامة و العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

وبصفة عامة فإنه مهما يكن اختصاص أو هدف أي دراسة فإننا نميز أنواعا من الأسر هي:

الأسرة النووية: و هي الأسرة البيولوجية المكونة من الزوجين و الأطفال وهي كما يتفق عليه علماء الاجتماع و الأنثربولوجيا على أنها الوحدة الأساسية الأولى لأية علاقة قرابة . ولاعتبارات دينية فإن الأسرة في المجتمعات العربية تنشأ من زوجين يربطهما عقد شرعي يسمح بإقامة علاقة بينهما للاعتراف بالأبناء الناتجين عن هذه العلاقة. كما تشكل الأسرة النووية من أحد الزوجين و الأطفال أو مجموعة من الإخوة أي أن الأسرة النووية تعرف بإحدى صلات القرى التالية: الزواج، الأمومة، الأبوة أو الأخوة مما يسمح بتصنيفها كالتالي:

-الأسرة البيولوجية إذا تكونت من الزوجين مع أو بدون أطفال.

-الأسرة أحادية الوالد (famille monoparentale) وجود أحد الوالدين مع الأطفال

وهي نتاج تفكك طبيعي (الوفاة) أو إرادي (الطلاق أو الانفصال).

- الأسرة المكونة من مجموعة من الإخوة غير المتزوجين.

و من خصائص هذه الأسر أنها ثنائية الانتساب عكس الأسرة الممتدة أي أن نسب كلا الزوجين يكون بنفس الأهمية و لكنها أهمية ليست ذات دلالة عمليا.

ب- الأسرة الموسعة: و هي أسرة نووية مضاف إليها فرد أو مجموعة من الأفراد أو نوى أسرية أخرى و هي بدورها تنقسم إلى:

- أسرة ممتدة: و " يرتبط فيها الأفراد ببعضهم من خلال أصل قرابي واحد وتحتوي على نماذج من الأسرة النواة و قد عرفها روسو هاريس بأنها علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة والتراحم من خلال الزواج والإنجاب ... وتمتد لثلاثة أجيال بدءا من الأجداد وحتى الأحفاد" (حسين عبد الحميد رشوان، 2003، ص34).

- أسرة مشتركة: و هي مكون من الأبناء المتزوجون أو غير المتزوجون يعيشون تحت ملكية مشتركة.

- أسرة مشكلة (مركبة): و تتكون من زوجين و أو بدون أطفال من زواجهما وأطفال من زواج سابق لأحدهما أو كلاهما.

و في العالم ، و بالإضافة إلى الأسرة التقليدية (أب و أم و أبناء) ظهرت أشكال أخرى للأسر قائمة على اعتبارات و علاقات جديدة أملاها التغير الاقتصادي والثقافي أغلبها أنماط أسرية ترفضها مختلف العقائد في حين تعترف بها القوانين الوضعية في إطار حقوق الفرد و حماية حرياته الشخصية. ومن هذه الأنماط الجديدة : أعزب ذكرا أو أنثى يقيم بمفرده أو مع أبناء يتبناهم ، أسر المثليين والمكونة من نفس الجنس بدون أو مع أطفال متبنين ، أسر مكونة من زوجين بدون عقد مدني (المساكنة) و هذين النوعين الأخيرين غير معترف بهما لا قانونا ولا عرفا في البلاد العربية و الإسلامية و لكننا لا نجزم أو ننفي وجودهما في ظل عدم توفر بيانات حولها و لكن الغالب أن عددها لا يصل إلى حد اعتبارها هامة لحساسية ذلك

وخصوصية هذه البلاد التي لا تعترف بالعلاقات الجنسية إلا بين رجل و امرأة وفي إطارها الشرعي و المدني .

و الواقع أن هذه النماذج الجديدة تشكل عوائق كبيرة حيث لا تزال تعريفاتها تتسم بالغموض قانونيا و اجتماعيا . فمن الناحية القانونية لازالت صعوبة صياغة القوانين التي تخص مثلا التزامات الزوجين من حيث الحقوق و الواجبات قائمة في الدول التي اعترفت بها قانونيا ، أما اجتماعيا فهذا النوع من الأسر يحدث خلا كبيرا في مفهوم العلاقات بين الأفراد والأسر المؤسس طبيعيا على القرابة والنسب اللذان يحددان الروابط الاجتماعية والنفسية والثقافية لهؤلاء الأفراد والأسر و يؤدي إلى اختفاء مفاهيم مرتبطة بهما كما هو الحال مثلا بالنسبة للأخوال و الأعمام في حالة مثلا الزواج المثلي . كما يجب الإشارة في النهاية إلى أن ظهور أنواع و أشكال جديدة من الأسر ساهم كثيرا في تحول التعريف الأول لها إلى تعريفات مرتبطة بالأفراد و الأزواج.

4- خصائص الأسرة الجزائرية :

تتميز الأسرة الجزائرية بمجموعة من الخصائص و رغم أن البعض منها بدأ يتلاشى إلا أنها لازالت تحافظ على أهمها و من هذه الخصائص أنها:

أبوية الانتساب و السلطة (patriarcale) : حيث يشكل الأب القائم الأول على الأسرة سلطة ، قرارا و حكما و يخضع لذلك كل الأفراد ولو أن هذا الدور بدأ يعرف اختلالا بسبب تعليم و عمل المرأة و مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات خاصة في الأسر الزوجية . ويبقى النسب يمتد إلى الأب و لذلك تظهر أفضلية الذكور للحفاظ على النسب بالإضافة إلى تفضيل زواج الأقارب الذي يعرف بدوره تراجعاً كبيراً بسبب زيادة الوعي الثقافي و انتشار وسائل الاتصال و ظهور الحريات الشخصية في اختيار الشريك.

تعتبر وحدة اجتماعية : تتميز الأسرة الجزائرية بالتكافل الاجتماعي و الاقتصادي وتضمن التواصل بين أجيالها بسبب احتكاكهم المتواصل مع بعضهم البعض مع ملاحظة أن العلاقات الأسرية أصبحت تشمل في أغلب الأحيان أقارب الزوج والزوجة المقربين فقط ، ورغم أن

الدولة أصبحت تتكفل ببعض هذه الوظائف كالرعاية الصحية و التأمين وغيرها إلا أن التضامن والتعاون لازالا من سماتها ويتجلى ذلك مثلا في الأفراح والأحزان. و"رغم الضغوطات التي يفرضها التحضر السريع لازال المجتمع الجزائري يحافظ على عنصر هام في تنظيمه يعتمد على علاقات التضامن داخل الأسرة" (Guetta. M.1991,p580).

- النوعية : تتجه الأسرة الجزائرية بشكل كبير نحو النموذج النووي بسبب الهجرة و ارتفاع الاستقلالية المادية و المستوى التعليمي و لكن يبقى النموذج الممتد قائما و لكن بشكل آخر" فقد أسفرت نتائج بحوث محلية، خاصة تلك التي تناولت نمط الأسرة النووية وعلاقتها بالشبكة القرابية، على أن انتشار الأسرة الزوجية في المجتمع وانفصالها المجالي و الاقتصادي لا يعني بذلك انفجار المؤسسة القرابية أو عزلة هذه الأسر عن أقاربها، حيث أن التواصل و نسق التضامن بينهم لا يزال مستمرا"(إكرام هاروني.2006) .

5-عوامل تغير الأسرة و نتائجها:

تعرضت كل المجتمعات البشرية إلى تغيرات اجتماعية عميقة أهمها التحول من النظام القبلي إلى مجموعة الأسر و خلال هذا التحول مرت هذه المجتمعات بعدة مراحل تميزت كل مرحلة بظهور عوامل تغيير مختلفة.

و الحديث عن هذه العوامل لا يخص الأسرة الجزائرية فقط ، و لكن يخص أي أسرة مهما كان انتماؤها و يبقى الاختلاف في أهمية عامل دون آخر و درجة التأثير والنتائج . وقد اختلف العلماء في تصنيفها فمنهم من أرجعها خاصة إلى عوامل مادية كماركس ومنهم من أرجعها إلى عوامل عقلية ككونت . و لكننا يمكن أن نجمل هذه العوامل التي تتم في مجملها في إطار التغير الاجتماعي حسب الدراسات السابقة فيما يلي:

أ-العامل الاقتصادي:

لقد كان من مميزات الأسرة التقليدية الممتدة أنها أسرة إنتاجية في إطار جماعي يكفل لأفرادها توفير وسائل العيش و الغذاء . و بمرور الوقت و نتيجة للتغيرات الاقتصادية اتجهت

الأسر لتصبح وحدة مستهلكة بسبب التحضر والتصنيع فاتجه أفرادها نحو العمل الخدماتي والصناعي و بالتالي العمل المأجور، واعتمادها على دخل الفرد خاصة مع تزايد مشاركة المرأة في تدعيم دخل الأسرة و نتيجة ايضا لسلبيات النظم الاقتصادية التي انجرت عنها البطالة واختلال توزيع الثروة.

وهذا التحول من النظام الزراعي إلى العمل المأجور في ظل التحول الديموغرافي، أفرز وجود نسبة كبيرة من الشباب الذين اتجهوا و بأعداد كبيرة من الريف إلى المدن مما ولد هجرات داخلية متواصلة أفقدت الأسرة خاصة الريفية الكثير من خصائصها وساعد هذا على ظهور أسر نووية حتى في الريف حيث اتجه الريفي إلى ممارسة الحرف وبالتالي مهن فردية تزيد من استقلاليتهم عن الأرض و بالتالي عن سلطة الأسرة الممتدة التابعة لهذه الأرض.

و بعدما كان أفراد الأسر ينتجون ويوفرون ما يحتاجونه في إطار تعاون اجتماعي اختفى هذا الأخير مع ظهور التصنيع الذي أجبر ومكن الفرد من البحث بمفرده على موارد حديثة للكسب تمثلت خاصة في العمل المأجور- كما أشرنا سابقا- مما اضطره إلى التنقل والاستقلال على أن يعمل على توفير ما يحتاجه وأسرته المقربة فقط مما أضعف الروابط خاصة مع العائلة الأصل أو الممتدة.

وكان من نتيجة تنامي التصنيع و توسعه أيضا ، ظهور أنماط جديدة من المتطلبات استدعت ضرورة مشاركة المرأة خاصة الزوجة في العمل وبالتالي الإنفاق مما اضطرها إلى ترك البيت والأبناء الذي كان من سلبياته عدم استقرار الأسرة وتراجع العلاقات الأسرية لضيق الوقت وانشغال الزوجين خاصة بالعمل أكثر من التواصل.

ب-العامل الثقافي و الاجتماعي:

إن تغير الذهنيات و السلوكيات تجاه الزواج و الخصوبة و كذا العلاقات يؤثر بشكل واضح على النمط الأسري . فقد تطورت وسائل الإعلام و الاتصال ووسائل التكنولوجيا كثيرا كما أن انتشار التعليم و المعرفة خاصة بفضل هذه الوسائل ساهم في تغير هذه السلوكيات والابتعاد عن الكثير من العادات و التقاليد التي تحكمت لفترة طويلة في حياة و علاقات الأفراد،

و لعل وسائل الإعلام و الاتصال التي ساهمت في التعريف بثقافات الغير و ما تتصف به من مثيرات نفسية وعقلية وانتشار وسائل النقل التي أصبحت متاحة في ظروف و أزمنة قياسية سمحت بتوليد احتكاك بين الثقافات بفضل السفر و تنقل الأفراد . و اتجه بذلك تفكير الأشخاص إلى كيفية التعامل مع أوقاتهم وأطفالهم أكثر من تكوين أسر أو زيادة الإنجاب ويصب ذلك في إطار تجدد الأفكار والمعاملات.

ج-العامل السياسي و الحقوقي:

تطورت النظم السياسية كثيرا و كفلت الكثير من القوانين التي سمحت باحترام الحريات في ظل الديمقراطية و أبرزها الاهتمام بحقوق المرأة والطفل. فعملت هذه القوانين على تغيير كثير من مفاهيم و اتجاهات الأفراد نحو علاقاتهم ببعضهم البعض ونحو قضايا تخص حياتهم الخاصة وأسرهم. ولكن كان لكل مجتمع ما يميزه من قيم ومعتقدات فإن المجتمعات الحديثة تميزت في ظل هذه القوانين بفرض نوع من الاحترام المتبادل و التفاهم اللذان أسسا لعلاقات بعيدة عن السلطة والاستبداد والسيادة.

و في إطار التغير الثقافي و الاجتماعي ، أصبح لوضع المرأة مكانة هامة في اهتمامات المفكرين والسياسيين و دعاة الحقوق و الحريات و أصبح ينادى باستمرار بضرورة المساواة بين الرجل و المرأة. و يعتبر تطور معدلات تعليم وعمل و مشاركة المرأة في الحياة بمختلف مجالاتها من أهم المؤشرات الدالة على تطور المجتمع ، لكن من الناحية العملية الاجتماعية انعكس ذلك سلبا على الأسرة. فعمل المرأة ونشاطاتها المختلفة خارج البيت تطلب تخصيص وقت أكبر للقيام بها من جهة دون أن ينقص من واجباتها تجاه المنزل و الأبناء والقيام بالإعمال المنزلية مما قلص خاصة من الوقت المخصص لهؤلاء ، فاقضى الأمر الاستعانة بدور الحضانة والمربيات للاهتمام بالمنزل و الأبناء و هو ما أثر على العلاقات داخل الأسرة بتقلص الوقت المخصص لرعاية وتنشئة الأبناء نفسيا واجتماعيا رغم أنهم أصبحوا يتمتعون بمتطلبات الحياة العصرية. كما أثر ذلك على التوافق الزوجي الذي يركز عليه استقرار الأسرة.

ولقد ساهم التطور الذي عرفه وضع المرأة في دفعها إلى الاهتمام بتكوين نفسها اجتماعيا و ماديا قبل التفكير في الزواج وتكوين أسرة مما أثر على الزوجية والخصوبة نتيجة ارتفاع سن الزواج و الإنجاب و كذا ارتفاع نسبة العازبات اللواتي تعدين سن الزواج.

ونظرا للدور البارز للمرأة في تحول الأسرة فإننا خصصنا فصلا كاملا لذلك يبين أهم التطورات التي عرفها وضع المرأة في الجزائر و أثر ذلك على الأسرة.

د- التحضر:

"يشير مفهوم التحضر إلى عملية من عمليات التغير الاجتماعي و هي انتقال الريفيين إلى المدن واكتسابهم تدريجيا القيم الحضرية وما يرتبط بها من أنماط السلوك الحضري إلى أن تنتهي هذه العملية إلى ما يسمى التكيف الاجتماعي" (Kouaouci.A.1992).

و علاقة التحضر بالأسرة كانت موضوعا لكثير من الدراسات التي توصلت إلى وجود تأثير واضح على بنيتها وخاصة وظائفها ، فحسب برجس و لوك فإن الأسرة تتغير بتأثير عملية التحضر في اتجاه واحد في حين رأى بارسونز أن الحياة الحضرية تتجه بالأسرة إلى النمط النووي المنعزل و ذلك حتى تتلاءم مع ظروف الحياة الحضرية كما أن " انتقال المجتمع الريفي التقليدي إلى مجتمع حضري صناعي يشجع على اختفاء الأسرة الممتدة وتعويضها بالأسرة العصرية النووية" (سناة الخولي، 1985، ص71).

ولهذا فان ظهور المدن وعدم التوازن في المستوى المعيشي بينها وبين باقي المناطق أدى إلى توالي الهجرات التي ولدت تمركزا كبيرا لفئات خاصة شابة انفصلت عن أسرها الأصلية وانفردت لتعيش بمفردها أو مع أسرها المصغرة . كما أن هذا التمركز أدى إلى زيادة عدد المدن و امتدادها وتفاقم مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية كالبطالة و أزمة السكن و هي مشاكل تقف حاجزا دون تأسيس أسر جديدة . و عادة ما تتميز المناطق الحضرية بانغماس الأفراد في توفير متطلبات و ضروريات الحياة حسب ما يقتضيه التطور العلمي و التكنولوجي والاجتماعي فيستثمرون أموالهم في توفيرها أو على الأقل أهمها على حساب تكوين أسر أو زيادة حجمها عن طريق الإنجاب.

كما أن الحضرية تتميز بدفع الأسرة إلى الحاجة إلى المجتمع أكثر من حاجتها إلى الجماعة (نقصد العائلة الموسعة أو القرابة) لأن ما يميز الحضرية هو الارتباط الاجتماعي الاقتصادي في حين تتميز الريفية بالارتباط الاجتماعي النفسي و هو الارتباط الذي يحفظ تماسك العائلة على امتدادها كما يعمل على تمتين العلاقات بين أفرادها. فالارتباط الاجتماعي الذي يميز المناطق الحضرية تمليه طبيعة ونمط العيش حيث تحصل الأسر على احتياجاتها من سلع و خدمات بالاعتماد الكلي على مؤسسات و أفراد من خارج محيط قرابتها أو علاقاتها.

هـ- تطور وسائل الإعلام و الاتصال :

مما لاشك فيه أن عصرنا الحالي تميز بثورة كبيرة في ميدان الإعلام والاتصال ، فالتطور السريع للوسائل التكنولوجية ساهم بشكل كبير في إحداث تقارب بين الثقافات والاهتمامات والاختصاصات مختصرة الزمان و المكان متحدية بذلك الأعراف و التقاليد و القوانين خاصة مع التنامي الكبير لاستعمال الانترنت ، كما تعددت قنوات الإعلام في تخصصاتها وتوجهاتها. ولهذه الوسائل دور كبير في الإقناع بفضل الصورة والصوت مما يؤثر على ميولات و قرارات الجماهير تجاه القضايا المهمة ومنها الأسرية. فالمتلقي يتأثر بما تقدمه هذه الوسائل مما يجعلها قادرة على تحديد آرائه و اتجاهاته و قد يعتنق الكثير من الأفكار التي تبثها عن طريق خاصة التقليد و المحاكاة نظرا لما تتمتع به من قوة التأثير والتوجيه.

هذا ما دفع بالمختصين في علوم الإعلام و الاجتماع إلى البحث عن مدى تأثير هذه الوسائل على الأسرة و مستقبلها وكل ما يتعلق بها من تحولات . فعالم الاتصال الشهير لاسويل أشار إلى أن لهذه الوسائل وظيفة تعليمية عن طريق مقدرتها على نقل قيم وموروث المجتمعات من جيل إلى آخر ، وهي بذلك تلعب دورا كبيرا في تنشئة الفرد عن طريق ما تبثه بشكل فعال(صورة وصوتا) وبصورة سريعة ومتنوعة أكثر في أغلب الأحيان مما تقوم به المؤسسات التعليمية أو التربوية وليس هذا فحسب، فتواجدها في كل مكان و في كل بيت على مدار اليوم يجعلها أكثر اهتماما بأي وسيلة أخرى في ظل التنافس و التنوع الكبيرين الذين تعرفهما باستمرار.

كما أثبت هؤلاء المختصون من خلال دراسات إعلامية واجتماعية وجود تأثيرات سلبية وأضرار نفسية و اجتماعية على الفرد و الأسرة ومن بين هذه الدراسات تلك التي قام بها د.ياسر خضير البياني حيث خلص إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هذه الوسائل وبرامجها تعمل على زعزعة العلاقات الاجتماعية و تنمية الفردية والركون إلى الاستهلاك وكذا إضعاف الروابط الأسرية كما أنها تشجع على تجاوز العادات و التقاليد و كذا القيم التي تعززها.

وفي دراسة أخرى حول تأثير برامج التلفزيون الفضائي على الجمهور الجزائري وجد د. مصطفى مجاهدي (2011) 'أن هذه البرامج تضع الأسرة أمام تحديات جديدة اقلها أن معظم البرامج التي تقترحها الفضائيات لا تستجيب لمقتضيات النسق القيمي الذي تحتكم إليه الأسر وهو ما أدى إلى تشتت وحدة المشاهدة الأسرية و ظهور النمط الانفرادي وتلاشي أنماط التواصل الاجتماعي المباشر داخل الفضاء الأسري إضافة إلى فتور الروابط التي تجمع الشباب بباقي أفراد الأسرة'.

و - العامل الديموغرافي :

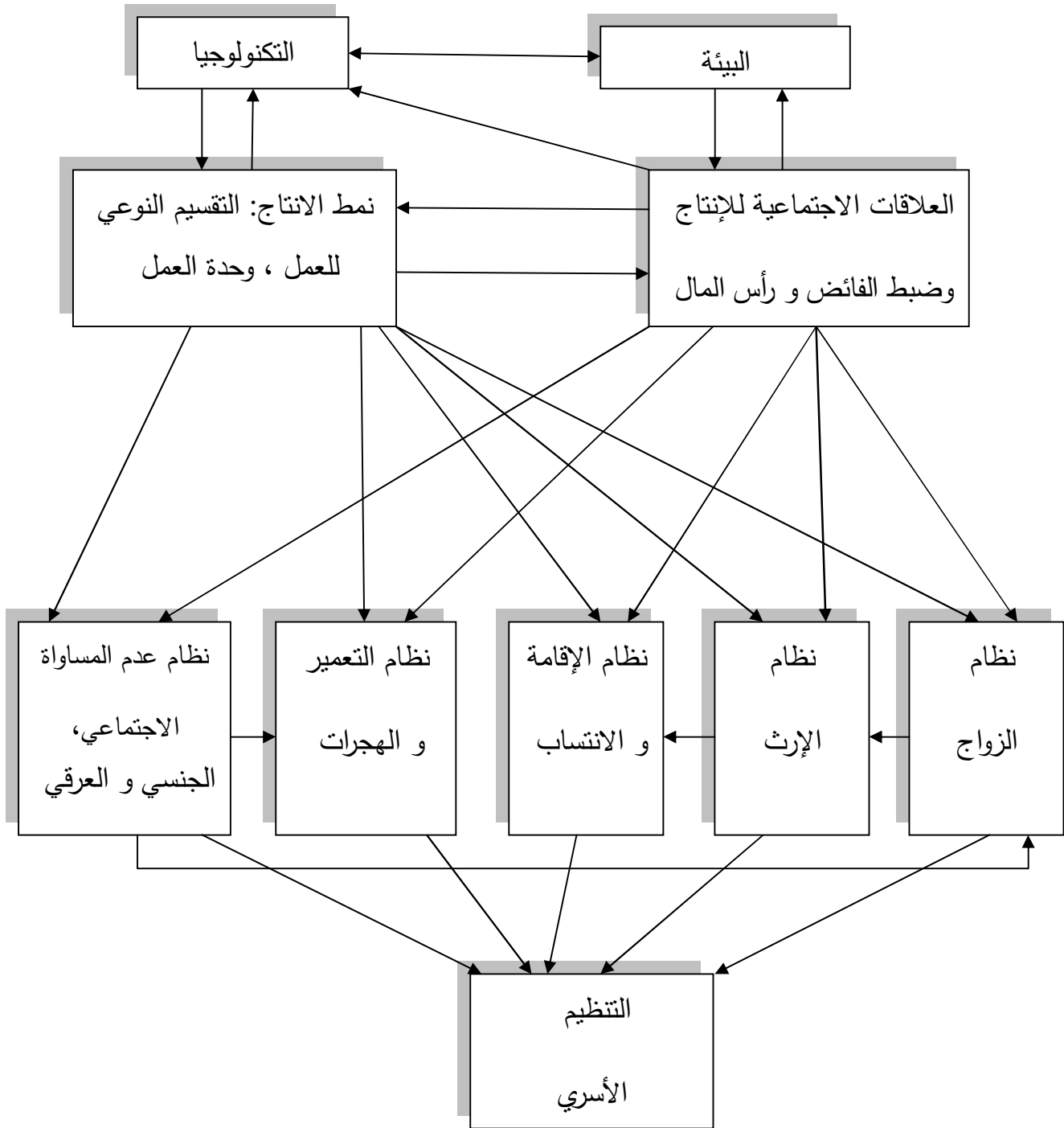
شهدت المجتمعات تحولات ديموغرافية هائلة أسرع مما توقعته الأمم المتحدة من خلال توقعاتها لنمو السكان و تراجع الخصوبة والوفيات. هذه السرعة أثرت بشكل واضح على تركيبة السكان من حيث الجنس وخاصة السن كما تطورت الكثير من الظواهر الديموغرافية التي تلعب دورا كبيرا في تطور الأسرة وتغيرها كالزواجية التي شهدت ارتفاعا مهما في معدلات الزواج مقابل ارتفاع مقلق في معدلات الطلاق ونسبة العزوبية خاصة عند الإناث(أنظر الفصل 2).

وتفاقت ظاهرة الهجرة خاصة بين المدن والأرياف والتي كان لها دور كبير في تغيير أنماط الأسر و زيادة الأسر النووية خاصة في المدن.

و بالإضافة إلى هذه العوامل ، تتدخل ظروف أخرى في خلق عقبات أمام تكوين الأسرة وأداء وظائفها و أدوارها و تخرج عن نطاق قدرات الأفراد كالكوارث الطبيعية و الحوادث الأمنية والأزمات المالية ...و هي تؤثر بالتالي على نمط الزواج و الإنجاب .

و على العموم لا يمكن أن نجزم أن هناك فعلا علاقة مباشرة بين كل عامل و التغيرات التي تشهدها الأسرة من حيث شكلها و تنظيمها ، و لكن يمكن القول أن هذه التغيرات هي نتيجة تداخل هذه العوامل و أخرى و الشكل المولي يحاول اختصارها . " باختصار ، يعتبر التنظيم الأسري نتاج مجموعة من الأنظمة : نظام اللامساواة الاجتماعية ، الجنسية أو العرقية، نظام التعمير ، نظام الإقامة و الانتساب ، نظام الملكية و الإرث و أخيرا نظام الزواج.تعدد التأثيرات و التداخلات بين هذه الأنظمة يحدث تنوعا كبيرا في أنماط التنظيم الأسري الممكنة " (Tabutin .D et Bartiaux.F ,1986, p 237) .

شكل رقم 2 : محددات البنى الأسرية



المصدر: Tabutin .D et Bartiaux.F ,1986, p 238

وكان من نتائج تأثير هذه العوامل على الأسرة تغييرها من عدة جوانب أكثرها وضوحا:

• الشكل و الحجم :

أصبح حجم الأسرة يتناقص بشكل كبير بسبب تراجع الخصوبة من جهة وبسبب تغير شكل الأسرة في حد ذاته و الذي يتجه من الممتد إلى النووي ، حيث أصبحت أغلب الأسر تقتصر على الزوجين و عدد قليل من الأطفال و هو الشكل الأكثر ملائمة لما تعرفه الحياة من تقدم حضاري و تكنولوجي و تنامي الحريات الفردية والنسائية كما أشرنا آنفا .

حيث سمح التقدم خاصة الصحي من توفير وسائل منع و تنظيم الحمل وانتشار الوعي تجاه الإنجاب من التقليل من الإنجاب و تباعد الولادات مما قلص كثيرا من حجم الأسرة وبالمقابل سبب هذا التقدم - نظرا لما تتطلبه الحياة العصرية- مشاكل كثيرة ومتعددة تعيق تكوين وتوسيع الأسر .

كما تراجعت الأسر الممتدة و الموسعة لصالح الأسر النووية بسبب تلك العوامل و التي ساهمت أيضا في ظهور أشكال جديدة كانت إلى وقت قريب نادرة في المجتمع الجزائري أهمها الأسر أحادية الوالد التي تديرها امرأة مطلقة و في سن أصغر نظرا لتفشي ظاهرة الطلاق .

• وظائف الأسرة:

تحملت الأسرة منذ وجودها مجموعة من الوظائف تميزت بها لفترة طويلة ولكنها تخلت عن الكثير منها مرغمة. فبعدما كان من وظائفها الإنتاج وتوفير الغذاء والمسكن والتعليم والتربية والرعاية الصحية والحماية والإرشاد و التوجيه نابت عنها الكثير من المؤسسات الحكومية والخاصة المقننة والمتكفلة تقريبا بكل هذه الوظائف، في الوقت الذي انحصر دور الأسر في توفير المال اللازم مقابل ذلك .

و لكن تبقى الجوانب النفسية و الاجتماعية من صميم وظائف الأسرة التي تكفل لأفرادها الاطمئنان، الاستقرار و الحماية النفسية و هي أدوار لا تستطيع أي مؤسسة مهما كانت أن تقوم بها بشكل طبيعي.

• العلاقات داخل و بين الأسر :

ساهمت هذه العوامل بشكل لا يمكن إنكاره في التأثير على العلاقات داخل الأسرة بتقلص الوقت المخصص لرعاية وتنشئة الأطفال نفسيا و اجتماعيا ، وعلى التوافق الزوجي الذي يركز عليه استقرار الأسرة. و تراجعت العلاقات بين الأفراد لعدم حاجتهم إلى بعضهم البعض، فبعدها كان الاحتكاك المباشر و علاقة التواصل تضمن استمرار و تمرير القيم والتقاليد أصبحت وسائل الاتصال والإعلام على اختلافها تكفل ذلك.

كما تغيرت أدوار كل من الزوج و الزوجة و تلاشت سلطة القرار التي تمتع بها الوالد أو الفرد الأكبر لتصبح أكثر ديمقراطية بين أفراد الأسرة خاصة النووية. كما أن الاهتمام بالأسرة أصبح ينظر إليه كأفراد لا كوحدة متماسكة ومتكاملة مما ساعد على ضعفها وتفككها وتفاقم النزعة الفردية و أصبحت المنفعة والمصالح هي أكثر ما يدفع بالفرد إلى أسرته.

و لعل المناداة و تقنين المساواة بين الجنسين ساهمت كثيرا في ظهور معايير جديدة أدت إلى تغير هذه الأدوار عن طريق تغير المسؤوليات و الواجبات و فرض التزامات أدت بدورها إلى تحولات في تفاعلات الافراد مع بعضهم البعض خاصة في الأسرة .

6- ديموغرافيا الأسرة :

إن اهتمام الديموغرافيا بدراسة الأسرة نابع من كونها أولا المكان الذي تحدث فيه مختلف الظواهر الديموغرافية والتي تؤدي إلى تغير حركة السكان و المجتمع ، وثانيا هي نتيجة لتداخل هذه الظواهر وتغيرها وعلاقتها بمختلف الظواهر السوسيوثقافية والاقتصادية للمجتمع. ولكن " لفترة طويلة ، لم تستقطب الأسرة اهتمام الديموغرافيين ، ليس لاعتقادهم أنها غير جديرة بالاهتمام ولكن لعدم توفرهم على الأساليب المناسبة لدراستها" (Naud.j.F.2000,p45) . (Ledent.J et

كانت دراسة الأسرة تتم في إطار الديموغرافيا التاريخية إحدى أقدم التخصصات التي تعنى بتاريخ السكان و الأسر ثم أخذت صبغة ديموغرافية تحت مسمى إعادة بنية الأسرة (la reconstitution de la famille) منذ دراسة 1953 L.Henry . عن طريق اللجوء إلى سجلات الخورنية (la paroisse) بداية في فرنسا ثم إنجلترا. ولكن البدايات الحقيقية لدراسة الأسرة ديموغرافيا كانت مع ظهور ديموغرافيا الأسرة منذ الثمانينيات والتي كان للاتحاد الدولي للدراسات السكانية (UIESP) دور كبير في النهوض بها . فظهرت خلال هذه الفترة عدة مؤلفات و مقالات هامة (, Bongarts et all 1987 , Kuijsten 1986 , Becker1981 , Keilman et all 1988 , Ledent et Naud 1997) ساهمت كثيرا في تطوير التقنيات والمقاربات و المعلومات حول الأسرة خاصة تلك التي حاولت استخدام التحليل الديموغرافي ، ولكنها بقيت جد متواضعة حتى الآن لصعوبة تتبع تطور الأسر كما هو الشأن بالنسبة للأفراد .

فالديموغرافيا تدرس مجموعة الأفراد لا مجموعة المجموعات فكل الظواهر الديموغرافية التي تتناولها و يقع التحليل الديموغرافي عليها هي ظواهر تعنى مباشرة بالأفراد: ولادات، وفيات، زواج....وتقع عليه الدراسة كوحدة إحصائية. في حين لازال هذا التحليل يفتقر إلى أدوات لتحليل الظواهر التي تهتم بالمجموعات كالأ أسرة ومن هنا تأتي صعوبة دراسة الأسرة تقنيا في هذا العلم و الذي نجد من فروع ، كما أشرنا إلى ذلك، ديموغرافيا الأسرة والتي عرفناها سابقا على أنها دراسة العوامل التي تحدد عدد وحجم وبنية الأسرة.

و لو اعتبرنا الأسرة وحدة إحصائية تتعرض لأحداث منذ تكوينها إلى غاية اختفائها فان هذه الأحداث ستؤثر على حجمها ، بنيتها و أطوار تحولها من شكل إلى آخر وعليه فإن "الشكل الذي نأخذه لدراسة التطور الديموغرافي للأسرة هو إذن معرف آليا بتتابع المراحل التي ستشهدها الأسرة" (Blayo.C.1990,p66) . ولو قمنا بعملية إسقاط الأسرة على الفرد فإنه من المعلوم ديموغرافيا لو مثلا درسنا خصوبة أو زواجه الأفراد فهذا يعني أننا ندرس مجموعة من أفواج من الأفراد (cohorte) وهم الأفراد الذين تعرضوا لنفس الحدث الديموغرافي و عليه في حالة دراسة الأسرة بهذا الشكل فسنأخذ مجموعة من الأسر (cohorte) تتعرض لنفس الأحداث كما هو الحال بالنسبة لمجموعة من الأفراد. وفي هذه الحالة فإن C.blayo نلزمنا بالتمسك بشرطين أساسيين هما:

-إن أي أسرة لا تأخذ شكلا آخر إلا بسبب حدث واحد فقط.

-الحدث الذي يؤدي إلى تحول الأسرة من شكل إلى آخر يجب أن يشمل كل الأسر من نفس الشكل .

و هو ما يطرح إشكالا لعدم توفر بيانات دقيقة عن الأسر التي تخضع لهذين الشرطين ولنقص أدوات و تقنيات القياس في الميدان الديموغرافي.

وفيما يلي أهم الأحداث التي تتعرض لها الأسرة لتحولها من شكل إلى آخر (انظر الشكل رقم 2) وهي في الواقع أحداث تخص الزواج، الطلاق أو الوفاة وهي في حقيقة الأمر أحداث تتعلق بالفرد الأساسي في الأسرة و هو إما الزوج أو الزوجة أو الأبناء ولكن في نطاق خاصة الأسرة النووية البيولوجية المكونة من زوجين كبدية للتحول. وبالتالي تغير الأسرة يكون من حيث العدد، الحجم والشكل و هذا الأخير يرتبط فقط بتغير نمط واحد و هو النمط النووي الذي يكون من و إلى أسرة زواجه أو أبوية.

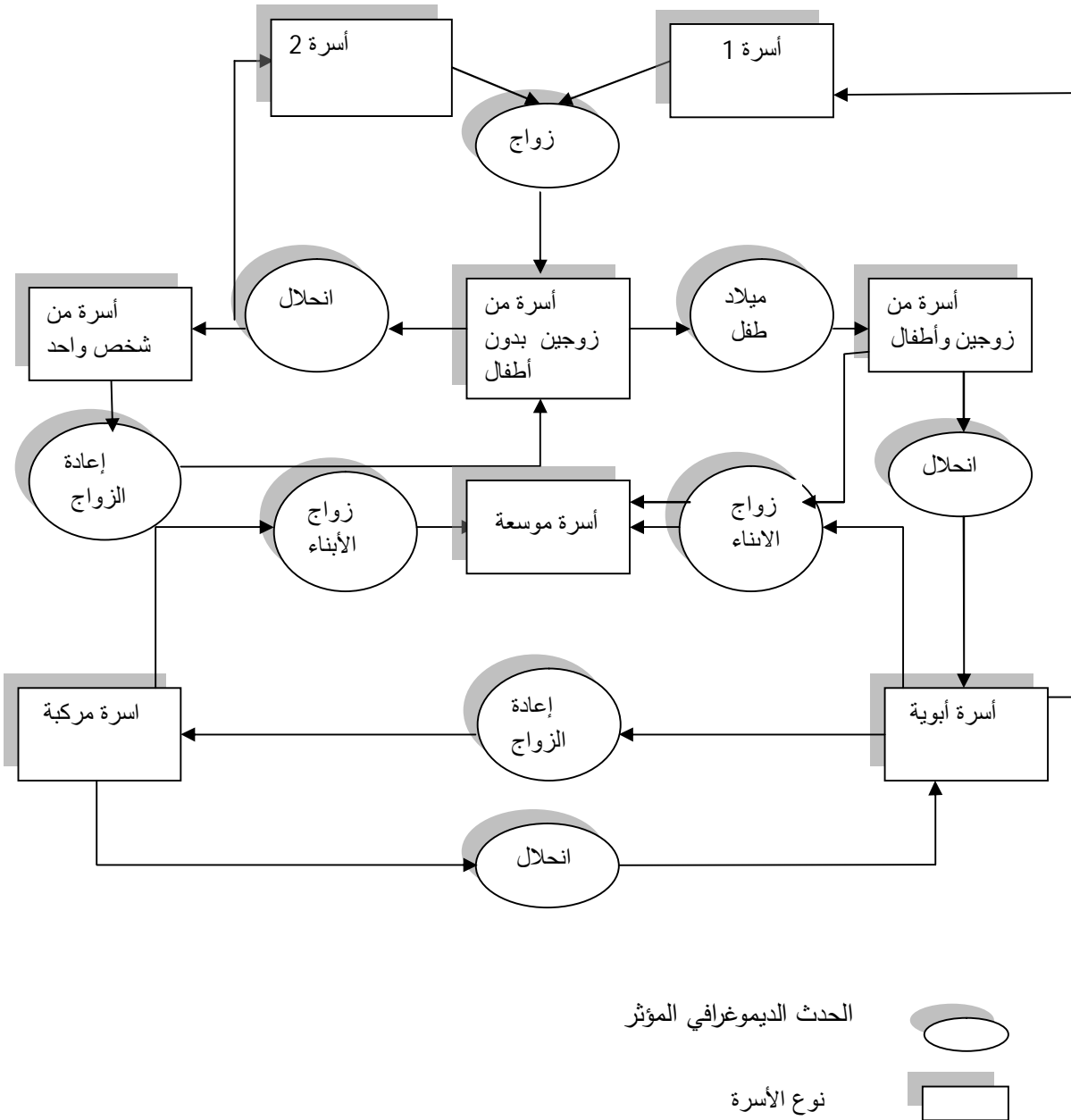
وهذا الشكل في تحول الأسرة من نوع إلى آخر يخص فقط المجتمعات التي يبني فيها الزواج على قاعدة مدنية أو شرعية كالجزائر التي لا تعرف فيها دراسة الأسرة تعقيدا كما في المجتمعات الأوروبية مثلا أين تكثر أشكال أسرية أخرى تأخذ نفس المسمى كاعتبار الأمهات

العازيات بأطفالهن أو العزاب الذين يتبنون أطفالا أسرا أبوية. ومن الشكل و انطلاقا من أسرة زواجه بين زوجها رباط شرعي وقانوني يمكن أن تصل إلى عدة أنماط أساسية وثانوية حيث أن التقارب بين أسرتين 1 و 2 مهما كان نمطهما عن طريق الزواج بين ابن أحد الأسرتين و بنت الأسرة الأخرى مما يثمر عن تكون أسرة جديدة هي الأسرة البيولوجية إما أن تبقى لتجعل من أسرة الزوج أسرة موسعة أو تكون أسرة نووية جديدة ،هذه الأسرة تبدأ بدون أطفال متعرضة لمجموعة من الأحداث الديموغرافية تسمح بتحويلها من نمط إلى آخر:

- إذا تم انحلالها نتيجة الوفاة أو الطلاق يعود الزوج المتبقي إلى الأسرة الأم أو يكون أسرة من شخص واحد. و إذا استمرت بميلاد طفل فإنها تكون أسرة جديدة بأطفال وإذا تعرضت هذه الأخيرة إلى الانحلال تكون أسرة أبوية و في حالة إعادة الزواج تصبح أسرة مركبة (مشتركة) .
- إذا تزوج الأبناء من أسرة مكونة من زوجين وأطفال أو من الأسرة المركبة فإنهم سيشكلون أسرة موسعة.

وكل الأسر معرضة لهذا النوع من الأحداث و الاختلاف يكمن في طبيعتها و مدة وزمن بدايتها. ولو تمكنا من معرفة هذه المتغيرات لأمكننا معرفة و قياس احتمالات انتقال الأسرة من نمط إلى آخر و لكن هذا النوع من البيانات ذات التحليل الطولاني (longitudinales) يصعب الحصول عليها لصعوبة مراقبة هذه المتغيرات و ما هو متوفر ومستقى من التعدادات السكانية لا يفي بالغرض لأن هذه المصادر تخص فترة معينة تستعمل في التحليل العرضي (Transversale).

الشكل رقم 3 : الأحداث الديموغرافية المؤثرة في تحول الأسر من نمط إلى آخر



خلاصة

أخذت الأسرة ، كوحدة أساسية في المجتمع ، اهتمام كل العلوم تقريبا لارتباطها بالإنجاب والإنتاج، و لأنها المكان الذي تبدأ منه التنشئة و العلاقات الاجتماعية لأنها باختصار نظام اجتماعي له ضوابطه و قواعده التي تتأثر بخصوصيات المجتمع الذي تتواجد فيه. و لقد تغيرت الأسرة من حيث الشكل والحجم و البنية بفعل مجموعة من العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية مما افقدها الكثير من وظائفها أو على الأقل أصبحت هناك مؤسسات تشاركها في ذلك.

ولازالت الأسرة من أكبر اهتمامات الباحثين على اختلاف تخصصاتهم ومنهم الديموغرافيين، فرغم أن الاهتمام بها لم يكن مبكرا في الديموغرافيا إلا أن ديموغرافيا الأسرة أعطت لها مكانة خاصة على أساس أن أكبر الظواهر الديموغرافية تبدأ و تنتهي منها واليها ، لكن هذا العلم لازال يفتقر إلى إطار نظري وتقنيات تسمح بتفسير تغيرها وتحليل العلاقة بينها و بين التحولات الديموغرافية وهناك اعتراف إلى أنه " إذا كانت مساهمة الديموغرافيا في دراسة السكان تحمل عامة صبغة خاصة ارتبطت بالتحليل الديموغرافي الكلاسيكي وخاصة الديموغرافيا الرياضية ،فإننا لا نجد من ذلك شيئا على مستوى الدراسات السكانية الموجهة للأسرة" (Ledent .J et nauv.J.F, 2000, p45).

الفصل الثاني:

التحول الديموغرافي

و

مظاهره في الجزائر

تمهيد:

إن أي دراسة تتعلق بالأسرة تجر إلى دراسة ديموغرافية للسكان . فكل تغير ديموغرافي يحدث للسكان إلا وله أثر واضح على التغير الحادث للأسرة والعكس صحيح . فالتطورات التي يعرفها السكان من حيث الخصوبة و الوفيات و الهجرة تؤثر بشكل كبير على البنية العمرية للسكان والتي تحدد أساسا تكوين و إعادة تكوين الأسر وكذا شكلها و بنيتها مادام أن تغير هذه البنية يؤثر على البنية العمرية للأشخاص في سن الزواج و الإنجاب و هما حدثان مرتبطان ارتباطا وثيقا ومباشرا بالأسرة.

وسيكون هذا الفصل مدخلا لدراسة الأسرة من منطلق ملاحظة أهم التغيرات الديموغرافية في ظواهرها المختلفة و التي تشهدها الجزائر منذ منتصف القرن الماضي ، وكيف يمكن لهذه التحولات أن تكون سببا ونتيجة في نفس الوقت لما تعرفه الأسرة الجزائرية من تحول على اعتبار أن دراستنا تتعلق بالتحول الأسري في ظل التحول الديموغرافي . وكل دراسة للسكان تستلزم الرجوع إلى تاريخ هؤلاء السكان المرتبط بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية التي تشكل عوامل بارزة في التحول الأسري.

وفي هذا، سنبرز أولا تاريخ موجز عن سياسة الجزائر السكانية ثم أهم التحولات الديموغرافية التي عرفها سكان الجزائر منذ الاستقلال بالاعتماد على عدد كبير من المصادر الإحصائية والدراسات الديموغرافية التي لا تغفل في مجملها الانتقال الديموغرافي ، وسنتناول إذن تطور السكان والانتقال الديموغرافية ثم نتطرق لتطور أهم الظواهر الديموغرافية وهي الخصوبة والزواجية لعلاقتها بتكوين الأسرة وحجمها.

و نشير أخيرا إلى أن تسجيل الظواهر الديموغرافية عرف تحسنا كبيرا لكن تبقى ظواهر أخرى تفتقر إلى بيانات و إن وجدت فهي غير دقيقة و غير وافية و يتعلق الأمر خاصة بالطلاق والتعدد وإعادة الزواج و الهجرة و نقص المؤشرات المساعدة على دراسة العلاقات الأسرية كما نسجل تناقضا كبيرا في بعض البيانات بين مصادر مختلفة .

1- السياسة السكانية في الجزائر :

مرت السياسة السكانية في الجزائر بمراحل بدأت بعدم اهتمام رسمي مبكر ومباشر بمتغير السكان. فخروجها من حرب طويلة، جعل مرحلة ما بعد الاستقلال تتميز بارتفاع كبير للخصوبة والولادات أين عرفت مؤشرات هذه الظواهر ارتفاعا سريعا منذ السبعينيات. وخلالها انعقد المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست عام 1974 و أبدت فيه الجزائر اعتراضا على سياسة التحكم في النمو السكاني مؤكدة على ضرورة التنمية الاقتصادية أولا. ولكن بعد ظهور نتائج تعداد 1977 وتزايد احتياجات السكان الاجتماعية والاقتصادية مقابل تزايد رهيب في عدد السكان أخذت السياسة السكانية تأخذ منحى نحو التبلور وبالضبط ابتداء من المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، و خلال دورات لجانه المركزية ظهر جليا الربط بين النمو السكاني و احتياجات السكان ومما جاء في المخطط الخماسي 1980-1984 .. أصبح العمل على تخفيض معدل الولادات ضرورة لتحسين نجاعة بناء اقتصادنا وتوفير بطريقة كافية و مستمرة الاحتياجات الاجتماعية للسكان".

توجت سياسة الدولة فيما بعد بتبني البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني سنة 1983 و الذي كان يهدف أساسا إلى " خفض معدلات الولادات عن طريق تطوير التخطيط العائلي " حيث اعتمد هذا البرنامج على توفير الوسائل المادية والبشرية، الصحية و التعليمية والمعرفية الكفيلة بالتحكم في النمو السكاني، دون أن تكون الأسر مجبرة على تطبيقها بل كانت هي المبادرة في تبني التنظيم العائلي ولعل ذلك راجع إلى ارتفاع الوعي بضرورته خاصة أن كل هذه البرامج بقيت في واقع الأمر بعيدة عن تطلعاتها بسبب بقائها حبيسة الوثائق والإدارات وضعف المؤطرين إلا ما كان على مستوى المراكز الصحية التي تعنى بالأمومة والطفل. وركود هذه البرامج مرده أساسا إلى غياب البحوث الميدانية الديموغرافية، في تلك الفترة، التي يمكن أن تحدد عوامل ومحاوور نجاحها و التي تبين فيما بعد أنها لا تعدو أن تكون الأسرة و المرأة والتي ارتكزت فيما بعد عليها السياسات التنموية الحديثة من أجل النهوض بالمجتمع. و هذا ما أخرج نوعا ما نتائج هذه البرامج وظهر واضحا أن تكاتف كل القطاعات الهامة كالصحة والتعليم والعمل كفيل بإنجاحها .

وفي إطار تعاونها مع المنظمات العالمية كصندوق الأمم المتحدة للسكان (PNUD) خاصة بعد مؤتمر القاهرة 1994 أصبحت البرامج السكانية أكثر من ضرورة حيث حددت لها ميزانيات وبرنامج خاصة و كذا هياكل مادية و بشرية والتي كانت تهدف إلى توفير أكبر قدر ممكن من المعطيات و المعلومات التي تسمح بتحديد الأدوات والأساليب الناجعة لتنمية السكان و معالجة المشاكل المادية والمعرفية التي تعيق هذه التنمية. و يوجد حاليا قيد التنفيذ و المراقبة برنامج خاصة بالفترة 2011/2007 و الذي ينقسم إلى ثلاث برامج: الأول خاص بالصحة الإنجابية و التخطيط العائلي، الثاني يخص السكان والتنمية والثالث حول الجندر .

جدول رقم 1: خصائص و قيمة برامج التعاون .

رقم المشروع	مدته	بداية انطلاقه	مساهمة	مساهمة الجزائر (بالدولار)	مساهمة صندوق الامم المتحدة للتنمية (بالدولار)	الميزانية الكلية
ALG/07/P01	4 سنوات ونصف	اكتوبر 2007	2692060	474900	-	3166960
ALG/07/P02	4 سنوات ونصف	اكتوبر 2007	554470	125100	-	679570
ALG/07/P03	4 سنوات ونصف	سبتمبر 2007	400000	-	176900	57690
4423430			3646530	600000	176900	المجموع

Source : Mokaddem . A et Kharoufi . M : Rapport d'évaluation initial du programme de pays de l'UNFPA pour l'ALGERIE 2007-2011

وأدرج متغير السكان في نطاق البرامج التنموية خاصة التنمية المستدامة وأصبح التركيز على الأسرة والمرأة يأخذ أبعادا هامة. و من خلال المؤتمرات الدولية والجانبية السكانية التي شاركت فيها الجزائر تجسدت التزاماتها في تأسيس لجان ومؤسسات حكومية تعنى بقضايا السكان أهمها اللجنة الوطنية للسكان في إطار وزارة الصحة سنة 1994 اللجنة الوطنية للصحة الإنجابية والتخطيط العائلي سنة 1995 ثم لجان على مستوى الولايات تعمل على مراقبة مدى تطبيقها والنتائج المتوصل عليها وكل هذه الجهود للوصول إلى :

- استقرار ورفاهية الأسرة الجزائرية على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي وكذا القانوني بإتباع سياسة و قوانين تحميها و تضمن مواجهتها لتحديات التغيير الاجتماعي والاقتصادي الخطيرة والسريعة التي تعرفها البلاد و ما يرتبط بها من فقر , بطالة وأمّية مما يحفظها و يحفظ الروابط العائلية.

و نجاح أي سياسة تتعلق بالأسرة مرتبط بمدى توفر الأطر القانونية والتشريعية التي تنظم و تحمي الحياة العائلية و تحسن من مستواها. ففي سنة 1994 تم تنصيب لأول مرة وزارة التضامن و الأسرة التي تعنى بكل قضايا الأسرة والمرأة، وعلى المستوى القانوني نجد قانون الأسرة الذي يعمل على حماية الأسرة رغم ما يحمله من ثغرات وضعف كاهتمامه بكل فرد من أفراد الأسرة على حدى وعدم مراعاته للأسرة كوحدة اجتماعية متكاملة و اعتبار أفرادها جماعة متصلة و مترابطة.

- النهوض بالمرأة واعتبارها عنصرا فعالا في التنمية لعلاقتها المباشرة بأهم المتغيرات الديموغرافية كالخصوبة والوفاء عن طريق إزالة كل أشكال التفرقة ضدها و ليس أفضل من مراقبة عن قرب تطور مؤشرات تنمية وضعها (انظر الفصل رقم4) . ويظهر ذلك منذ بداية البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني حيث جاء في المخطط الخماسي 1985-1989 " إن فعاليات التحكم في النمو الديموغرافي ستسرع و تستمر بفعل الجهود المسجلة في ارتفاع مستوى تعليم النساء ومشاركتهن الحياة العملية بكل أشكالها " . وتعتبر الجزائر من بين الدول العربية الرائدة التي أقرت قوانينها المبكرة مساواة المرأة في الحقوق و الواجبات وخاصة حقوقها المدنية والسياسية وتشجيع مشاركتها في كل أشكال الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

لكن هذه البرامج منذ البداية لم تبين على إستراتيجية واضحة لحماية الأسرة وتنميتها بقدر اهتمامها كما أشرنا سابقا بوضع برامج تعنى بالمرأة أو بالطفل أو بالمرس و هكذا كل على حدى أو السكان بصفة عامة أي تأخذ في الحسبان أحد مكوناتها لا كلها . و لو تأملنا التسلسل التاريخي و القانوني لوضع وتطبيق هذه البرامج لأمكننا القول أنها بقيت بعيدة عن التجسيد

واقعا و لم توفر مطلقا إطارا حقيقيا و مستمرا لحماية وترقية الأسرة وهذا راجع إما إلى الاختلاف في الرؤى والتوجهات والوسائل و الغايات أو إلى تبنيها بشكل غير مدروس ودون إشراك كل الأطراف المعنية أو إلى ضعف وسائل و طرائق تطبيقها و مراجعتها ومراقبتها بما ينسجم خاصة مع طبيعة المجتمع الجزائري الثقافية والتاريخية . ولعل الغياب على الحرص في تنفيذها و استدراك نقائصها في الوقت اللازم هي من أهم الأسباب المؤدية إلى فشل أو بطء تحقيق أهدافها كما أن بقائها في الإطار الدولي الذي تترجمه الاتفاقيات الدولية و القرارات المتبناة عادة المؤتمرات الجمعيات التي صادقت على لوائحها والتي تتصادم في أحيان كثيرة مع إطارها السوسيوثقافي يعمل كثيرا على فشلها.

ولكن رغم هذه الانتقادات إلا أن الجزائر استطاعت أن تحقق تنمية معتبرة على جميع المستويات. إذ انخفضت بعض المؤشرات الديموغرافية إلى حدود تفوق التوقعات خاصة بالنسبة للخصوبة (انظر المبحث الموالي) و تحسنت مؤشرات سوسيواقتصادية كثيرة.

2-مركبات الانتقالية الديموغرافية في الجزائر :

في نظرية الانتقالية الديموغرافية -كما أشرنا في الفصل السابق- تبدأ المرحلة الأولى بتراجع الوفيات، في الجزائر لا يعرف بالضبط متى بدأت هذه المرحلة فعلا بسبب ضعف التسجيلات خاصة المتعلقة بوفيات الأطفال حيث بقيت تقديراتها لفترة طويلة بعيدة عن الواقع ومع ارتفاع معدل التغطية المرتبط بالمناطق الجغرافية والسن والجنس تحسنت هذه التسجيلات كثيرا .

أما في المرحلة الثانية و في الوقت الذي تتراجع فيه الوفيات نتيجة التقدم الصحي وتطور وسائل الوقاية و النظافة و تحسن المستوى المعيشي تستقر الولادات عند مستويات مرتفعة مسببة ما يسمى بالانفجار الديموغرافي و هي المرحلة التي يعرف فيها السكان نموا سريعا نتيجة ارتفاع عدد المواليد حتى وإن انخفضت الخصوبة و سبب هذا هو وصول عدد كبير من الأجيال في سن الإنجاب و التي استفادت من ارتفاع الولادات و انخفاض الوفيات خاصة تلك التي تخص الأطفال. وهذه الأجيال القادرة على الإنجاب تتزوج -خاصة في سن

مبكرة بالنسبة للنساء - فإن ذلك يؤدي إلى طول فترة الإنجاب والخصوبة مما يدعم ارتفاع عدد المواليد. و هذا تماما ما حدث في الجزائر بين الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة حتى منتصف الثمانينيات.

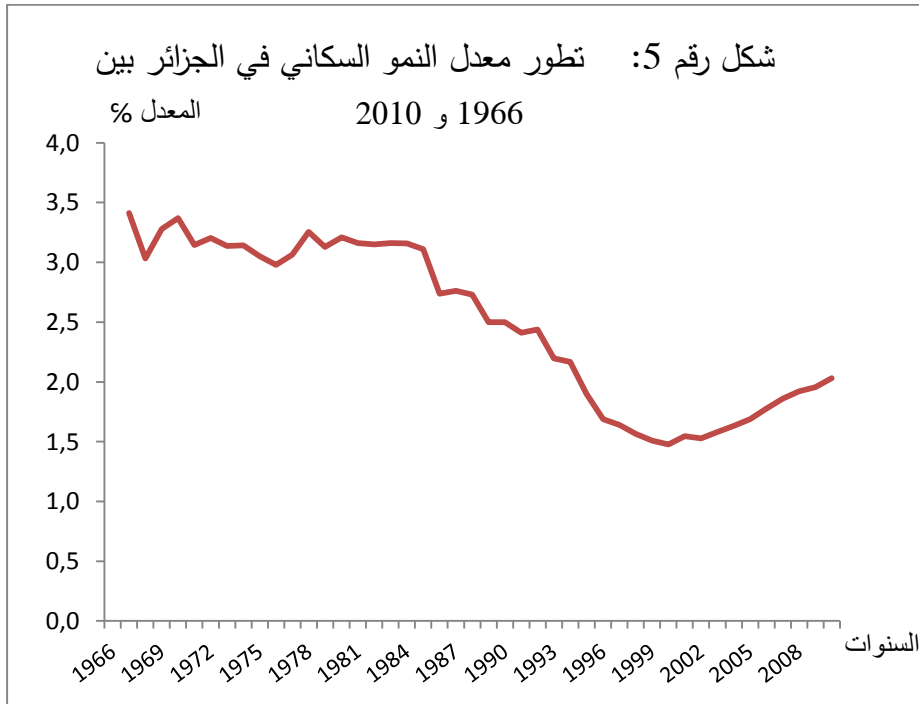
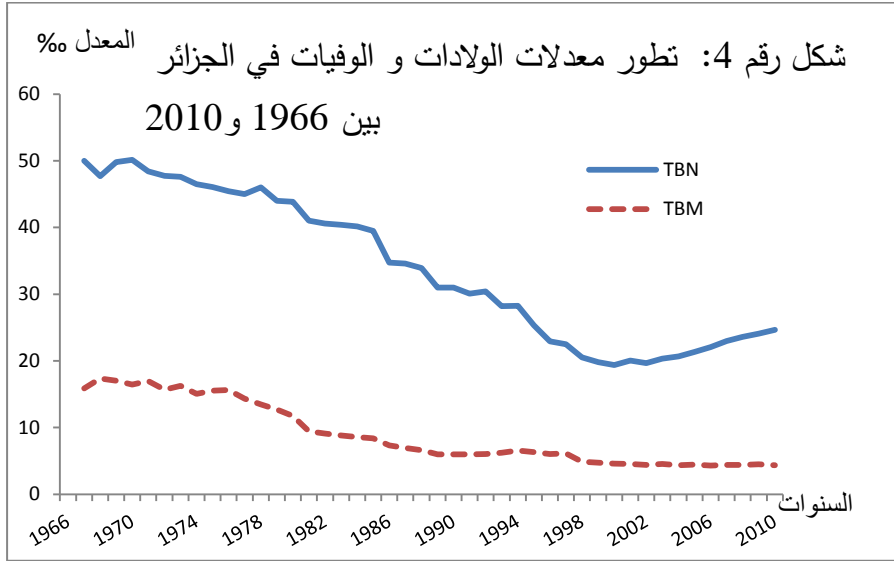
2-1- نمو السكان :

وفقا للتعدادات السكانية و التقديرات الأخيرة عرف سكان الجزائر منذ 1966 نموا متزايدا، حيث قدر بحوالي 12 مليون نسمة في هذه السنة ليتضاعف ثلاث مرات خلال سنة 2008 بحوالي 35 مليون نسمة. و نميز وفق الشكليين رقم 3 ورقم 4 ثلاث مراحل متباينة:

- **المرحلة الأولى :** تبدأ من 1966 إلى 1985 حيث استقر المعدل طيلة هذه الفترة في مستويات تعد من بين الأعلى في العالم في تلك الفترة والتي فاقت 3% حيث نلاحظ فارق كبير بين مستويات الولادات و الوفيات :ففي الوقت الذي بدأت فيه الوفيات في الانخفاض خاصة غداة تطبيق مجانية العلاج سنة 1974 بالضبط ابتداء من 1977 بقيم تراوحت بين 15% و 17%، حافظت الولادات على مستوى جد مرتفع فاق في بعض السنوات الـ 50% وهي فترة الانفجار الديموغرافي .

- **المرحلة الثانية :** تبدأ من 1985 إلى غاية 2000 وفيها بدأت تظهر نتائج البرنامج الوطني في التحكم في النمو السكاني حيث تسارعت وتيرة انخفاض معدلات الولادات (تقريبا -50%) من 39.5% إلى 19.36% في الوقت الذي انخفضت فيه الوفيات إلى مستويات أدنى تقريبا بنفس الوتيرة من 8.4% إلى 4.59% .

- **المرحلة الثالثة :** ابتداء من 2001 إلى 2010: طيلة هذه الفترة استمر معدل النمو السكاني في الارتفاع بشكل محسوس ليقف فوق 2% سنة 2010 لأول مرة منذ 1994 وهي تغيرات تثير الكثير من التساؤلات عن عودة هذا المستوى في حين ظلت الوفيات بين استقرار وتذبذب طفيف في حدود الـ 4% .



المصدر: انظر الجدول رقم 1 في الملحق رقم 1

2-2-وفيات الأطفال وأمل الحياة :

تعتبر معدلات وفيات الأطفال من أفضل المؤشرات الديموغرافية تعبيراً عن مدى التطور الصحي و تنمية المجالات المرتبطة به كالنظافة و الوقاية و التغذية الرعاية. كما أن هذا المؤشر يسمح بمقارنة عن قرب بين مستويات الوفاة بين مختلف الفئات حسب انتماءاتها الاجتماعية و الجغرافية.

حتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، استقر معدل وفيات الأطفال عند مستويات جد مرتفعة تعدت 100% و مرد ذلك أساسا إلى ضعف التكفل بصحة الأم و الطفل بسبب استقلال البلاد حديثا و عدم توفر الهياكل البشرية و المادية الصحية الكافية لذلك، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بكثرة الولادات و عدم التباعد بينها و ضعف المستوى التعليمي خاصة للأم والتي تلعب دورا كبيرا في التخفيف منها . و في هذه الفترة تبنت الدولة برنامجا صحيا اجتماعيا منذ 1963 و الذي عمل خصوصا على تدارك النقص في هذه الهياكل والنهوض بالقطاع الصحي، ولكن معدلات وفيات الأطفال لم تبدأ في التراجع إلا بعد تطبيق برنامج مكافحة وفيات الأطفال سنة 1983 وعكس هذا التراجع نجاح هذا البرنامج مع نهاية الثمانينيات أين سجل انخفاض هام لهذه المعدلات وصل إلى 65% سنة 1987 واستمر في الانخفاض بشكل ملحوظ ليصل حسب أحدث التقديرات إلى 26.6% سنة 2010 و لكنه يبقى هاما مقارنة مع دول الجوار كتونس بمعدل 17.8% في نفس السنة و دول أخرى عرفت تراجعا مذهلا في وفيات الأطفال كفرنسا مثلا بمعدل 3.8% في نفس السنة أيضا.

وتتدخل الكثير من المتغيرات السوسيواقتصادية في تحديد مستوى وفيات الأطفال كمكان الإقامة، المستوى التعليمي للوالدين ونشاطهما بالإضافة إلى متغيرات ديموغرافية كسن زواج الأم و الولادة حيث بين مسح صحة الطفل والأم 2002 أن "...مكان الإقامة والمستوى التعليمي للأم و الأب و كذا حجم الأسرة المعيشية ذات دلالة إحصائية في علاقتها مع بقاء الطفل حيا" (Benbella.o et Ouali.A.2007,p16). مع اختلاف واضح حسب الجنس حيث ترتفع الوفيات عند الذكور مقارنة بالفتيات لكن الفتيات الريفيات أكثر عرضة للوفاة مقارنة بالذكور. أما بالنسبة لباقي المتغيرات الديموغرافية فقد لوحظ أن "...خطر الوفاة يرتفع بشكل

محسوس مع ارتفاع سن الزواج و ارتفاع رتبة الطفل عند الولادة، أما بالنسبة لنوع الحمل، فخطر الوفاة يصل إلى أكثر من 6 مرات عند الطفل الناتج عن حمل مضاعف مقارنة بالحمل العادي" (المصدر السابق، ص 23).

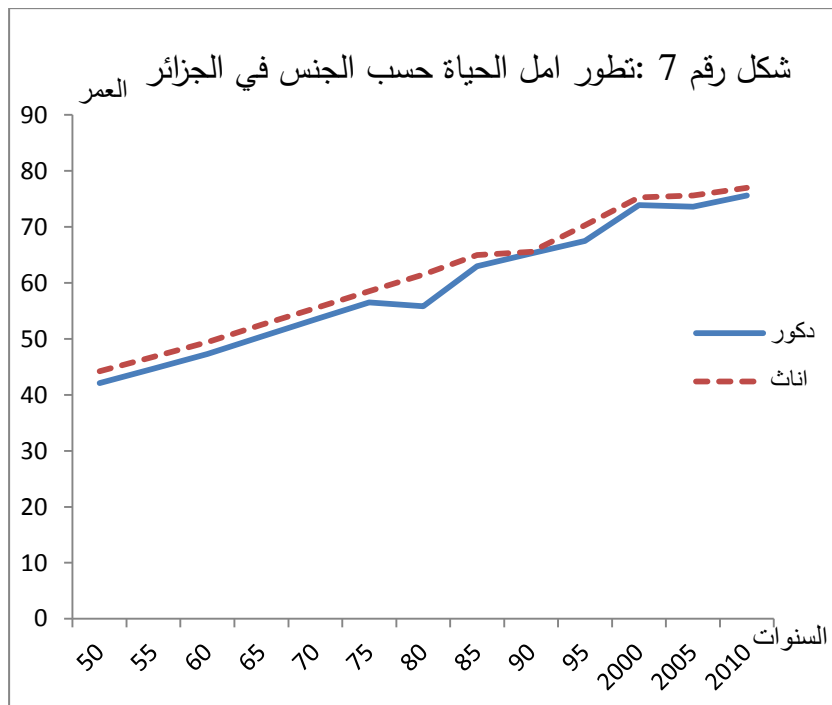
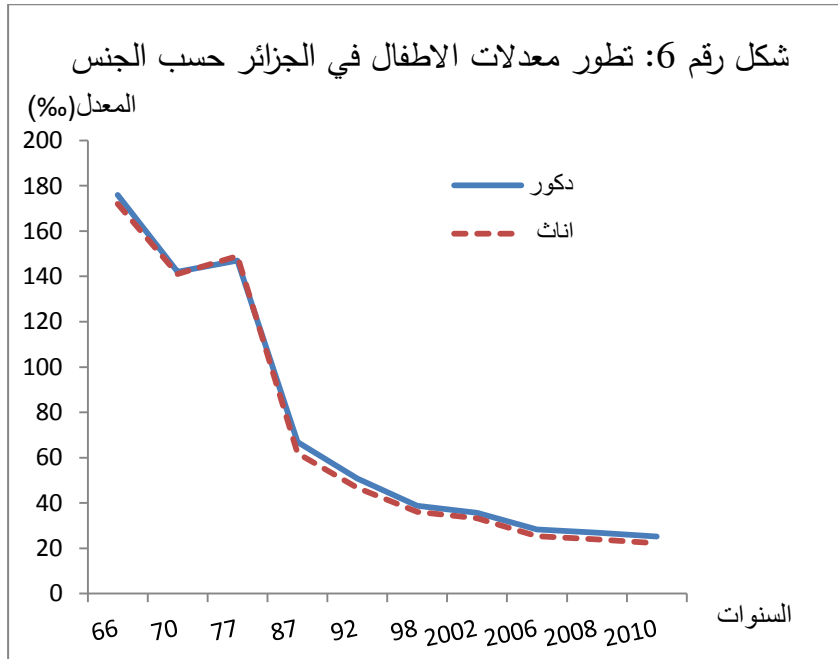
فمثلا بالنسبة لحجم الأسرة نلاحظ في الجدول التالي انه كلما ارتفع حجم الأسرة كلما انخفضت وفيات الأطفال عند كلا الجنسين و يمكن تفسير ذلك بالعناية الكبيرة التي يوليها أفراد الأسرة الكبيرة للطفل و تعاون أفرادها على رعايته وحمايته خاصة إذا كان من بينهم ذوي خبرة في ذلك (كالجدات مثلا).

جدول رقم 2: وفيات الأطفال حسب حجم الأسرة

المجموع	إناث	ذكور	الجنس الحجم
56.5	55.8	57.2	4-0
40.3	32.9	47.5	9-5
29.4	32.1	26.9	10 وأكثر

المصدر: EASAF2002

أما أمل الحياة الذي يمثل متوسط عدد السنين التي يمكن أن يعيشها جيل من نفس الأشخاص المعرضين لنفس الظروف المعيشية فقد عرف ارتفاعا مذهلا عند كلا الجنسين حيث قدر سنة 2010 بـ 75.6 سنة عند مجموع الجنسين مع فارق هام بينهما (77 و 76.3 سنة عند الإناث و الذكور على التوالي). هذا الارتفاع سببه الرئيسي تراجع وفيات الأطفال وتحسن المستوى المعيشي و الصحي الذي مكن الجزائريين في ظرف حوالي 40 سنة فقط من كسب 24 سنة في متوسط أمل حياتهم منذ 1965 (حسب تقديرات د.صالح م. 1985، قدر هذا المؤشر بـ 51.5 سنة فقط في هذه السنة) و طيلة هذه الفترة وحتى الآن ظلت النساء تتمتعن بحياة أطول بفارق يكاد يكون ثابتا في حدود السنتين إلا ما كان في بعض السنوات.



المصدر: أنظر الجدولين رقم 2 و رقم 3 في الملحق رقم 1

2-3- الخصوبة:

تعتبر الخصوبة من أكثر الظواهر الديموغرافية تعقيدا من حيث التفسير والتحليل إذ أن تغيرها مرتبط بكل مظاهر التغير الاجتماعي و هي "...سلوك اجتماعي يقوم به الفرد داخل المجتمع في إطار ما يعرف بالسياق الاجتماعي قد يتسع هذا السياق ليتجاوز الناحية الاجتماعية أو الظروف الاجتماعية ليتجاوز السياسية و الاقتصادية منها" (السيد عبد العاطي السيد، 2004، ص235). وحسب Chesnais .J.C فان محددات الخصوبة تتمثل في(منقول عن: Boumghar.A et Amokrane.F.2007 ,p42):

- 1- عوامل مرتبطة بالتحديث: ارتفاع أمل الحياة، تطور وسائل تكنولوجية متعلقة بموانع الحمل، التحضر و الكثافة، زيادة التعليم، عمل المرأة..
 - 2- عوامل مرتبطة بتغيراتها أساسها ما بعد التحديث: تباعد الولادات، التغير الاجتماعي، التامين و التقاعد، التنقل و الاتصال ...
 - 3- عوامل جديدة يمكن أن تقلب اتجاه الخصوبة: السياسة العائلية، برامج الشباب، هيكله برامج الحماية الاجتماعية، القيم الثقافية
- و إذا كان التصنيع و النمو الاقتصادي شكلا أهم عوامل تراجع الخصوبة (Esterlin , Becker) فان هناك الكثير من الأبحاث (Courbage 1998 , Vimard 1997 أثبتت أن الأمر يختلف في دول العالم الثالث خاصة تلك التي تعرف أزمتا اقتصادية خانقة ورغم ذلك فان الخصوبة تراجعت فيها بشكل غير متوقع على عكس ما جاء في نظرية الانتقال الديموغرافي.

في الجزائر سمحت المسوح الديموغرافية الهامة منذ 1970 بتتبع اتجاهات الخصوبة ودراسة كل ما يتعلق بها و التي بينت أن هذه الظاهرة عرفت تراجعا هاما منذ منتصف الثمانينيات فبعدها وصل متوسط عدد الأطفال إلى 8 في فترة السبعينيات تناقص بأكثر من 5 أطفال ليصل إلى 2.48 طفل سنة 2002 و منذ هذه السنة بقي في ارتفاع محسوس لغاية وصوله 2.87 طفل لكل امرأة سنة 2010. و يعتبر توزيع معدلات الخصوبة حسب السن من أفضل المؤشرات التي تبين أثر البنية العمرية للنساء على مستوى الخصوبة . فالجدول أدناه

يعطي هذه المعدلات في الفترة بين 1966 و 2008 حيث نلاحظ أنها انخفضت إلى النصف في الأعمار المحصورة بين 25 و 44 سنة في حين انخفضت بـ 14 مرة في الفئة 15-19 وحوالي 4 مرات في الفئة 20-24 و 7 مرات في الفئة الأخيرة 45-49 سنة. وبعدها كانت اتجاهات الخصوبة تسجل انخفاضا من تعداد إلى آخر منذ 1977 وفي كل الأعمار ظهر أنه في سنة 2008 قد أدحضت كل التوقعات فباستثناء الانخفاض الطفيف المسجل في الفئة 15-19 سنة و 45-49 سنة بالنسبة لسنة 1998 شهدت معدلات الخصوبة في الفئات الأخرى ارتفاعا هاما خاصة في الفئات بين 25-44 سنة ويعود ذلك إلى ارتفاع سن الزواج الأول الذي يفوق 29 سنة وهي سن متأخرة بالنسبة للإنجاب عند السيدات ولعل هذا ما يؤدي خاصة باللواتي تعدين الثلاثين إلى الإسراع في إنجاب العدد المرغوب فيه مستغلات بذلك فترة خصوبتهن. كما أننا لا يمكن أن نجد تفسيراً واضحاً لهذا الارتفاع لأن الخصوبة تخضع لسلوك الأفراد الذي يصعب قياسه و التحكم فيه و تحديد تماماً لما انتهجت النساء هذا السلوك نحو ارتفاع خصوبتهن.

جدول رقم 3: تطور معدلات الخصوبة بين 1966 و 2008

الأعمار	1966	1977	1987	1998	2008**
19-15	139,1	97,02	31	10,86	9.3
24-20	313,6	284,6	019	81,38	75.1
29-25	332,6	341,6	260	139,67	139.0
34-30	88,73	336,3	254	138,29	148.5
39-35	232,6	266,3	200	104,51	117.7
44-40	116,5	128,7	101	40,56	51.2
45-49	47,8	17,3	20	9,8	8.0
م,ع, الاطفال	8,36		5,29	2,67	2,81

المصدر: ESP70*, ONS :annuaires statistiques de l'Algérie 1977-78 à 2009,

**ONS :Natalité, fécondité et reproduction en Algérie, collections statistiques n° 156,juil. 2008.

ومهما كانت التقنيات و الأساليب الإحصائية المستعملة (مؤشرات Coale ،Bongarts، تحليل الانحدار المتعدد...) و التي اعتمدها الكثير من الدراسات ابتداء من دراسة قواوسي 1992 إلى دراسة بدروني 2009 فإنها تشير إلى الدور الكبير لارتفاع سن الزواج الأول واستعمال موانع الحمل في تراجع الخصوبة في الجزائر وذلك في كل الفئات السوسيواقتصادية وفي القطاعين الحضري والريفي.

حيث أن ثلثي انخفاض الخصوبة بين 1970 و 1986 كان بسبب ارتفاع سن الزواج (Kouaouci.A.1992) في حين و حسب الجدول أسفله فإن تراجع الخصوبة راجع بنسبة 56% إلى استعمال وسائل منع الحمل مقابل 52% راجع للزواجية في الفترة 1992-1986 خاصة في المناطق الحضرية. في الفترة 2002-1992 أصبحت هاتين النسبتين 31% و 21% على التوالي مع أهميتهما في الريف مقارنة بالحضر عكس الفترة الأولى ولعل ذلك راجع إلى البرامج خاصة الحديثة التي تهتم بالمرأة الريفية و تتميتها من حيث الصحة والتعليم والتكوين.

جدول رقم4: تأثير المتغيرات الوسيطة في الخصوبة بين 1986 و 2002

2002/1992			1992/1986			الفترة المؤشر
الجزائر	ريف	حضر	الجزائر	ريف	حضر	
21	27	44	52	44	69	الزواجية
31	40	14	56	49	78	موانع الحمل
11	7	18	14-	67-	6-	الرضاعة
37	26	56	7	74	-41	Ca. TRBM

المصدر : Amel Boumghar et Faouzi Amokrane ,2007, op,cit,p 80

جدول رقم 5: تطور مؤشرات Coale بين 1977 و 2008

السنة	مؤشر الزواجية Im	مؤشر الخصوبة الشرعية I _g	مؤشر الخصوبة الكلية I _f
1977	0.68	0.82	0.56
1987	0.57	0.71	0.40
1998	0.45	0.44	0.20
2002	0.38	0.43	0.16
2008	0.71	0.46	0.33

المصدر: , 2007, op,cit,p73 , Amel Boumghar et Faouzi Amokrane

بالنسبة لسنة 2008 :حساب شخصي.

في حين نميز حسب الجدول أعلاه ارتفاع ملحوظ في كل المؤشرات سنة 2008 فبالنسبة للزواجية ، كما سنرى لاحقا ارتفع سن الزواج إلى أعمار تكاد تكون قياسية مقارنة بالسنوات الماضية بالإضافة إلى أن الخصوبة و الولادات بصفة عامة ارتفعت بشكل محسوس ومستمر منذ 2001 وهو ما يفسر الارتفاع الملاحظ في المؤشرين الخاصين بالخصوبة الكلية و الشرعية(وصل المؤشر التركيبي للخصوبة الشرعية إلى 6.7).

و بفضل البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني و إدراج سياسته في البرامج الصحية أمكن التعريف و تعميم استعمال موانع الحمل عن طريق ما توفره المراكز الصحية من إرشادات ووسائل وزعت مجانا. حيث بعدما لم تكن نسبة الاستعمال لا تتعدى عشر النساء سنة 1970 وصلت نسبتهن إلى حوالي الثلثين سنة 2006 ويكاد الفارق يتلاشى بين الريف و الحضر وهذا التطور راجع إلى مدى توفر معرفة و العلم باستعمال هذه الوسائل بالإضافة إلى أسباب أخرى حالت دون تعميمها كالمؤثرات الدينية التي لعبت دورا كبيرا في رفض استعمال موانع الحمل (نادية عتوت,1990).وما يجب الإشارة إليه هو أن هذه الوسائل استعملتها الجزائريات لفترة طويلة من اجل التباعد بين الولادات ، لكن حاليا تستعملها لتحديد هذه الولادات .

جدول رقم 6: تطور استعمال موانع الحمل في الجزائر

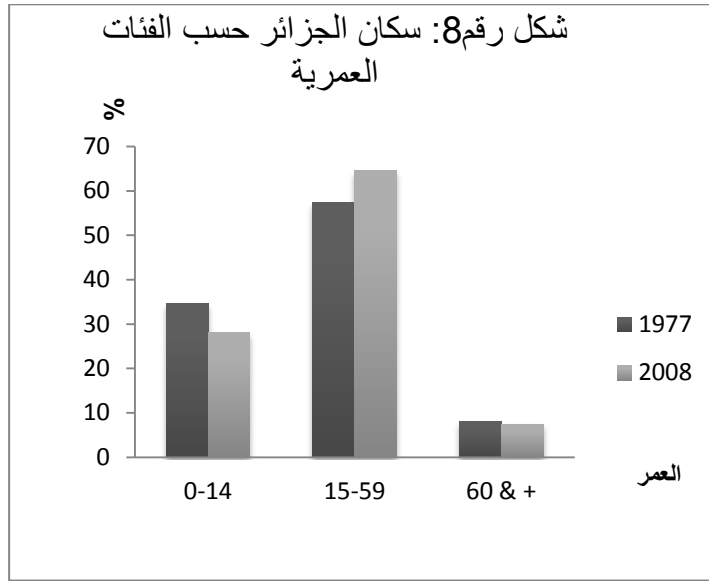
MICS3 2006	EASME 92	ENAF 86	AARDES 70	المسح المنطقة
61,4	50,9	36	8	المجموع
62,5	57,2	-	-	الحضر
59,9	44,2	-	-	الريف

المصدر: تقارير المسوح الواردة في الجدول

2-4- التركيب العمري و النوعي للسكان :

يسمح التركيب العمري و النوعي بتحديد الملامح الديموغرافية للسكان القادرين على تكوين أسر من جهة وعلى معرفة بنية ونوع هذه الأسر من جهة أخرى على غرار ما يوفره من بيانات حول الفئات المعيلة والمعالاة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد كان للتغيرات التي حدثت على أهم العناصر المكونة للنمو السكاني : الوفيات والخصوبة الأثر الكبير في تغير التركيبة العمرية والجنسية للسكان فبعدما تمتع سكان الجزائر و لفترة طويلة ببنية شابة تجاوز فيها عدد الأشخاص في الأعمار الأقل من 35 سنة أكثر من ثلاثة أرباع العدد الإجمالي (75% سنة 1977) تراجعت هذه النسبة لتشكّل حوالي الثلثين (68% سنة 2008) مع تفهقر واضح للفئة العمرية الأقل من 15 سنة نتيجة تراجع الخصوبة وزيادة معتبرة في الفئة الأكثر من 65 سنة نتيجة تحسن أمل الحياة. والشكل الموالي يوضح الاختلاف الكبير في توزيع السكان في الفئات العمرية الثلاث و الجنس بين سنتي 1977 و 2008.



المصدر : انظر الجدول رقم 4 في الملحق رقم 1

أما حسب الجنس، بقيت نسبة الذكور تفوق قليلا و بشكل متقارب من نسبة الإناث حيث قدرتا على التوالي بـ 50.5% و 49.4% سنة 2008 وتكاد تكون هاتين النسبتين ثابتتين في كل السنوات .

3-الزواجية ومؤشراتها

الزواج من أهم الظواهر الديموغرافية لدراسة الأسرة على اعتبار أنه الباب الأول لتكوينها وبنائها و توسعها لعلاقته بالخصوبة و الهجرة. و هو "...من أقدم التنظيمات الاجتماعية، فهو قديم قدم الإنسان نفسه، و هو أكثر النظم شيوعا وانتشارا في تاريخ المجتمعات، فالزواج هو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية و تحديد مسؤولية التزاوج الجنسي بين البالغين، فجميع المجتمعات تفرض الزواج على غالبية أفرادها حتى وإن كان هذا المجتمع يبيح في كثير من الأحيان علاقات جنسية خارج نطاقه"(سناء الخولي.1983،ص 56).

والتغيرات التي تعرفها الزواجية ليس فقط من ناحية الأرقام و لكن من ناحية السلوك تصعب من عمل الديموغرافيين في تفسير هذه الظاهرة إلا إذا تحكنا فعلا في المعطيات التاريخية و التي تؤكد فعلا أن هناك تغيرا و لو عدنا للواقع الاجتماعي لأي مجتمع فإننا سنجد أن الزواج لا يتعلق بهذا المجتمع كوحدة واحدة ولكن كمجموعة من الوحدات والمجموعات المختلفة

وهذا الاختلاف يولد سلوكيات مختلفة تجاه الزواج لذلك من الواجب تحديد المتغيرات التي تصف هذه المجموعات كالانتماء: الجغرافي، الثقافي، الاقتصادي ... ولكن خاصة العادات والتقاليد على أساس أن الزواج أكثر الظواهر ارتباطا بها .

وفي الجزائر عرفت الزواجية تطورات هائلة منذ الاستقلال فبعدها كان الزواج مبكرا وشبه عام في المجتمع الجزائري ويكون في نفس الانتماء الجغرافي و الثقافي تغيرت الكثير من مؤشرات خاصة التي تعنى بها الديموغرافيا و هي سن الزواج الأول، نسبة العزوبية النهائية، فارق السن بين الزوجين وأخيرا الزواج خارج نطاق الانتماء.. وفيما يلي نبرز تطور أهم هذه المؤشرات.

3-1- الحالة الزوجية:

الحالة الزوجية من الخصائص الديموغرافية المكتسبة حيث يتأثر توزيع السكان حسبها بجميع العوامل التي تؤثر على الزواج و أشكاله. ومؤشرات السكان حسب الحالة الزوجية تسمح بوضع السياسات والتنبؤات في المجالات المتعلقة بهم كالصحة والتعليم والشغل ... وفيما يلي توزيع السكان حسب هذا المتغير و التي ستسمح لاحقا بدراسة كل حالة على حدى على أساس أن ذلك مرتبط بتكوين الأسرة وتركيبها الديموغرافية .

جدول رقم 7: تطور الحالة الزوجية (%) لسكان الجزائر بين 1977 و 2008

السنة	تعداد 1977		تعداد 2008	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أعزب	37.1	21.8	50.9	41.6
متزوج	60.7	62.3	48.0	49.5
أرمل	1.4	13.2	0.6	6.9
مطلق	0.8	2.7	0.4	1.9
المجموع	100	100	100	100

المصدر: Kouaouci.A.1992b, ONS : annuaire statistique de l'Algérie ,n°27

ولقد تغير توزيع السكان كثيرا وبشكل مدهش- نظرا لطبيعة المجتمع -حسب هذا المتغير أبرزها الارتفاع الكبير للعزاب عند الجنسين حيث أكثر من نصف الذكور وأكثر من ثلث الإناث عزاب سنة 2008 بعدما كانت تتعدى الثلث والخمس على التوالي سنة 1977. و بعدما كانت نسبة المتزوجين تشكل تقريبا الثلثين عند كلا الجنسين سنة 1977 أصبحت لا تتعدى النصف سنة 2008. مع انخفاض هام في نسبة الأرامل و المطلقين و فارق معتبر بين الجنسين وسنتطرق لهذا لاحقا.

3-2-العزوبة:

العزوبية ظاهرة جديدة في المجتمعات العربية ".ينظر إليها على أنها تؤثر على نظام تكوين الأسرة و نظام الإنتاج: إنتاج المؤسسات، توزيع الأدوار الاجتماعية، بنى السلطة المؤسسة على السن و الجنس و أخيرا على إنجاب الجنس البشري" أي أنها تؤدي إلى "اختلال اجتماعي وسياسي" (De Bel-Air.F.2004,p147-148) .

و تتأثر العزوبية بالظروف الاجتماعية و العادات و التقاليد و ثقافة المجتمع وتخضع للتغيرات الاقتصادية والقانونية وتتعلق بالفئة القادرة على الزواج و هي عموما تبدأ من السن 15 سنة فما فوق وتخص الأشخاص الذين لم يتزوجوا. وتختلف حسب السن والجنس فهي أكثر عند الأعمار الصغرى خاصة عند الذكور بسبب زواج الإناث في عمر أقل منهم وتراجع كلما تقدمنا في العمر بسبب الزواج.

جدول رقم8: تطور نسبة العزوبية عند الجنسين بين 1977 و 2008

تعداد2008		تعداد1977		السنة السن
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
97.3	99.9	76.4	97.5	19-15
77.7	98.1	31	71	24-20
51.6	82.4	10.9	29.7	29-25
34.7	50	3.6	8.5	34-30
23.3	24.3	1.8	3.7	39-35
12.8	10.3	1.3	2.5	44-40
6.7	4.8	1	1.9	49-45

المصدر: RGPH1977 ,RGPH2008

شهدت كل الأعمار و عند كلا الجنسين ارتفاعا خطيرا في نسبة العزاب خاصة عند الفئات التي يعيها الزواج أكثر و إذا ما اعتبرنا أن أعمار الرجال خاصة الأقل من 25 سنة تبقى حاليا سنا أصغر للزواج فإن سبب ارتفاع العزوبية عند الإناث بين 15 و 30 سنة تعود بنسبة كبيرة إلى تدرسهن و يؤكد هذا التواجد الكبير للإناث في كل الأطوار التعليمية خاصة الثانوي و الجامعي أين أصبحت نسبتهن تفوق نسبة الذكور.

و المثير هو ارتفاع نسبة العزاب في الفئة الأخيرة فبعدها كانت الجزائر تتميز لفترة طويلة بعزوبية نهائية ثابتة و ضعيفة لا تتعدى 2% أصبحت الآن نسبتها في ارتفاع هام في السنوات الأخيرة إذ وصلت إلى 4.8% عند الذكور و 6.7% عند الإناث و هي نسب هامة لخصوصية المجتمع الذي اتصف إلى وقت قريب بزواج شامل. وقد "بين الديموغرافيون الذين اهتموا بدراسة الزوجية أن الزواج المتأخر وحرية اختيار الشريك تؤدي إلى ارتفاع العزوبية النهائية عند الرجال و النساء على السواء" (Hajnal.J.1965).

جدول رقم 9: معدل النساء العازبات لكل 100 رجل عازب بين 1977 و 2008

السنة	المؤشر	1977*	2008**
15-19/20-24	إ15-19/20-24	133	93
20-24/25-29	إ20-24/25-29	145	102
25-29/30-34	إ25-29/30-34	210	127
30-34/35-39	إ30-34/35-39	114	166
35-39/40-44	إ35-39/40-44	90	264
40-44/45-49	إ40-44/45-49	92	330
45-49/50-54	إ45-49/50-54	98	348

المصدر: Kouaouci.A.1992. ، **حساب شخصي

في المجتمعات العربية يبني الزواج عادة على فارق معتبر بين الزوجين حيث الذكور أكبر سنا من الإناث و على هذا الأساس يحافظ سوق الزواج على استقراره مادام أن هناك عددا كافيا من الذكور لعدد مناسب من الإناث في أعمار متوافقة. لكن الملاحظ من الجدول أعلاه أن سنة 1977 عرفت اختلالا كبيرا بين عدد العزاب و العازبات حتى سن 35 سنة حيث زاد

عدد العازبات ولم ينعكس الأمر إلا بعد هذه السن في حين نلاحظ أنه في سنة 2008 يبدأ عدم التوازن ابتداء من 20 سنة حيث يفوق عدد العازبات عدد العزاب بشكل كبير جدا خاصة بعد 35 سنة وهي أجيال ولدت في سنوات 70 و قد تتبأ بذلك قواوسي عندما أشار إلى أنه "عندما تصل الفتيات المزدادات بعد فترة الانفجار السكاني إلى سن الزواج مع ذكور أكبر منهن بـ 2-3 سنوات في المتوسط يستفحل إذن النقص في عدد الذكور و لا تستطيع هذه الفتيات الزواج...فإن الجزائريات المزدادات في سنوات 70 سيتعرضن لهذا المشكل ما لم تكن هناك سياسة اجتماعية"(Kouaouci .A.1992,p1992).

وهذا ما يحدث حاليا فالنساء في الفئات العمرية بين 35-49 سنة ولدن في هذه السنوات وأصبح عددهن يفوق بكثير عدد العزاب الذكور الذي بلائهما في الزواج على اعتبار أن فارق الزواج حاليا تقلص إلى 3 سنوات تقريبا. كما أن عزوبية هؤلاء الفتيات تتعقد بفعل وصول أجيال من الفتيات في سن أصغر و بفرص زواج أكبر وهذا سيشكل على المدى المتوسط والبعيد ارتفاعا مخيفا في سن العزوبية النهائية وهو ما لاحظناه سابقا عندما وجدنا أن هذه النسبة قد تضاعفت أكثر من ست مرات منتقلة من 1% سنة 1977 إلى 6.7% سنة 2008. كما تؤكد بيانات الجدول أدناه ارتفاع نسبة العزوبية عند كلا الجنسين كلما كان الجيل أصغر مع ملاحظة أن الأجيال التي ولدت بين 1963 و 1968 سجلت نسبة أعلى للعازبات مقارنة بالعزاب وهي تقريبا نسبة العزوبية النهائية لهن على اعتبار أن أعمارهن تزيد عن 40 سنة.

جدول رقم 10: نسبة العزاب في أربعة أجيال مختلفة سنة 2008

الجيل	88-83	78-73	68-63	58-53
الذكور	80.8	30.7	5.5	1.2
الإناث	78.1	35.1	13.2	3.9

المصدر: RGPH 2008 (حساب شخصي انطلاقا من نسبة العازبات حسب الأعمار)

و يمكن أن يؤثر هذا الوضع مستقبلا على نمط الأسرة وقد يؤدي إلى ارتفاع الأسر المكونة من فرد واحد خاصة من النساء العازبات لأن معظمهن من مستويات تعليمية عالية ويتمتعن باستقلالية مادية بحكم العمل. كما أنها قد تؤدي إلى ظهور أنواع أخرى من الأسر

المكونة من العزاب تربطهم علاقات معينة (اقتصادية ، صداقة ، ..) . وهو ما قد يؤثر على النسق الثقافي والاجتماعي والأسري و يفرض على المجتمع حالة ديموغرافية خاصة لها تبعاتها السلبية أهمها الشيخوخة.

3-3- الزواج

تعتبر الزوجية من أكثر الظواهر الديموغرافية تأثيرا في الأسرة و تحولها وكما لاحظنا سابقا فإنها لعبت دورا كبيرا في تراجع الخصوبة و هذا التغير الحاصل في نموذج الزواج الذي انتقل من زواج مبكر و شامل إلى زواج متأخر سيجر إلى تغيرات هامة في الأسرة والأدوار الاجتماعية. فرغم أن معدلات الزواج تتأثر كثيرا بالآزمات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ورغم أنها عرفت تذبذبا إلا أنها بقيت في ارتفاع منذ 1970. فخلال هذه السنة قدر بـ 6.73% ليصل إلى 9.58% سنة 2010.

و الزوجية عادة تدرس في الديموغرافيا اعتمادا على مؤشرين هامين هما سن الزواج الأول وفارق السن بين الزوجين واللذان عرفا تغيرا كبيرا نتيجة مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية كما هو ملاحظ في الشكل و الجدول أسفله. لم يتوقف متوسط سن الزواج الأول منذ 1966 عن الارتفاع إذ انتقل من 18.3 سنة عند النساء و 23.8 عند الرجال إلى 29.3 سنة و 33 سنة على التوالي سنة 2008 أي بارتفاع هائل في ظرف 40 سنة بأكثر من 11 سنة عند النساء و 10 سنوات عند الرجال. لكن المثير هو ارتفاع سن الزواج عند النساء على اعتبار أنه يمكن أن يكون الأمر عاديا بالنسبة للرجال ولا نعلم بالضبط إلى أي مدى سترتفع هذه السن ، تستقر أو ربما ستخفض من جديد على أساس أن كل ما هو خاضع لسلوك الأفراد و ثقافتهم لا يمكن التحكم فيه ولا قياسه ولا حتى التنبؤ بمستقبله.

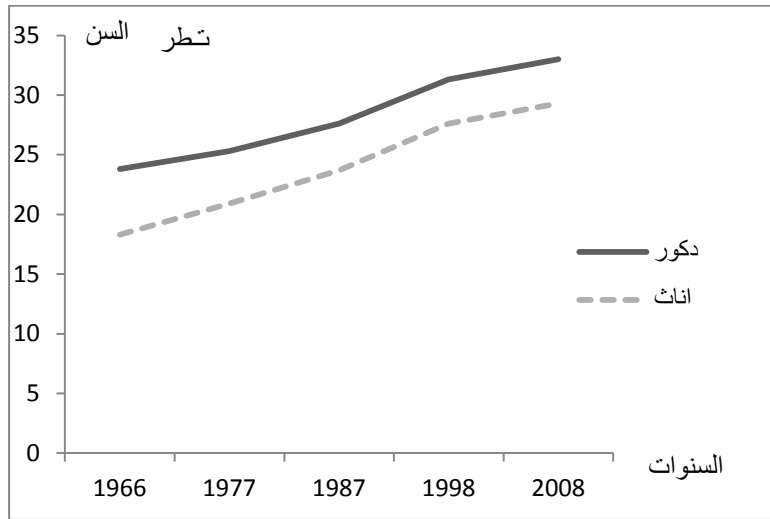
كما نلاحظ أن فارق السن في تقلص مستمر إذ بعدما كان يتعدى 6 سنوات تراجع إلى حوالي النصف و هو ما ساعد على اختلال سوق الزوجية كما رأينا سابقا. بالإضافة إلى أن هذا التغير لم يقتصر فقط على المناطق الحضرية بل تعداه إلى المناطق الريفية حيث تلاشت الفوارق بينهما لتصل إلى حوالي السنة فقط لكل جنس.

جدول رقم 11 : تطور سن الزواج الأول في الجزائر

المنطقة	الجنس	1966	1977	1987	1998	2008
المجموع	النساء	18.3	20.9	23.7	27.6	29.1
	الرجال	23.8	25.3	27.6	31.3	32.9
	الفارق	5.5	4.4	3.9	3.7	3.8
الحضر	النساء	19	23	24.9	27.9	29.5
	الرجال	25	27	28.8	31.8	33.1
	الفارق	5	4	3.9	3.9	3.6
الريف	النساء	18	20	22.3	27.0	28.9
	الرجال	23	24	26.4	30.3	32.4
	الفارق	6	4	4.1	3.3	3.5

المصدر: ONS : annuaire statistique de l'Algérie, résultats :2006-2008,n°26,

شكل رقم 9: تطور سن الزواج الأول في الجزائر حسب الجنس



و يعود ارتفاع سن الزواج مع تقلص فارق السن بين الزوجين إلى تمدد الإناث من جهة ومشكل البطالة و السكن بالإضافة إلى غلاء المهور من جهة أخرى (Attout .N & Ouddah-Bedidi .Z,2005, all.2001). كما أن تعدد الحياة خاصة في الحضر وتغير الذهنيات والقناعات الشخصية ساهم كثيرا باهتمام الأفراد بتوفير متطلبات زواجهم بأنفسهم بداية من اختيار الشريك إلى غاية الزواج وهو ما يطيل فترة العزوبية. و على عكس ما هو ملاحظ من أن الفارق بين سن الزوجين تقلص فقد تبين أن هذا الفارق بقي هاما و مستقرا في حدود الست سنوات مهما كانت المتغيرات السوسيواقتصادية المستعملة في حسابه بطريقة

الوسط الحسابي البسيط انطلاقا مباشرة من الفرق بين عمر الزوجين (Hammouda.N et Cherif ferroukhi). وهو أيضا ما أكدته مسح MICS3 2006 كما هو مبين في الجدول أسفله.

جدول رقم12: توزيع النساء المتزوجات حسب أعمارهن وفارق السن مع أزواجهن

الفارق سن الزوجة	4-0	9-5	10 فأكثر
19-15	15,8	35,9	47,8
24-20	18,3	46,6	33,9
29-25	26,7	42,7	27,4

المصدر : MICS3 2006

ويمكن ملاحظة أنه كلما كانت سن الزوجة أقل كلما كان الفارق أكبر حيث يفوق الفارق 10 سنوات في الفئة العمرية 19-15 سنة . وهو ما يمكن أن يؤكد أن السن عامل كبير في اختيار الشريك و أن الرجال لا يزالون يفضلون المرأة الأصغر سنا. وفي كل الأحوال يفوق الفارق 5 سنوات مهما كان المستوى التعليمي للمرأة وفي كلا القطاعين الحضري والريفي.

و من تبعات تأخر سن الزواج هو ظهور أنواع أخرى من الزواج تختلف مدنيا وشرعيا عن الزواج المتعارف عليه و هي أنواع لا محالة ستؤثر في الأسرة من حيث الشكل والهدف كما تؤثر على الحقوق و الواجبات و الأدوار الاجتماعية(كالمساكنة ، او الاشكال الجديدة من الزواج المستحدث كزواج المسيار و الفرند و غيرها).

3-4-اختيار الشريك:

إن تكوين أسرة يبدأ باتحاد زوجين وبالتالي عائلتين و لا يتم إلا في إطار زواج وعقد مدني و شرعي حتى يعترف به قانونا و عرفا و هما اللذان يحفظان للزوجين حقوقهما و يعرفهما بواجباتهما تجاه الآخر و تجاه أسرتهما و اختيار الشريك خاصة الزوجة كان من اختصاص العائلة وخاصة الوالدين حيث " يؤكد الأسلوب الوالدي في الاختيار للزواج دائما على الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية " (حسين عبد الحميد رشوان،2003،ص 74) و الذي يتم داخلها أي من أقرباء الزوج أو ينتمي إلى نفس القبيلة أو نفس الانتماء الجغرافي أو العرقي أو الثقافي وهذا

لعدة اعتبارات أهمها الحفاظ على المكاسب الاقتصادية للعائلة ومكانتها ونسبها وموروثها التاريخي كما أن ظروف إيجاده تكون أقرب . وهذا النوع من الزواج لازال موجودا رغم تراجع نسبي إذ يشكل حوالي ثلث الزيجات على المستوى الوطني لكن الاختلافات الجغرافية تبقى واضحة جدا حيث في ولاية تبسه مثلا يصل إلى 88% من مجموع الزيجات فيها.

جدول رقم 13: نسبة الزيجات حسب نوع الرابطة بين الزوجين

2002	1992	1986	1970	المسح نوع القرابة
22.0	25.6	27.0	23.3	ابن العم/الخال
11.3	9.0	11.1	8.7	قرابة اخرى
66.7	65.3	61.8	68.0	دون قرابة

المصدر: المسوح الموافقة للسنوات.

و لكن نتيجة للتغيرات المتسارعة و المعقدة أهمها زيادة التمتع بالحريات الشخصية عند الجنسين خاصة النساء و ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد أصبح اختيار الشريك مرتبط باختيارات الزوجين في حد ذاتهما (75.2% من الشباب أعمارهم بين 15-29 يفضلون اختيار الشريك بأنفسهم و ترتفع هذه النسبة كلما ارتفعت مستوياتهم التعليمية.) (Kateb.K.2008a,p992) وتلعب في هذا أسرتيهما العامل المساعد على الاعتراف وتزكية هذا الاختيار خاصة بعدما أصبح "الاتصال بين الآباء والأبناء مكثفا و الجيد أنه يتم بشكل عادل مع الوالدين [و] لا يوجد اختلاف بين الإناث و الذكور" (الهيئة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث في الجزائر). وتدخلت عوامل كثيرة في ذلك كوسائل الإعلام والاتصال والتحرري الشخصي الذي يتطلب وقتا طويلا. كما أن لخروج النساء للتعلم والعمل وقضاء حوائجهن والتنقل و السفر بمفردهن دور كبير في ذلك.

و الواقع أن من يتزوج من يبقى يطرح في كل الأوقات لأن هذين الـ 'من' يتغيران ويتأثران حيث يتغير سلوكهما و ثقافتهما ووضعهما المادي والاجتماعي و هذا يؤثر بشكل أو بآخر على سلوكياتهما تجاه اختيار احدهما للآخر. لقد كان ولا زال اختيار الشريك يرتبط بعدة متغيرات أهمها السن: وان حددته القوانين (19سنة). إلا أنه يتأثر بعدة عوامل فهناك زيجات

لنساء أصغر من ذلك بكثير وأخرى في أعمار أكبر متأثرة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عامة كلما كانت سن المرأة اصغر كلما كانت فرص اختيارها للزواج أكبر (كما لاحظنا ذلك في الجدول السابق) لأن المرأة لا يتزوجها إلا من كان أكبر منها سناً أو على الأقل في سن ملائمة لها كما ينظر إلى السن الصغيرة سناً ملائمة للمتعة والإنجاب، والانتماء حيث حتى وقت قريب كان يفضل اختيار الزوجة من نفس القرابة أو الطبقة الاجتماعية. و هي عادة إما متغيرات التشابه بين الزوجين أو متغيرات ترفع من شأن الرجل مقارنة بالمرأة كاحترام الحد الأدنى في الفارق التعليمي (انظر الجدول التالي). حيث نلاحظ أن الرجل يتزوج في أغلب الأحيان امرأة من مستواه التعليمي أو أدنى.

جدول رقم 14: توزيع الأزواج حسب مستواهم التعليمي و مستوى زوجاتهم

الزوج الزوجة	بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	عالي
دون مستوى	77	41.7	24.4	13.3	5.4
ابتدائي	14.2	33.0	24.1	18.9	15.6
متوسط	7.0	17.0	32.5	30.1	17.1
ثانوي	1.5	8.0	16.8	32.2	32.2
عالي	0.3	0.3	2.1	5.6	29.7
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر : Kamel Kateb ,2008,op,cit.p987

وعليه فإن " الناس بصفة عامة يتزوجون من يقاربهم سناً، و يماثلونهم سلالة ويشتركون معهم في العقيدة، كما يميلون أيضا إلى الزواج ممن هم في مستواهم التعليمي، ومستواهم الاقتصادي و الاجتماعي " (علاء الدين كفاني .1999،ص432) .

3-5-التعدد:

التعدد ظاهرة اجتماعية تخضع للعادات و القوانين المدنية والدينية و لأن كان الإسلام قد أباحه إلا أنه بين استحالته لعجز المتعدد عن العدل بين زوجاته. و هو الطريقة الوحيدة والشرعية للرجل ليعدد علاقاته الجنسية التي لا يخولها له الدين إلا في إطار الزواج و ما خلا ذلك فهو منافي للأخلاق و الدين.

و حتى وقت قريب تميز المجتمع الجزائري بالتعدد لاعتبارات ثقافية و اجتماعية ارتبطت خاصة بزواج المتعدد بأرملة أو مطلقة حفاظا عليها. و عموما "كانت أكثر الأسر العربية التقليدية التي تقيم في الأوساط الريفية والحضرية تمارس الزواج الأحادي، غير أن هناك عددا من الأسر الغنية متعددة الزوجات في هذين الواسطين لكن نسبة الأسر متعددة الزوجات في الأسر الريفية أكثر من تلك التي تقيم في المناطق الحضرية و ذلك للأسباب التالية :

- سهولة الحياة وبساطتها في المناطق الريفية ساعدت الرجال على الزواج بأكثر من امرأة واحدة.

- شيوع القيم و المواقف الاجتماعية التي تؤيد نظام تعدد الزوجات في المناطق الريفية.

- رغبة الأزواج في الريف في إنجاب عدد كبير من الأطفال ليقدموا العون والمساعدة لهم في زراعة الأراضي التي يمتلكونها و استغلالها.

- يساعد نظام تعدد الزوجات على تقوية العلاقات الاجتماعية والسياسية بين القبائل التي تقطن المناطق الريفية و يساعد أيضا على إنجاب الأطفال الكثيرين الذين يدعمون المركز الدفاعي للقبيلة..."(محمود حس.1981،ص154).

و"على عكس دول الساحل الإفريقي أين يرتبط التعدد بشكل التنظيم الاقتصادي والاجتماعي (يد عاملة، دخل إضافي للأسرة) فان التعدد في الجزائر...يرتبط بإرادة الرجل في تعدد علاقاته الجنسية أو تغيير الشريك"(Kateb.K et oudah-bedidi.Z.2002,p16).كما نجد أن من

أسباب التعدد البحث عن إنجاب الذكور أو عدد أكبر حيث نلاحظ كما هو مبين في الجدول رقم 14 أنه كلما كان عدد أعلى من أول زواج كلما تراجعت نسبة التعدد.

والقوانين الجزائرية لا تمنع التعدد لاعتبارات دينية فهو وارد في قانون الأسرة منذ 1983; عدل في قانون 2006 مشددا على بعض الشروط و لعلها من الأسباب المانعة للتعدد أو التصريح به قانونيا.

جدول رقم 15:نسبة التعدد في الجزائر

2006	2002	1986	1970	المسح المنطقة
4.4	3.1	2.5	*1.3	المجموع
4.9	3.2	-	2.3	الحضر
3.9	3.0	-	2.8	الريف

المصدر : المسوحات الواردة في الجدول, * الشمال فقط

جدول رقم 16:نسبة التعدد و عدد الذكور من أول زواج

نسبة التعدد	عدد الذكور
83.1	0
12.0	1
4.9	5
100	المجموع

CENEAP :Femme rurale et développement, la revue de
CENEAP , analyse et rétrospective, n°23.2001.p82.

و" يعود ضعف مستوى التعدد و التراجع المسجل مند تقريبا قرن إلى تقلص فارق السن بين الزوجين و التواجد الكبير للمرأة في الحياة الاجتماعية" (Kateb .K.2008 b,p6) لكننا نلاحظ انه رغم ضعف هذه النسبة إلا أنها ارتفعت نسبيا قد يكون ذلك راجع إما إلى ارتفاع عدد المتعددين فعلا أو تحسن في تسجيلات هذه الظاهرة حيث قدرت بـ 4.4 % حسب MICS2006 مع اختلافات معتبرة وفق مجموعة من المتغيرات :7.3% في الجنوب,4.9% في المناطق الحضرية مقابل 3.9% في المناطق الريفية وهو عكس ما كان سائدا كما أشار محمود حسن، و6.5% عند النساء اللواتي لا يتمتعن بأي مستوى تعليمي.

ويبقى التعدد موجود و مرغوب فيه و لو بنسبة قليلة ولكن عند الرجال خاصة إذ تبين في أحدث دراسة (CIDDEF.2009) أن 41% من الرجال و 62% من النساء مع منع التعدد في حين وجد أن 20% من الفتيات العازبات يقبلن الزواج برجل متعدد وهي نسبة تؤكد استفحال ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري وقد يكمن الحل في التعدد.

3-6- تفسخ الزواج:

تعتبر ظاهرتي الطلاق و الترميل نهاية للحياة الزوجية و بداية لنمط أسري جديد و الذي يتغير بدوره إلى نمط آخر إذا ما قرر المطلق (ة) أو الأرملة (ة) إعادة الزواج. كما أنهما يمكن أن يؤثرتا على الخصوبة إذا ما طالت فترة الطلاق أو الترميل خاصة عند النساء اللواتي لازلن في فترة الخصوبة . و قياس مدى استقرار الأسرة لا يتم إلا بدراسة الطلاق الذي ينهي العلاقة الزوجية المؤسسة لهذه الأسرة إذ أن له دور كبير في تحديد أنماط جديدة للأسر لأنه يؤثر على تكوينها وإعادة تكوينها على أساس أن الطلاق يخضع لإرادة الأفراد في حين يعتبر الترميل أمرا طبيعيا لا يتحكم فيه و هو ناتج عن وفاة أحد الزوجين.

و الطلاق ليس بالظاهرة الجديدة في المجتمع الجزائري و هو مرخص به شرعا و مبغض في نفس الوقت لنتائجه السلبية على المجتمع إلا أنه كان يتم لأتفه الأسباب دون مراعاة لشروطه. وفي غياب إحصائيات رسمية و دقيقة يبقى الطلاق في ارتفاع مستمر حيث قدر بـ 41 ألف حالة طلاق سنة 2009 مقابل 29 ألف حالة سنة 2004 حسب وزارة العدل (2010).

جدول رقم 17: تطور نسب المطلقين و الأراامل حسب الجنس

2008	1998	1992	1987	1970	المسح الجنس	
					رجال	المطلقون
0.4	0.3	0.4	0.4	1.2	رجال	
1.9	1.3	1.9	2.0	3.8	نساء	
0.6	0.4	0.6	0.7	1.5	رجال	الأراامل
7.0	5.1	7.8	7.9	15.9	نساء	

المصدر : CENEAP : Education , Fécondité et nuptialité, 2001, p18

ONS : annuaire statistique de l'Algérie , n°26

باستثناء سنة 1970 التي تميزت بارتفاع كبير للنساء الأرامل الناتج عن فترة ما بعد الثورة وفي عدد المطلقات فإنه ابتداء من 1987 عرفت ظاهرتي الطلاق والتحمل استقرارا عند الجنسين مع بقاء نسبة الأرامل النساء في مستوى مرتفع مقارنة بالرجال و التحمل و هو عادة يخص الإناث أكثر من الذكور لعدة أسباب أهمها الزواج المبكر للنساء و فارق السن بين الزوجين كما أن الرجال معرضون للوفاة أكثر من النساء مما يجعل أمل حياتهن أطول فيشكلن نسبة اكبر من الأرامل بسبب تقدمهن في السن. بالإضافة إلى أن الأرامل والمطلقون من الرجال أسرع زواجا من النساء.

كما أن هذه الإحصائيات ليست دقيقة بسبب انه خلال هذه الفترة يعيد الكثير من المطلقون والأرامل الزواج خاصة بالنسبة للرجال حيث نلاحظ أنها تتضاعف عند الرجال أربع مرات مقارنة منها عند النساء حيث تصل نسبة النساء اللواتي تزوجن أكثر من مرة (و طبعا بعد طلاق أو تحمل) إلى 4.6% فقط سنة 2006 .

و ترتفع نسب الطلاق في المدن أكثر من الريف (قدرت حسب MICS2006 بـ 0.5% في الحضر و 0.3% في الريف عند الرجال و بـ 2.6% و 1.3% على التوالي عند النساء) وهذا راجع لطبيعة المدن المليئة بالأزمات و المشاكل المعقدة التي تهدد استقرار الأسرة خاصة مع انشغال الأفراد عن أداء التزاماتهم تجاهها كما أن المرأة الحضرية تتمتع باستقلالية مادية والتعليم اللذان يمكنها من طلب الطلاق بنفسها و هو أمر لا يحدث عادة في الريف.

و لكن في السنوات الأخيرة ارتفعت نسبة الطلاق بشكل حاد لتعدد الأسباب منها خاصة الثغرات القانونية التي تسهل أو تشدد من ذلك و كذا تغير نوعا ما النظرة التشاؤمية تجاه المرأة كما أصبحت القناعات الشخصية و النظرة الذاتية أهم من الحفاظ على الرابطة الزوجية و الأسرية. و لقد خلصت إحدى الدراسات (مسعودة كسال .1988) إلى أن الأسباب الرئيسية في ارتفاع الطلاق تعود بالدرجة الأولى إلى أزمة السكن حيث يجبر الزوجان على العيش مع أهل الزوج وهو ما ينجر عنه خلافات دائمة تؤدي في أحيان كثيرة إلى الطلاق بالإضافة إلى تمتع المرأة بقدر معتبر من الثقافة و التعليم يدفعانها إلى المطالبة أكثر باستقلالية وتحرر

كزوجة وهو ما يصطدم مع طبيعة الرجل الجزائري و تقاليد أهله خاصة ففتشا و تدوم الخلافات التي تؤدي في النهاية إلى الطلاق .

خلاصة:

رغم أن الجزائر لم تتبن سياسة سكانية واضحة ومبكرة ، إلا أنها شهدت تحولا ديموغرافيا هاما منذ استقلالها . ولم يكن اهتمامها بهذه السياسة إلا بعد تسجيلها لاختلال في التوازن بين النمو السكاني الهائل و المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة للسكان.فعملت منذ تبنيها البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني على تطوير المشاريع و البرامج التكوينية والصحية والتعليمية والاقتصادية للحد من الضغط السكاني. وكان من نتيجة ذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى أن عرفت مختلف الظواهر الديموغرافية تغيرات مذهلة .

بدا التحول الديموغرافي في الجزائر منذ منتصف الثمانينيات، فانخفضت الوفيات العامة ووفيات الرضع و الأطفال إلى مستويات مقبولة محليا ومقارنة بدول العالم الثالث لكنها بقيت عالية مقارنة بالدول المتقدمة خاصة وفيات الأمهات. و تراجعت الخصوبة إلى مستويات جد منخفضة لكنها عاودت الارتفاع منذ بداية 2001 .وارتفع سن الزواج ليتعدى 30 سنة تقريبا عند كلا الجنسين مع فوارق بسيطة بين الريف و الحضر و هو ما سبب ارتفاع العزوبية وفي كل الأعمار تقريبا أهمها تلك التي تخص الفتيات الأكثر من 35 سنة. حيث بدأت تظهر انعكاسات الانفجار الديموغرافي الذي ميز ما قبل 1986 عن طريق تراكم الأجيال الشابة في سن الزواج و الإنجاب مما شكل سوق زواج مضطرب بين الإناث والذكور .

كما عرف الطلاق ارتفاعا كبيرا ميزه وجود نسب هامة للنساء المطلقات اللواتي يقين بدون زواج تضاف إليها نسب الأرمال مع بقاء التعدد ضعيف حسب البيانات المتوفرة .و لكن أهم ما ميز الزواج هو التغيرات التي طرأت على اختيار الشريك حيث أصبح الفرد خاصة الذكور و بدرجة اقل الإناث يتمتعون بالحرية في ذلك

وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع المستوى التعليمي و تأثير وسائل الإعلام والاتصال و التنقل.

إن كل هذه التحولات الديموغرافية الهامة لا يمكن أن تكون بمعزل عن التحولات التي تعرفها الأسرة الجزائرية نظرا لارتباطها المتبادل بالظواهر الديموغرافية وعلاقتها بتكوين و بنية الأسرة وهو ما سنتناوله في الفصل الموالي بكثير من التفصيل.

الفصل الثالث:

تطور مكانة المرأة الجزائرية

و

تحولات الأسرة

تمهيد:

عرف المجتمع الجزائري تحولات بنيوية هائلة على كل المستويات صاحبها ظواهر اجتماعية حديثة تميزت بظهور آراء و اتجاهات جديدة على ثقافة وأعراف هذا المجتمع ولعل من أبرزها الاهتمام بوضع المرأة بغرض تفعيل دورها في مختلف مجالات الحياة . وقد ساهم الإرث الثقافي لهذا المجتمع في الحفاظ على وضعية دونية للمرأة. فمن مميزات الثقافة التقليدية و التي لازالت راسخة حتى الآن، و لو بدرجة أقل ،أنها تضع المرأة في رتبة أدنى من الرجل. فليس من مسؤولية المرأة اتخاذ القرارات الهامة أو المصيرية في الأسرة ولا في المجتمع باعتبارها تظل قاصرا لا تتمتع بحق المسؤولية في ذلك. وفي ظل هذه الظروف، لم تتمتع المرأة بحق وافر في التعليم ولا ممارسة نشاطات خارج البيت أو حرية إبداء رأيها ولو تعلق الأمر بحياتها في مجتمع يتصف بالذكورة لا يعترف إلا بالذكر مقررا وفاعلا. حيث "كان الرجل هو من يحدد وضع المرأة والذي يأخذ على عاتقه السلطة السياسية وينظم المجتمع " (Gueland leridon.F.1967,p15)

ولهذا فإن أفضل تغيير لوضع المرأة ينبع من تغيير جذري لكل ما يتعلق بالذكر من أفكار و سلوك لتصبحها وتوجيهها. و لئن كان الإسلام قد كفل للمرأة الكثير من الحقوق غابت في باقي الديانات و المعتقدات فإن غياب هذا المرجع على أرض الواقع في التعامل على أساسه مع المرأة حفز الكثير من الجمعيات و المنظمات النسوية والتي تنطلق من مبادئ غربية صاغت ظروف و بيئة تختلف كلية عن بيئتنا العربية الإسلامية على العمل على تغييره .

وتحرر المرأة في حقيقة الأمر لا يتم بولوجها مختلف مجالات الحياة ومشاركتها في التنمية فقط بقدر ما هو اعتراف بحقوقها الطبيعية المغيبة واعتراف بدورها الكبير في تكوين و استقرار الأسرة وبالتالي استقرار المجتمع. و "تحسين مركز المرأة يعزز قدرتها على صنع القرار على جميع المستويات في مجالات الحياة كلها.... وهذا بدوره أمر أساسي لنجاح البرامج السكانية على المدى الطويل" (تقرير المؤتمر الدولي للسكان .1994). و الدراسات الديموغرافية، كما

رأينا سابقا و نؤكدده لاحقا، أثبتت أن متغيرات سوسيوديموغرافية و اقتصادية كثيرة مرتبطة بالمرأة أبرزها ظاهرة الخصوبة كان لها دور كبير في التحول الديموغرافي و الأسري الذي تشهده الجزائر فإننا في هذا الفصل سنحاول إبراز التغير الحاصل في وضع المرأة الجزائرية و أثر ذلك على الأسرة و المجتمع معتمدين على أهم المؤشرات المتعلقة بها و المتمثلة أساسا في مؤشرات التعليم، التمدرس، التكوين، العمل و المشاركة الاجتماعية والسياسية.

ولكن قبل هذا، رأينا أن دراسة وضع المرأة و الكيفية التي وصل إليها حاليا لا يبدأ إلا من منطلق عالمي إذا ما اعتبرنا أن المطالبة بحقوق و تحسين وضع المرأة في الجزائر هو وليد السنوات القليلة الماضية فقط مع تنامي تصعيد نشاطات ما يسمى بالحركات الأنثوية (féminisme) التي أخذت أبعادا عالمية و ظهرت سياسيا، اجتماعيا و ثقافيا خاصة كحركات راديكالية تبنت منذ ظهورها في أواخر الستينيات الاهتمام بالمرأة وكان هدفها الأساسي المطالبة بالمساواة المطلقة في الحقوق وإلغاء كل أشكال التمييز الجنسي و بشكل متطرف، عكس الحركات الليبرالية التي طالبت بتحسين وضع المرأة مع الحفاظ على أدوارها البيولوجية والنفسية التي تميزها عن الرجل .

1- المرأة والأسرة من خلال الحركات الأنثوية و المواثيق الدولية:

انحازت معظم الحركات الأنثوية (أو النسائية) و المواثيق الدولية، مهما كان توجهها، بشكل مطلق للمرأة دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع الذي يسير وفق قوانين اجتماعية لا تتعلق لا بحرية المرأة ولا الرجل بقدر ما تتعلق بالحفاظ على السياق الاجتماعي الذي يكفل له الاستمرار والاستقرار. ولو تمعنا في بنود هذه المواثيق للاحظنا أنها تغفل تماما مصطلح الأسرة في معناه الطبيعي والاجتماعي وتركز على كل فرد (المرأة، الطفل، المسن ..) على حدى بما يخدم الفردية لا الجماعية باستثناء ما تعلق بتنظيم الأسرة.

ولقد أخذت هذه الحركات أبعادا و مفاهيم خطيرة ودخيلة آخرها مفهوم الجندر* (النوع) الذي يلغي كلمتي الرجل و المرأة أو الذكر والأنثى منفصلين كما يلغي كل شكل من أشكال العلاقة بينهما أو أي شيء يميزهما عن بعضهما البعض و هذا طبعا يؤدي إلى إلغاء الأدوار و المهام الطبيعية لكليهما، كما لا يرى فرقا في قيام أحدهما بدور الآخر بمنأى عن الفوارق الفيزيولوجية بينهما.

" و قد دخل مصطلح 'النوع الاجتماعي' بعض البلدان العربية منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين بفضل جهود الباحثين ونشطاء حقوق الإنسان ، وتنظيمات الحركات النسائية في إطار بعض الدراسات ومشاريع الأبحاث التي مولتها هيئات رسمية دولية مثل المنظمات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة " (العياشي عنصر. 2008، ص 27) . وبالرجوع إلى الدراسات والتقارير الإحصائية والسكانية الحديثة نجد أن متغير الجنس استبدل بهذا المصطلح.

ولو عدنا إلى هذه الموثيق بدء من مؤتمر القاهرة عام 1994 وقبله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 فإننا نلاحظ أنها تعدت حدودها في اقتحام خصوصيات الشعوب والأفراد الشخصية والعائلية و الثقافية محاولة جمع كل ذلك في إطار عالمي غير مختلف مهما اختلفت الانتماءات و الثقافات بحجة المساواة وحرية النساء و الأفراد .

وقد استطاعت هذه الحركات و الموثيق أن تصل إلى بلادنا أولا بفضل العالمية بعيدا عن رسميات الحكومات و مؤسساتها عن طريق المؤتمرات والندوات العالمية والإقليمية التي كرسرت جلساتها و اتفاقاتها لذلك وتبنتها الكثير من المنظمات غير الحكومية. و طبعا بالمصادفة عليها فإن كل دولة مجبرة على احترام ما جاء فيها من موثيق و قوانين.

* الجندر :تعرفه منظمة الصحة العالمية على انه:"المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل و المرأة كصفات مركبة اجتماعية لا علاقة لها بالاختلافات العضوية"

إن اهتمامنا بتناول هذه الحركات و المواثيق في هذه الدراسة نابع أولاً من كون هذه الحركات وجهت كل جهودها نحو إحداث تغييرات للمرأة والأسرة والسكان وهي ثلاثية لا تتفصل مطلقاً ولا يمكن إغفالها في دراستنا. وثانياً، يشكل المنطلق الرسمي لهذه الحركات لتحسين وضع المرأة بداية من تنظيم الأسرة إلى الدعوة إلى إشراكها في كل المجالات الأساسية، عاملاً لا يمكن إنكار أثره على التحول الديموغرافي والأسري ذلك أن أي تحول في وضع المرأة بشكل لا يخدم الاستقرار الأسري فإنه تحول للأسرة من حيث البنية والوظائف، والتماسك والقيم.

و تكمن أهمية هذه المواثيق خاصة في أنها تأخذ شكلاً إلزامياً على الدول الموقعة عليها وإلا كيف نفسر المؤتمرات و المؤتمرات الجانبية التي تعقدها الهيئات المخولة لذلك كهيئة الأمم المتحدة للنظر في ما مدى تطبيقها من قبل الدول المصادقة عليها حيث تعتبر العقوبات المفروضة أو المساعدات الممنوحة من المؤشرات الدالة على ذلك . كما أن التغييرات القانونية والتشريعية التي تحدثت في الكثير من البلدان دليل على استجابة هذه الدول و التزامها باحترام ما جاء في هذه الاتفاقيات و المواثيق و لعل أبرز و أخطر هذه التحولات تلك التي تحدثت في قانون الأحوال الشخصية الذي يعنى بالأسرة و ما يرتبط بها من زواج وطلاق مثلاً. و ما لذلك من تأثير بالغ على المنظومة الاجتماعية خاصة مستقبل الأسرة.

و بالإضافة إلى المؤتمرات و المواثيق الدولية هناك الجمعيات و المنظمات النسوية غير الحكومية و التي تنشط تحت أهداف و مسميات كثيرة و إن كنا لا نغفل الجانب الإيجابي الذي تحدثه في مجال تنمية المرأة وتطورها إلا أنها في المقابل ساهمت بشكل أو بآخر في المساس بالهيكل الأسرية على اعتبار أنها تركز على عنصر المرأة فرداً مستقلاً لا متكاملًا، كما أن معظم برامجها لا ينطلق من طبيعة و ثقافة المجتمع وهي برامج تركز على تجارب و ثقافات الغرب .

وحتى تكون الصورة أكثر وضوحاً سنستدل باختصار بما جاء في أهم المواثيق والقوانين الدولية المتعارف عليها و التي تصب في إطار المرأة، الأسرة والسكان مع بعض الانتقادات التي تصب في موضوع الدراسة.

1-1- مؤتمر السكان بالقاهرة 1994:

و بالرجوع إلى وثيقة مؤتمر السكان بالقاهرة، فإننا لاحظنا أن أغلب* ما جاء فيها تمحور حول حرية الجنس و الإجهاض و الاقتران بكل أشكاله وخاصة اعتبار الأدوار الطبيعية للأسرة و المرأة أدوارا نمطية و يمكن اختصار مضمونه وفق ما ورد فيه في النقاط التالية:

- أنها لا تقر بعمل المرأة في الأسرة فهي تعتبره " أنشطة اقتصادية غير مدفوعة الأجر تضطلع بها المرأة و الأسرة "مقابل ذلك طالبت من "...الزعماء الوطنيين والمجتمعيين أن يشجعوا مشاركة الرجال الكاملة في حياة الأسرة بما في ذلك تنظيم الأسرة وتربية الأطفال والعمل المنزلي... وإجماع المرأة بشكل تام في الحياة المجتمعية مع تخفيفها من مسؤوليات العمل المنزلي " داعية إلى "اشتراك المرأة في جميع جوانب الإنتاج و العمالة و الأنشطة المدرة للدخل " و هي بذلك لا تعترف بتكامل الأدوار بين الرجل و المرأة داخل الأسرة بل بتبادلها غير مراعية للاستعداد النفسي والفيزيولوجي لكل جنس و الذي يمكن أن يحافظ على استقرار و استمرار هذه الأسرة و بالتالي استقرار المجتمع.

- أنها دعت إلى تغيير الهياكل الأسرية و مما جاء فيها " و الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية و المنظمات غير الحكومية المعنية ووكالات التمويل والمؤسسات البحثية مدعوة بالحاح إلى إعطاء أولوية للبحوث الحيوية المتعلقة بتغيير الهياكل الأسرية "

- كما دعت في إطار ما يسمى بالصحة الإنجابية إلى حرية الجنس و عدتها حقا لجميع الأفراد بما في ذلك المراهقين حيث أشارت إلى أنه " ينبغي أن تسعى جميع البلدان إلى القيام بتوفير و رعاية صحية تناسلية لجميع الأفراد

...و تلبية الحاجات التنشيفية و الخدمية للمراهقين..". أي الدعوة إلى حرية الجنس عند المراهقين مع مراعاة توجيههم في ذلك بالنصائح و الوسائل لتفادي الحمل والأمراض.

*: مئة صفحة من اصل 120 صفحة تمثل عدد صفحات كل الوثيقة

- استتكرت الزواج المبكر داعية إلى " أن الهدف هو الحيلولة دون حدوث الزيجات المبكرة .. وعلى الحكومات أن تزيد السن الأدنى للزواج حيثما اقتضى الأمر... ولا سيما بإتاحة بدائل تغني عن الزواج المبكر "

1-2-المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995:

واعتمادا على وثيقة هذا المؤتمر فإننا نلاحظ التكرار و التركيز المتعمد على مصطلح الجندر (النوع) الذي لا يقر بالاختلافات البيولوجية بين الذكر و الأنثى وبعدها من نتائج التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة و هي فكرة (سيمون دي بوفوار) صاحبة كتاب (الجنس الآخر)، والتي أشارت إلى أن السبب العميق الذي حصر المرأة في العمل المنزلي في بداية التاريخ، ومنعها من المساهمة في تعمير العالم هو: استبعادها لوظيفة التنازل . وهي أيضا صاحبة فكرة "أن الشخص لا يولد امرأة، بل يصبح امرأة".

و لا تختلف هذه الوثيقة كثيرا عن وثيقة مؤتمر القاهرة و لكنها تؤكد و بشكل واضح على القضايا المتعلقة بالمرأة والأسرة و التي تصب خاصة في الحرية الجنسية وإلغاء الأدوار حيث أنها ركزت على "...قضية توزيع الأدوار الأسرية و الاجتماعية على أساس وجود اختلاف بين الجنسين [...] يجب تغييرها من خلال طرح أدوار ووظائف جديدة على أساس الجندر بين الجنسين " (عالية الكردي.2005) و عكس مؤتمر القاهرة الذي لقي معارضة شديدة خاصة من طرف رجال الدين (الإسلامي و المسيحي) والكثير من الجمعيات حتى في الدول الغربية فإن مؤتمر بكين لقي ترحاب 180دولة، منها الجزائر، و التي صادقت رغم بعض التحفظات على ما جاء فيه لتصبح بالتالي مجبرة على الالتزام ببنوده.

1-3-اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) :

و تعتبر من أهم الاتفاقيات التي عنيت بالمرأة لاعتبارين أولهما أنها تناولت كل ما يتعلق بالمرأة من حقوق سياسية اجتماعية مدنية ...و خاصة حقوق الزواج والأسرة والتنمية أي أهم ما يرتبط بالمرأة وبوضعها داخل الأسرة والمجتمع و الثاني هو أن هذه الاتفاقية تلزم (خاصة

المادة 2) المصادقين عليها(ومن بينها الجزائر) باحترام كل ما جاء فيها (حتى و إن عارض ذلك معتقدات و قيم هذه الدول)وخصص لذلك لجنة دائمة تسهر على مراقبة مدى تطبيقها والذي لا يمكن أن يتجسد إلا من خلال إدراجها في المناهج التعليمية و القوانين المعتمدة رسميا لتتماشى والأهداف المرجوة.

إن حقيقة المساواة بين الرجل و المرأة التي تعمل على تحقيقها هذه المؤتمرات والمواثيق تدعو إذن إلى مجتمع من جنس واحد ما دامت الحقوق و المسؤوليات والواجبات المطالب بها متساوية و هو ما يخالف طبيعة كل جنس و هذا التساوي حتما يؤدي إلى التخلي عن واجبات ضرورية لجنس معين مقابل التكفل بواجبات هي من اختصاص الجنس الأخر الأكثر كفاءة وبالتالي تصبح الأدوار البيولوجية والاجتماعية لكل جنس مهددة بالاضمحلال و التراجع واكبر خاسر عندئذ هو الأسرة التي تفقد الكثير من خصائصها مما يؤثر سلبا على استقرارها ووحدتها ويضعف العلاقات بين أفرادها.

2-تطور وضع المرأة في المجتمع الجزائري:

يتميز المجتمع الجزائري بنظام أبوي شأنه في ذلك شأن المجتمعات العربية الأخرى حيث تبنى الأسرة على سلطة الأب و التي على أساسها تبنى العلاقات الأسرية و بشكل عمودي وينزعة ذكورية حيث يتكفل الأب بإدارة شؤون الأسرة و متطلباتها و ينوب عنه في حالات ما الذكر من أبنائه حتى ولو كان عدد الإناث أكثر و أكبر منه.

و ارتبط وضع المرأة في المجتمع بالموروث الثقافي و الذي لعب دورا هاما في تحديد وضعها الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي. فحتى وقت قريب، كان ما يميز المرأة أنها تحمل على عاتقها شرف العائلة و لها من الواجبات ما يحصرها في نطاق البيت للإنجاب و تربية الأبناء، و لها من الحقوق رعاية و حماية الأهل لها وتوفير لها احتياجاتها دون أن يكون لها الحق بالمطالبة بذلك . ولها حقوق مسكوت عنها لا يصرح بها إلا في إطار الجماعة حيث زواجها و كل ما يتعلق به مرتبط بهذه الجماعة لا برأيها، و هذا وفقا للعرف و التقليد السائد لا

الدين الذي أعطى لها الحق في ذلك. ولكن بالموازاة مع هذا لا يمكن إغفال أن للمرأة، زوجة أو أما، سلطة غير رسمية في الأسرة ارتبطت ببعض القرارات الخاصة مثلا كزواج الأبناء أو الإنفاق المنزلي. أو كما كتب فرانز فانون " أن المجتمع الجزائري هو مجتمع قائم على النظام القروي الأبوي إلا أن قاعدته الخفية هي أمومية " (Fanon.F.1959,p19) .

وكانت مكانة المرأة غير محددة في الأسرة الممتدة التي ميزت المجتمع الجزائري طويلا نظرا لما تتصف به هذه الأخيرة من تشابك للعلاقات بين أفرادها المبنية على كل ما هو مقدس و رمزي ذو دلالة اجتماعية و تعدد السلطات فيما بينها بداية من الأب إلى أم الزوج إلى كل كبير في السن و المنزلة حيث - كما أشرنا سابقا- تجبر المرأة على احترامهم و طاعتهم وتقديرهم و تكون في وضع مجهري و لا تظهر مكانتها إلا بتقدمها في السن و تحولها إلى أم زوج و هكذا .

و في ظل هذا الوضع لا تتحدد مكانة المرأة إلا بمجموعة من العوامل الاجتماعية والديموغرافية أهمها على الإطلاق الزواج حيث "تعتبر المرأة غير المتزوجة عار لوالديها [...] وليس لها أي مكانة في المجتمع" (Oudah-bedidi.Z.2005,p29). ثم الإنجاب حيث ترفض الأسرة امرأة لا تتجب كما أن إنجابها للبنات فقط يعتبر أمرا مشينا وقد يجرها لمعاملة أسوأ ولهذا فان "عملية إنجاب الذكور تعد من العوامل الرئيسية التي تضمن مكانة المرأة وترسخها في الأسرة" (Dujardin.L.1991,p83). و "...هكذا لزاما على المرأة أن تتزوج وتتجب أطفالا إذا كانت تطمح لتحقيق ذاتها كأنثى لأن ذلك هو الدور الرئيسي المحدد لها اجتماعيا في مجمل الثقافات مع وجود اختلافات نسبية ، وتنوعيات محدودة في الشكل و ليس في المضمون " (العايشي عنصر.2008،ص287).

ولو عدنا إلى نظرة كل طرف إلى نفسه في هذا الصدد لوصلنا إلى إن " المرأة تحيا بالإنجاب كضرورة صحية نفسية أما الرجل فانه يعطي من حياته الإنجاب كضرورة مستقبلية مجتمعية و خاصة لاستمرار النسل و الاسم والمرجعية" (عباس محمود مكي.2007،ص198) .

ويظهر التمييز في الأسرة التقليدية بين الجنسين واضحا حيث يحظى الذكور برعاية واهتمام كبيرين مقارنة بالإناث اللواتي يجبرن على المكوث في البيت والاهتمام بشؤونهن و الحفاظ على أنفسهن بعدم الخروج و عدم الاختلاط خاصة مع الأجانب لأنهن يحملن على عاتقهن شرف الأسرة واستعدادا للحياة الزوجية مستقبلا. فتنشأ البنت و لا هم لها إلا الزواج و الإنجاب والقيام بنشاطات داخل المنزل أو على أقصى تقدير في حدوده الضيقة.

حيث "تتضمن [الأسرة] نظام تقسيم العمل القائم على الاختلافات الجنسية الذي بدوره يحدد الأدوار الاجتماعية الخاصة بالمرأة [...] و بدور الرجل [...] فضلا عن تحديد مهام ومستلزمات الدور لكلا الجنسين و لكل مرحلة عمرية يمر بها الرجل المرأة أي أن هناك تنشئة خاصة بالإناث و تنشئة خاصة بالذكور". (CIDDEF.2009)

وقد أدى تراجع الأسرة الممتدة بفعل التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية إلى تغير السلطة داخل الأسرة حيث أصبحت سلطة الأب غير مطلقة تماما يشترك فيها كل أفرادها خاصة في إطار الأسرة النووية و أصبحت للمرأة فيها زوجة وبنات دورا كبيرا في اتخاذ بعض القرارات المهمة خاصة المرتبطة بحياتها. و تغيرت العلاقات كثيرا بين أفراد الأسرة الجزائرية حيث أصبح "الاتصال بين الآباء والأبناء مكثفا ويتم بشكل عادل بين الأبوين [...] وليس هناك تمييز بين الذكور والإناث" (فادية عمر الجولاني.1995،ص7-9).

و كانت المرأة الجزائرية من اهتمامات أولى السياسات الوطنية منذ الاستقلال حيث أقر ميثاق طرابلس أنها "لا يمكن أن تعزل بأي حال من الأحوال عن الحياة السياسية والاجتماعية" كما أشار ميثاق 1976 إلى أن "وضع المرأة الذي طالما أضرت به الأفكار الإقطاعية والتقاليد المضادة لروح الإسلام التحررية قد تحسن كثيرا منذ حرب التحرير، بعدما كانت المرأة الجزائرية محرومة من حقوقها تلازم دركا منحطا و هي عرضة لسلوك تمييزي لجنسها، حظها الجهل والأعمال الشاقة باختلاف البيئات التي تعيش فيها وبالرغم من تحسن حالها الملحوظ فإن ترقيتها المشروعة تتطلب المزيد من الجهود..." "وبعد التحولات الدستورية التي أعقبت دستور 1989 سارعت الجزائر إلى الاندماج في التشريع الدولي المتعلق بحماية المرأة فصادقت على

أغلب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالموضوع واتخذت كثيرا من الإجراءات الداخلية لتحسين وضع المرأة الجزائرية¹ وإشراكها في مجالات التنمية رغم أنها مقارنة خاصة مع المرأة العربية تتمتع بحقوق مدنية واجتماعية هامة تخولها لها القوانين منذ الاستقلال. ومن بين هذه المواثيق اتفاقية CEDAW، العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاجتماعية والثقافية (1966) وغيرها.

كما تعمل جاهدة على محاربة الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تمس بحياة وحرية النساء كمحاربة العنف و كل أشكاله عن طريق سن قوانين وعقوبات تجرم الاعتداءات التي تتعرض لها في الأسرة، العمل أو خارجهما. وتشجع البحوث والدراسات والأيام العلمية التي تشخص، توعي وتحد من هذه الظواهر.

وهكذا استطاعت المرأة الجزائرية كما هو الشأن في الكثير من البلدان العربية أن تحقق الكثير من المكاسب الاجتماعية، الاقتصادية و القانونية. وكباقي الحكومات العربية، عملت الجزائر على تحسين وضعها عن طريق إشراكها في التنمية انطلاقا من رفع مستواها التعليمي والاجتماعي و الصحي و القانوني واعتبارها فردا هاما في رأس المال البشري وتحسين نوعيته. حيث "أن سياسة السلطات العمومية الموجهة للأسرة و قضايا المرأة تستمد جوهرها من الجهد الوطني لتطوير التماسك الاجتماعي و تعزيزه و حماية الطفولة و الوقاية الصحية ومحاربة التهميش الاجتماعي و تعبئة مساهمة المرأة في الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية"(الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة).

و يمكن أن نجمل مجهودات الدولة الجزائرية كما جاءت في التقرير الوطني الذي أعدته الوزارة المنتدبة للأسرة وقضايا المرأة فيما يلي :

- اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة و تمكين المرأة.

1: من كلمة السيد عمار السعدي ، رئيس المجلس الشعبي الوطني في اليوم الدراسي حول 'دور المجالس المنتخبة في ترقية المساواة بين الجنسين. الاثنين 20-12-2004.

- ترقية الحقوق السياسية للمرأة.
- سحب التحفظ الذي سجلته الجزائر بخصوص المادة 2/9 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة و المتعلقة بالمساواة بين حقوق الأم والأب و منح الجنسية الجزائرية للأبناء.
- مواصلة مراجعة المنظومة التشريعية الوطنية و تكييفها مع التزامات الجزائر الدولية.
- إعادة إستراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء (2006) ومخططها التنفيذي للفترة 2011/2007.
- إعادة إستراتيجية وطنية لترقية و إدماج المرأة و مخططها التنفيذي للفترة 2013/2008.
- البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة و ما بعدها وطب المواليد.
- الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية.
- برنامج التجديد الريفي 2013/2007.
- دعم الآليات المؤسسية التي تكفل هذه الأهداف و البرامج.

المرأة في القوانين الجزائرية :

ويتعزز دور هذه السلطات من خلال مختلف القوانين التي تعمل على تحقيق وحماية الأهداف أعلاها وهناك سلسلة من هذه القوانين نذكر منها ما جاء في :

الدستور:

المادة 31: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية "

المادة 51: "يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون".

المادة 53: الحق في التعليم مضمون

التعليم مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون

تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني "

قانون الانتخابات:

تعتبر الجزائر من الدول القليلة التي أقرت للمرأة أن تنتخب و تنتخب و ذلك منذ حصولها على الاستقلال عام 1962. و يكون الانتخاب بالتساوي في جميع المجالس المنتخبة . وتستطيع المرأة القيام بالعملية الانتخابية بوكالة أو بدونها كما يحق لها الترشح في أي منصب انتخابي. وحاليا تجبر الأحزاب على تقديم قوائم لمرشحيها لا يقل فيها عدد النساء عن 30%.

قانون الأسرة:

شمل قانون الأسرة بأمر رئاسي تعديلات هامة تهدف حسب هذا القانون إلى تنظيم داخل الأسرة و تحسين وضع المرأة فيها ومن أهم هذه التعديلات رفع سن الزواج إلى 19 سنة (المادة 07) ووضع شروط للسماح للزوج بالتعدد(المادة 08)كما يشمل على قوانين تحفظ للمرأة حقها في الميراث و التصرف في ممتلكاتها و كذا اختيار الزوج و حق التطلاق

قانون حماية الصحة وترقيتها :

ولقد شمل هذا القانون فصلا هاما خاصا بالأمومة والطفولة و من أبرز مواده:

المادة 68 الفقرة الأولى: وتنص على " حماية الأم بتوفير أحسن الظروف الطبية والاجتماعية لها قبل الحمل و خلاله و بعده".

المادة 70: وتتص على "المحافظة على حياة الأم والطفل و صحتيها من خلال برنامج وطني يهدف إلى ضمان توازن عائلي منسجم". لقد كان لهذا القانون دور كبير في تراجع وفيات الأطفال و الأمهات خاصة من خلال البرنامج الوطني المطبق منذ منتصف الثمانينيات.

قانون العمل:

تتمتع المرأة الجزائرية العاملة بحقوق تكاد معظمها غير موجودة حتى في الدول المتطورة كالمساواة في الأجور وتقر مجموعة من المواد بذلك منها:

المادة 84: من القانون 90-11 يتمتع كافة المواطنين بالحق في العمل دون تمييز للالتحاق بالشغل.

من نفس المادة: يجب على كل مستخدم ضمان المساواة في الأجور بين العمال لكل عمل مساوي القيمة بدون تمييز.

المادة 6: الفقرتان 3 و4: تستفيد المرأة العاملة في إطار علاقة العمل من الحماية من أي تمييز لشغل منصب عمل غير المنصب القائم على الأهلية و الاستحقاق وتستفيد من حق التكوين والترقية.

كما تتناول مواد أخرى منع المرأة من العمل الليلي والمحافظة على صحتها وكرامتها وحق الاستفادة من عطلة الأمومة والمشاركة في العمل النقابي... وتستفيد العاملات وزوجات العمال من تأمينات الضمان الاجتماعي وما يترتب عن العلاج بالإضافة إلى حق التقاعد للعاملة بشروط تتلاءم مع طبيعتها كامرأة. بالإضافة إلى هذه القوانين فان هناك أخرى وتصب في نفس النطاق وتخص العقوبات و الجنسية و تأخذ بعين الاعتبار طبيعة وخصائص المرأة الاستثنائية.

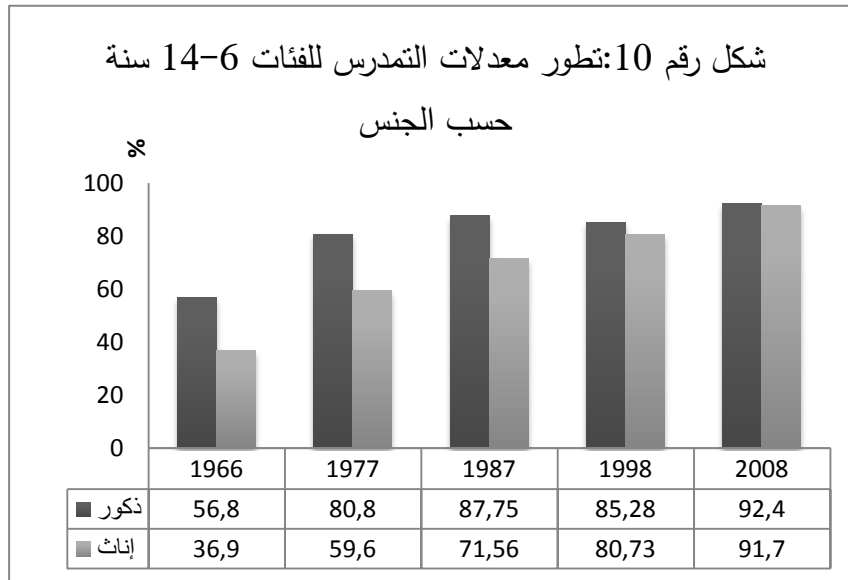
وإذا كانت كل هذه القوانين تكفل للمرأة حقوقا هامة فإن تطور المؤشرات السوسيواقتصادية والصحية المتعلقة بالمرأة تسمح عمليا بمراقبة عن قرب مدى تطور وضعية المرأة ميدانيا

تخص هذه المؤشرات الأمية، التعليم، التكوين، الصحة العمل والمشاركة في الحياة السياسية والمدنية ولكن رغم ذلك فتطورها لا يعني بالضرورة أن وضع المرأة جيد واقعيا.

3-أهم مؤشرات تطور مكانة المرأة الجزائرية

3-1-التعليم و الأمية :

منذ الاستقلال و بفضل مجانية وإجبارية التعليم أصبحت الفتيات تتلقى نفس التعليم الذي يتلقاه الذكور. و تسجل المدارس في مختلف أطوارها من سنة إلى أخرى ارتفاعا ملحوظا في عدد المتدرسات و الناجحات أيضا. كما أصبح بإمكانهن مواولة دراستهن لأطول فترة يرغبن فيها و في كل التخصصات الموجودة تقريبا مما ساوى في معارفهن و تكوينهن مع الذكور.



إن اكتساب هذا القدر من العلم و المعرفة مكن المرأة بالاضطلاع بواجباتها والبحث عن حقوقها كفرد فاعل في المجتمع و الدولة و ليس في الأسرة فقط. فمن المعلوم أن التعليم يمكن المرأة حتى ولو لم تعمل من تحسين وضعها الصحي والغذائي و تفعيل دورها بشكل صحيح في تربية ورعاية الأبناء و حمايتهم ونفسها من مخاطر الأمراض الناتجة عن الحمل و الولادة وبالتالي التقليل منها و من الوفيات و لقد أثبتت العديد من الدراسات العلاقة بين تعليم المرأة وتطور أهم المؤشرات السوسيوديموغرافية و التي ساهمت في التحول الديموغرافي و الأسري

كسّن الزواج و معدلات الخصوبة و الوفيات . وفي دراسة عن العائد من تعليم المرأة وجد أنه " ...يساهم فعليا في تحسين سلوكها الصحي و كذا صحة أسرتها... [وله] دور مهم في تقليص معدلات الخصوبة و تحسين سلوك و ثقافة المرأة إزاء الخصوبة " (فيصل بوطيبة و عبد الرزاق بن حبيب .2010،ص17) .

جدول رقم18: أهم المؤشرات الديموغرافية حسب المستوى التعليمي للمرأة

المستوى التعليمي	سن الزواج الأول ¹	استعمال موانع الحمل ¹	متوسط عدد الأطفال ²	وفيات الأطفال ³
بدون مستوى ابتدائي	28.7	57.2	3.3	39.9
متوسط ثانوي	29.6	62.1	2.74	27.3
عالي	29.0	62.2	2.82	25.6
	29.6	66.9	2.88	11.8
	33.1	62.9	2.40	

المصدر: 1-MICS3 2006 ,2-RGPH2008, 3- EASAF2002

كما يعتبر التعليم و التكوين المهنيين شكلا حضاريا لترقية الفرد بإعطائه فرصة التأهيل والتدريب النوعي في مختلف التخصصات التي تسمح له باكتساب مهنة أو حرفة يلج بها عالم الشغل. و تلتحق سنويا أعداد هائلة من الفتيات اللواتي لم يكملن دراستهن بهذه المراكز حيث تسمح برامجه بتطوير الفتاة الريفية ومساعدة الحرفيات و النساء الماكثات في البيت على الاستثمار في مؤسسات مصغرة. و تأخذ قوانين الالتحاق بهذه المراكز بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والحالات الخاصة للفتاة مما يؤهلها للاندماج في المجتمع بشكل ميسر وقانوني.

وهذا الاهتمام بتعليم الفتاة ساهم في تراجع الأمية بشكل عام فحتى وقت قريب كانت معدلات الأمية في الجزائر من أعلى المعدلات في العالم لمجموعة من الأسباب منها ما هو متعلق بثقافة الأفراد تجاه تعليم الفتاة. فلان شرف العائلة مرتبط بالفتاة فإن خروجها لأي سبب يشكل خطورة على ذلك فتحرم الفتاة من التعليم و إن أمكن وسمح لها فإنه بمجرد ظهور علامات البلوغ عليها توقف عن الدراسة حتى ولو كانت ناجحة وميز ذلك خاصة المناطق الريفية

والعائلات المحافظة التي شكلت الأغلبية الساحقة من البلاد. ولكن رغم ذلك هذا لم يمنع من وجود آباء سمحوا لبناتهم من مزاوله و إكمال دراستهن لفترات أطول مما ساعد ولو بشكل طفيف على تحسين هذه المعدلات . أو لأسباب تاريخية أيضا متعلقة بطبيعة الفترة الاستعمارية الطويلة التي منع فيها حتى الذكور من التعليم .

جدول رقم 19: توزيع السكان حسب المستوى التعليمي و الجنس(2008)

الجنس	بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
ذكور	16.8	26.9	31.9	16.5	7.0
إناث	28.4	24.1	23.4	15.3	8

المصدر: ONS :annuaire statistique, n°26 , p39-40

وحسب الجدول أعلاه ، نلاحظ فوارق هامة بين الجنسين في كل مستوى. ففي الوقت الذي تتخفف فيه نسب الإناث بين مستوى الابتدائي و الثانوي ، ترتفع عند اللواتي ليس لديهن أي مستوى و المثير ارتفاعها عند مستوى الجامعي مقارنة بالذكور. ولعل ذلك راجع إلى تغير نظرة الأسرة إلى تعليم الفتاة و وصولها إلى مستويات تعليمية عالية، إذ أشار مسح MSP2000 إلى أن 87.6% من المبحوثين يرون أن الفتاة يجب أن تتابع تعليما عاليا لتؤكد ذاتها في المجتمع و تستطيع مستقبلا الحصول على عمل محترم، في الوقت الذي يفضل فيه آخرون (13% فقط) وصولها إلى الثانوي بسبب الزواج الذي يرونه أهم من التعليم العالي.

وبفضل تعميم التعليم و مجانيته كما اشرنا سابقا بدأت الأمية تتراجع بشكل ملحوظ ومتواصل مع بقاء بعض الفوارق بين المناطق و بين الأعمار .وتعززت برامج محو الأمية بمركز خاص لذلك يهدف على القضاء على الأمية خاصة في الأعمار المتقدمة بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية المنتشرة عبر الوطن.

جدول رقم 20: تطور معدلات الأمية حسب الإقامة و الجنس

المجموع		حضر		ريف		المنطقة والجنس السنة
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
85.4	62.3	-	-	-	-	1966
29.0	15.6	22.8	11.7	41.2	23.1	2008

المصدر: ONS :collections statistiques ,n°157.p4

3-2- الصحة:

يأخذ الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة حيزا كبيرا في البرامج الوطنية الصحية في إطار خاصة ما يسمى بالصحة الإنجابية " والتي تضمن للمرأة مساعدات واهتماما صحيا ونفسيا في فترة الحمل و الولادة والأمومة. فحسب إحصائيات وزارة الصحة والسكان فإن أكثر من 90.3% من المتابعة الصحية قبل الولادة تتكفل بها المؤسسات الصحية مع تسجيل نسبة ولادة تقدر بـ 95.3 % في هذه المؤسسات. كما ساهم برنامج ولادة بدون مخاطر المطبق ابتداء من سنة 2000 في تراجع معدل وفيات الأمهات الذي انخفض من 215 وفاة لكل 100000 مولود سنة 1992 إلى 92.6 سنة 2006 (CNES et PNUD.2007,p94) وكل هذا بفضل تعميم إنشاء مراكز وعيادات في مختلف المناطق وتدعيمها بالهيكل الصحية والبشرية المناسبة والتي تعنى بالحوامل و الأطفال لتوفير المتابعة والعلاج و اللقاح والنصائح الطبية .بالإضافة إلى وجود مراكز خاصة بالإمراض النسائية الخطيرة للتشخيص و العلاج المبكر (خاصة مرض سرطان الثدي والرحم) .

وبفضل برامج التنظيم العائلي التي انطلقت منذ السبعينيات و هي الفترة التي عرفت أعلى معدلات الخصوبة (أكثر من 7اطفال) أصبح استعمال موانع الحمل متاح ومجانا وهذا الاستعمال ساهم كثيرا في انخفاض معدلات الخصوبة و التباعد بين الولادات وبالتالي حماية الأم و الوليد من مخاطر الوفاة.

3-3- العمل و النشاط النسوي:

حتى فترة طويلة كان العمل من اختصاص الرجل و الذي من واجبه الإنفاق على أسرته وللنساء القيام بالواجبات المنزلية و تربية الأبناء و رعاية باقي أفراد الأسرة، إلا في المناطق الريفية أين عملت النساء في الحقول و الأرض دون أن ينقص ذلك من إتمام واجباتها السابقة. كما مارست نشاطات مصنفة في خانة التقليدي و لا تتم إلا في إطار البيت أو العائلة وخصوصا الحرف التي كانت تميز كل منطقة وتكون منتجاتها موجهة للاستعمال العائلي أو يتم تسويقها من طرف الرجال مما يساهم في تحسين دخل أسرها.

وفي ظل العرف السائد كان ينظر إلى عمل المرأة انه عامل يهدد استقرار الأسرة والمجتمع، ولكن التحضر ، التعليم و التغيرات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية أدت إلى ولوج المرأة ميادين العمل المختلفة و أصبح لها دور و مساهمة كبيرة في الإنتاج وتوفير الخدمات في قطاعات متنوعة مما زاد في مكانتها و دعم أدوارها ووظائفها في المجتمع. وهذه التغيرات أدت إلى تغيير صورة المرأة العاملة في ذهنيات الأفراد* نحو التقبل بل أصبح ينظر إلى عمل المرأة على أنه ضروري لزيادة وتيرة التنمية الشاملة الذي يتطلب حشد كل الطاقات البشرية خاصة مع ارتفاع مستواها التعليمي في كل التخصصات العلمية والعملية حيث نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي فأكثر بينما لا تتجاوز هذه النسبة الربع عند الذكور .

"كما أن عمل المرأة و دخلها المادي يساهم في نفقات الأسرة سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة و لم يعد الرجل يعارض عمل المرأة بل أصبح يفضل الفتاة العاملة" (احمد يحيى عبد الحميد، 1998، ص35) نتيجة تعقد الحياة وارتفاع تكاليف العيش.

إن كل التقارير المقدمة حول التنمية البشرية في الجزائر و منها تقرير المجلس الوطني الاجتماعي و الاقتصادي تؤكد على وجود تطورات اجتماعية هامة تتعلق بالمرأة أهمها أن أكثر

*93% من النساء المبحوثات في مسح 2002 يفضلن أن تعمل الفتاة..

من 50% من مناصب التعليم و الصحة و حتى الإدارات تسيطر عليها النساء مع ظهور مهن و اختصاصات هامة للنساء فيها نسبة تواجد معتبرة كإدارة الأعمال والاستثمار في مختلف القطاعات أبرزها العقار. وهي مناصب رفيعة ومهن ذات أفضلية مقارنة بالعمل في الورشات والمصانع.

جدول رقم 21: نسبة تواجد النساء في بعض القطاعات (2007)

القطاع	النسبة %	السلك الدبلوماسي	العدالة	الصحة	التعليم	الشرطة	الصحافة
	25.63 (2005)	54.82 (2008)	60	60	60	50	55

المصدر : الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ، مصدر سبق ذكره.

إن المعلومات و البيانات المتوفرة عن عمل المرأة لا يمكن أن تكون كاملة وهي في أغلبها تقديرات، فرغم أن النشاط الاقتصادي للمرأة يبقى ضعيفا إحصائيا ، كما سنرى لاحقا، مقارنة بالرجل و بالعدد الهام للنساء اللواتي يشكلن تقريبا نصف إجمالي عدد السكان إلا أن إسهامها الفعلي يبقى أكثر من المصرح به ذلك أن هذه البيانات تخص القطاع المنظم فقط، في حين تمارس النساء أنشطة غير مرئية قانونيا في الزراعة والرعي و الحرف والتجارة والخدمات وغيرها تصنف في القطاع الموازي وغير مصرح به رغم أنها تساهم في دخل الأسرة وتحسين مستواها المعيشي.

و تعتبر معدلات عمل المرأة في الجزائر من أضعف المعدلات في العالم. ورغم أن هذه المعدلات في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى إلا أن الفارق الكبير بين الجنسين وفي كل الأعمار ظل قائما و ثابتا طيلة هذه الفترة رغم أن النساء حاليا يتمتعن بمستوى تعليمي يفوق في كثير من الأحيان مستوى الذكور، حيث أشار إحصاء 2008 إلى أن نسبة الإناث من اللواتي لهن مستوى تعليمي يساوي أو يفوق الثانوي تفوق 23% من مجموع السكان الإناث.

جدول رقم 22: تطور معدلات النشاط حسب الجنس.

السنة	1966	1977	1987	1998	2010
الرجال	42.2	36.6	42.4	71.6	63.3
النساء	1.8	2.6	4.4	14.8	11.5

المصدر: ONS :Collections statistiques n°123,Démographie algérienne :
n°575

لقد ساهمت قوانين العمل و الحماية الاجتماعية نظريا من تعزيز وجود المرأة في ميدان العمل فالمساواة في الأجور و الترقية و التكوين و تحسين المستوى والتحفيزات والقروض والتوظيف و كذا الأخذ بعين الاعتبار وضعية العاملة كأنثى و زوجة و أم، كلها شكلت عوامل ايجابية في إدماجها بما يحفظ حقوقها المادية والمعنوية دون تمييز جنسي عن العامل .

ولكن رغم هذا التسيير إلا أن تنظيم العمل يبقى يطرح عدة صعوبات أمام المرأة العاملة ليس فقط في نوعية العمل والوظائف ولكن على مستوى مثلا الأوقات والدوام. فكما هو معلوم أن الدوام المستمر طول النهار و الذي لا يطرح أي مشاكل للرجل عكس المرأة المتزوجة والأم و التي ينتظرها عمل المنزل والأطفال حتى وان كان هناك من يقسم معها هذه الأعباء ولذلك فإن اهتمام المرأة بالوظيفة لا ينصب في الوظيفة في حد ذاتها بقدر اهتمامها بإحداث توازن بين وجودها داخل البيت وخارجه.

وفي إطار ترقية المرأة الريفية خصصت برامج تنموية لإدماجها في الحياة الاقتصادية عن طريق القروض الميسرة و المساعدات المادية. وهذا يسمح بتقنين نشاطاتهن وقد ثبت نجاعة هذه البرامج في اندماج المرأة الريفية اجتماعيا واقتصاديا¹ .

1 :انظر رسالة الأسرة العدد 10 .الوزارة المنتدبة للأسرة وقضايا المرأة.

3-4- المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:

تتمتع المرأة الجزائرية بالكثير من الحقوق السياسية و المدنية غابت في الكثير من الدول حتى تلك التي نودي فيها بحقوق المرأة منذ عقود. فالمرأة في الجزائر لها حق الانتخاب والترشح و كل المجالس المنتخبة وجل المناصب السياسية والمدنية و الإدارية مهما كانت أهميتها متاحة لها في ظل نفس الشروط المفروضة على الرجل .

ونرى أنها منذ الاستقلال تتواجد في مناصب سياسية و إدارية و مدنية هامة رغم ضعف نسبة مشاركتها فيها و الذي يرجع أساسا في بداياته الأولى إلى ضعف مستواهن التعليمي والتكويني و لاعتبارات ثقافية و تاريخية كما أشرنا سابقا. وتقتحم المرأة حاليا مناصب حساسة وهامة في القضاء، الوزارات، السفارات ، البنوك، الجامعات ومختلف المؤسسات الإدارية، التعليمية، الصحية ، الجمعوية ، الحزبية، النقابية والإعلامية. وهي بذلك تشارك في اتخاذ القرارات وزيرة ،سفيرة، والية، قاضية، نائبة..... وأعلى منصب ترشحت له هو رئاسة الجمهورية سنة 2004 وفازت بعدد أصوات معتبر كما انه و لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة يصل عدد النائبات في البرلمان حسب آخر انتخابات برلمانية (10 ماي 2012) إلى 145 منصبا مشكلة نسبة تفوق 30% من مجموع المناصب المتوفرة.

و في الأخير، يجب أن نفرق بين ما هو موجود في القوانين و الدساتير و كذا التشريع الديني و ما هو موجود في الواقع الفعلي الناتج عن اللاوعي الاجتماعي والذي ينعكس سلبا على وضع المرأة في المجتمع.

وتعتبر التقارير السنوية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD) حول التنمية على اختلاف فروعها في معظم دول العالم من أهم التقارير التي توضح أهمية ما وصل إليه وضع المرأة الجزائرية مقارنة بالسنوات الماضية وكذا مع دول كثيرة. و من بين تقاريره التي تناولت المرأة كمحور أساسي تقريري 2002 و 2005 حيث أكد الأول على تمكين المرأة والثاني على النهوض بها في الوطن العربي. وأعطى مجموعة من المؤشرات التي أصبحت

تستعمل حديثا في قياس مدى تقدم التنمية في بلد ما، أهمها دليل الجنس النوعي، دليل الفوارق الجنسية ودليل مشاركة المرأة. وهي مؤشرات هامة تدخل في حسابها مؤشرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية لها علاقة بوضع المرأة.

جدول رقم 23: دليل الفوارق الجنسية وبعض مؤشراتته في الجزائر و بعض الدول.

البلد وترتيبه	الدليل	% التمثيل النيابي للنساء	% النساء للثانوي فما فوق (25 سنة+)	معدل المشاركة في القوى العاملة	% الولادات بإشراف طبي	% استعمال موانع الحمل
الجزائر(71)	0.412	*31.38	36.2	37.3	89.0	61.0
المغرب(104)	0.510	6.7	20.1	26.3	63.0	63.0
قطر(111)	0.549	0.0	62.1	49.9	99.0	43.0
اليمن(176)	0.769	0.9	12.4	71.6	63.0	32.0
فرنسا(10)	0.260	19.6	79.6	65.8	-	71.0

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2011. الملحق الإحصائي ، * اخر انتخابات برلمانية 2012

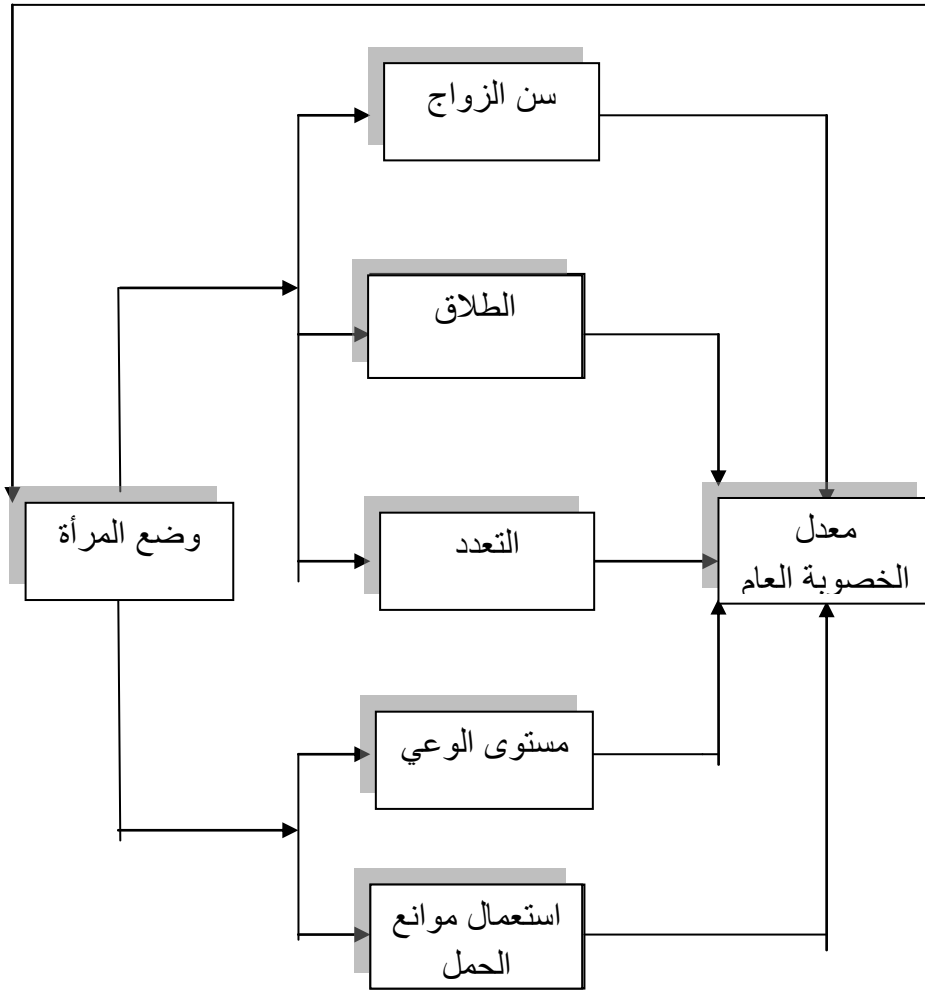
4-مكانة المرأة و علاقتها بالتحول الديموغرافي و الأسري :

إن المكانة التي أصبحت عليها المرأة و لو ظاهريا سمحت بوجود علاقة ما بين هذه المكانة و ما يعرفه المجتمع من تحولات ديموغرافية هامة لارتباط أهم ظواهرها بالمرأة(انظر الشكل رقم10) والتي لا يمكن عزلها عما تعرفه الأسرة أيضا من تحولات . كما أن هذه المكانة تسمح بتحديد مدى أهمية وسرعة و حركية التحول الديموغرافي الموائم مع التغير الاجتماعي والاقتصادي . فبعدما كان بناء واستقرار الأسرة يقاس بمدى نجاح المرأة في تقلد أدوارها الطبيعية في الأسرة زوجة و أما و عضوا فاعلا ، أصبح هذا البناء و الاستقرار محدد بالمكانة الاجتماعية التي وصلت إليها أولا في المجتمع و التي عملت بشكل واضح على إعادة النظر في الهيكل البنائي والوظيفي للأسرة .

"و يمكن أن تكون مكانة المرأة سببا و نتيجة في نفس الوقت للتطورات الأسرية . حيث يمكن أن نلاحظ، من جهة، تأثيرات تحولات مختلف الأدوار الأنثوية على ديناميكيات الأسرة (تطورات الأسر المعيشية، النماذج الجديدة المتعلقة بالارتباط) ومن جهة أخرى ، التطورات في مكانة المرأة كنتيجة لديناميكية الأسرة" (Cosio Zavala.M.E.1997,p361-363).

فتعليم و عمل المرأة كانا من أهم العوامل المساهمة في التحول الأسري ، خاصة التعليم الذي سمح برفع وعيها بقضاياها و إدراكها بضرورة تحسين مستواها الاجتماعي و تفعيل دورها داخل الأسرة و في المجتمع ، ومعرفة ما لها من حقوق مما مكنها من التخفيف من حدة سلطة التقاليد التي حصرتها في الإنجاب و الطاعة.

شكل رقم 11: العلاقة بين معدل الخصوبة ووضع المرأة



المصدر : Brahim Hachlouf : la femme et le développment au Maghreb. Une approche socioculturelle .Afrika Focus, vol7, n°4,1991pp330-354, p338 .

كما "أن الفرص التي يقدمها العمل للمرأة لكي تستقل ماديا تشعرها بعدم حاجتها المادية إلى زوجها و إن عددا من المشاكل الحالية في الأسرة يمكن تحليلها عن طريق مفهومات الصراع الناتجة عن توقعات ادوار الأزواج والزوجات و الآباء والأبناء مثل توقع الزوج من زوجته أن تكون مطيعة مثلما كانت والدته بالنسبة لأبيه بينما تطمح هي إلى وظيفة أو نشاط اجتماعي خارج المنزل إلى جانب مكانة متساوية مع زوجها بحيث لا يفرض سيطرته عليها" (خلدون حسن النقيب، 2001، ص113-115) . هذه المساواة أفقدتها الكثير من المزايا التي كفلتها لها الأسرة حيث أصبحت مجبرة على الإنفاق وتحمل مسؤوليات كانت حتى وقت قريب من اختصاص الرجال، كما أن تواجدها خارج المنزل لم يعفها من مسؤولياتها الزوجية والمنزلية.

ويتجلى تأثير مكانة المرأة على الأسرة في التغيير الذي عرفه اتخاذ القرار فيما يتعلق ببعض السلوكيات الديموغرافية داخلها كالزواج، الإنجاب، عدد الأطفال المرغوب فيه، الفترات الزمنية بين المواليد و استعمال موانع الحمل و هي قرارات هامة تتحكم في تحديد حجم الأسرة و حتى نوعها. و بعدما كان هدف الدراسات يتجه نحو البحث عن قدرة المرأة على الزواج والإنجاب أصبح يهتم باتجاهاتها وقراراتها نحو هاتين الظاهرتين و ما يتعلق بهما .

و من بين القرارات المهمة والتي لها تأثير كبير على حجم الأسرة المرتبط بعدد الأطفال هي تلك المتعلقة باستعمال موانع الحمل . إذ " أظهرت عدة دراسات وجود علائق بين مختلف أبعاد مكانة المرأة و استخدام وسائل تحديد النسل في مختلف المجتمعات (حمادي علي يونس، 2010، ص 345).

جدول رقم 24: العلاقة بين قرار استعمال موانع الحمل وبعض المتغيرات السوسيوديموغرافية للزوجين:

المتغيرات	الزوجة	الزوج	معا
الإقامة	حضر	35.7	52.7
	ريف	38.7	49.8
المستوى التعليمي	بدون مستوى ابتدائي	41.0	47.6
	متوسط ثانوي	38.4	49.7
	جامعي	34.6	54.0
		34.0	54.9
الحالة الفردية	عاملة	27.9	57.9
	غير عاملة	30.5	57.7
عدد الأطفال	0	37.8	50.6
	1	18.6	49.8
	2	32.9	48.5
	3	52.8	35.0
	4 و+	54.4	37.0
		50.4	39.1
المجموع	37.0	3.3	51.4

المصدر: MICS 2006

إذ بين مسح MICSS 2006 كما هو موضح في الجدول أعلاه أن قرار الزوج لوحده يشكل نسبا ضعيفة جدا مهما كان المتغير السوسيوولوجي للزوجين. في حين القرارات المتخذة معا تتناسب طردا مع المستوى التعليمي أي كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما كانت القرارات المشتركة أكبر، وتتناسب عكسيا مع عدد الأطفال حيث تنخفض كلما ارتفع عدد الأطفال ليكون للمرأة القرار أكثر .

كما ساهم التعليم في تكوين أجيال من الفتيات يتمتعن بسنوات أطول من أمهاتهن حيث تبين أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأم كلما كانت نسبة تدرس بناتهن ترتفع من طور إلى آخر (انظر الجدول رقم 25) هو ما قد يدل على دور الأم في ذلك أي تفضل أن تتمتع ابنتها بمستوى تعليمي مشابه أو أكبر مما لديها.

جدول رقم 25: المستوى التعليمي للام و المعدل الصافي المتوسط لتمدرس البنات.

متوسط	ابتدائي	البنات الأم
59.5	94.5	دون مستوى
75.2	97.3	ابتدائي
81.0	98.6	متوسط
88.2	98.0	ثانوي
93.6	98.4	عالي

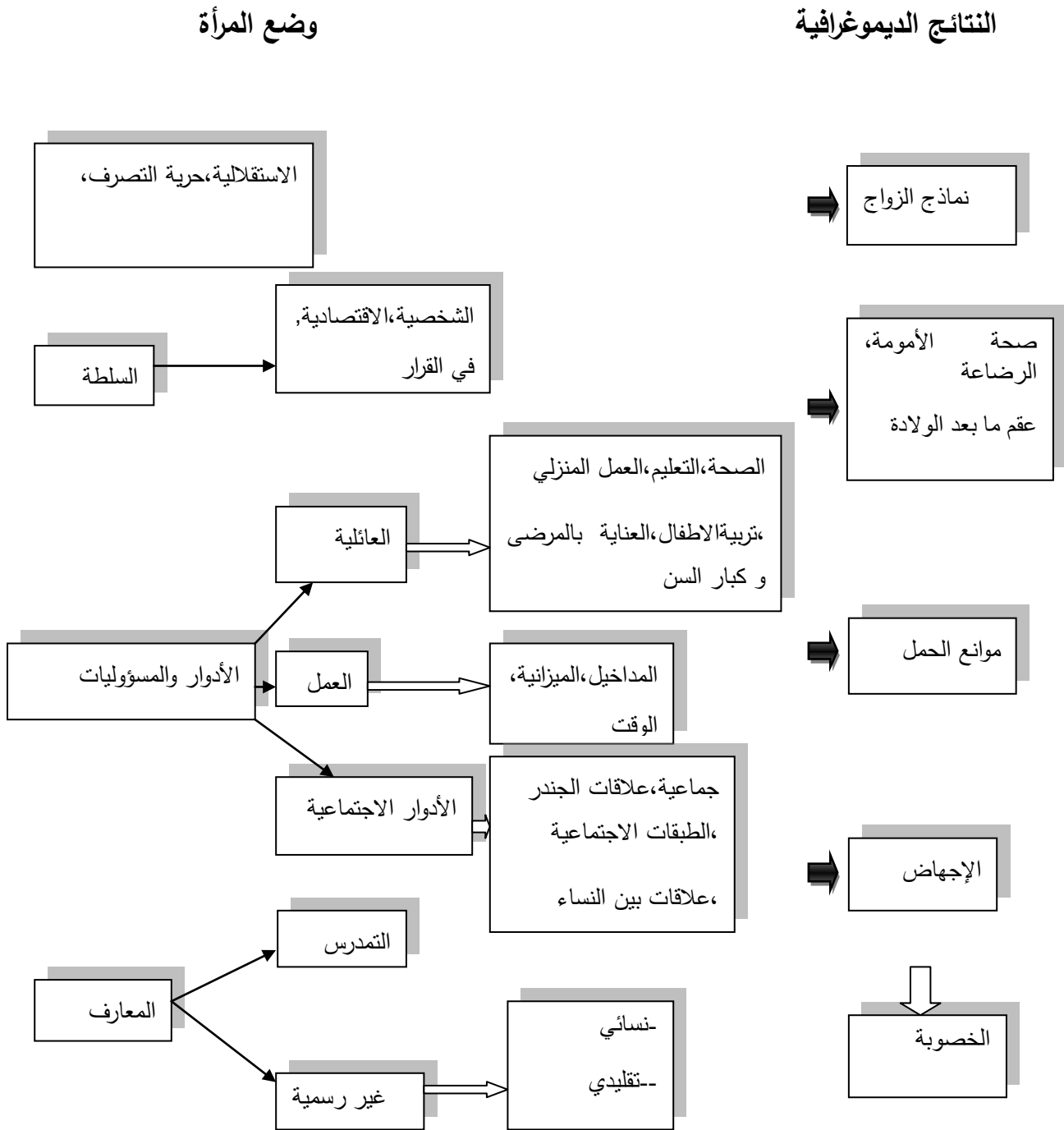
المصدر: MICS 2006

وهو ما رأيناه من خلال القوانين و الواقع الاجتماعي الذي ساهم في دخولها الحياة التعليمية والعملية بمختلف مجالاتها على اعتبار أن وضع [ها] ..ارتبط كثيرا بالتطورات السياسية والاجتماعية" (Mohsen.Kh.2008). "وقد ترتب على تعليم المرأة تحريرها بالتدرج من سيطرة الرجل و سلطات التقاليد والحرمان السياسي الذي كان مفروضا عليها وتشغيلها في نفس الوقت في مختلف المهن المتخصصة" (حسن الساعاتي.1980، ص178-179). وخرجها إلى العمل مكنها من الحصول على استقلالية مادية و اتساع في مكانتها مقابل تراجع في دورها في البيت من إنجاب و رعاية للأبناء و المنزل وأصبحت مجبرة على الاستعانة بمن يقاسمها هذه المهام رغم أن التكنولوجيا الحديثة وفرت بشكل ممتاز وسائل وآلات قللت من جهدها في المنزل ووفرت لها الوقت للقيام بإعمال خارجه.

وعلى العموم تختلف مكانة المرأة حسب المجتمع و نمط الأسرة الذي تعيش فيه ففي الأسرة الممتدة أي عائلة الزوج تظهر المرأة أكثر التزاما بالقيام بواجباتها ليس تجاه زوجها وأطفالها فقط ولكن تجاه كل من تعيش معهم في حين في الأسرة النووية و نتيجة لتقلص الأفراد و الواجبات للمرأة سلطة أكبر في التصرف في بيتها و شؤونه و تكاد تكون لها الحرية المطلقة في ذلك.

وعليه فإن هذا التحول في وضع المرأة هو نتيجة وسبب للتحول الديموغرافي و الأسري الذي تعرفه الجزائر و لأنها تعتبر أهم عنصر في هذين التحولين فلا يمكن إذن أن ننكر آثار ذلك عليهما.فالتغيرات التي حدثت داخل الأسرة مست وضعية المرأة داخل الأسرة و المتمثلة في خروج المرأة للعمل وتساويها مع الرجل في الحقوق و الواجبات بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين أبنائها و إعالة أفراد أسرتها و بالتالي تغيرت نظرة الأسرة لها بصفة خاصة ونظرة المجتمع لها بصفة عامة"(ليندة شناقي .2010ص333). ويمكن أن نجمل هذا التحول في الشكل الموالي.

شكل رقم 12: وضع المرأة ونتائجها الديموغرافية



المصدر: Cosio-zavala .M.E ,op,cit,p377.

خلاصة

إذا كانت للمرأة حتى وقت قريب وظائف محددة في إطار الأسرة و ما يحيط بها فإن المعطيات كلها تشير إلى أن هذه الوظائف تغيرت و توسعت إلى وظائف جديدة بدأت بإعطاء المرأة أكثر حرية في اختياراتها كفرد فاعل في مجتمع متحول اجتماعيا واقتصاديا . إن ما وصلت إليه المرأة الجزائرية و لو كان صوريا كان من منطلق رفض الأعراف والتقاليد التي تحد من مكانتها و تجدد الأفكار المطالبة بحقوقها الطبيعية والبيولوجية والشرعية الموجودة أصلا ومبدأ والتي طمسها هذه التقاليد وفي ظل ديمقراطية الحياة الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع ، انتشار الاتصال و الإعلام وزيادة متطلبات الحياة العصرية، والضغوطات التي تمارسها المنظمات الدولية و الجمعيات المحلية و زيادة الوعي بضرورة ترقيتها أصبح من الضروري الاهتمام بوضع المرأة و تمكينها و إتاحة فرص اندماجها بشكل كامل و عادل.

كما نعيد التأكيد على أن المجهودات التي تبذل لتحسين وضع المرأة تتم من كونها فردا مستقلا وتعتمد اغلبها على مفهوم الجندر الذي يلغي أي فوارق بين الجنسين و هي بذلك أي هذه المجهودات لا تخدم الأسرة كوحدة متماسكة حيث ادوار ووظائف أفرادها معلومة.

إن " الظواهر السكانية -أي الخصوبة والوفيات و الهجرة - تمثل نواح ملموسة من ديناميكية مركز المرأة" (اليزابيت جيلين.1999،ص406) والذي، كما رأينا في هذا الفصل ، قد عرف تطورا لا يمكن إنكار انعكاساته على الأسرة التي بدأت تأخذ أبعادا خطيرة منها ظهور أنماط أسرية جديدة و مشاكل اجتماعية وأسرية معقدة تشابكت مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع .

الفصل الرابع:

تطور البنى الأسرية

في الجزائر

تمهيد:

من خلال التطورات الديموغرافية التي عرفتها طيلة الفترات الماضية و التي تناولناها في الفصل الثاني ، تكون الجزائر قد دخلت المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي والتي ستكون لها انعكاساتها على الأسر المعيشية و التي تعرف هي الأخرى تحولات هامة. ولهذا فإننا سنستعرض في هذا الفصل أهم التغيرات التي طرأت على بنية الأسرة الجزائرية من حيث الصنف و الحجم معتمدين في ذلك على نتائج التعدادات السكانية في ظل شبه غياب لبيانات خاصة موجهة خصيصا لدراسة الأسرة ومن المهم الإشارة قبل ذلك إلى أن هذه التعدادات تعتمد في الغالب على تعاريف غير ثابتة و غير واضحة كما أن تصنيفها يختلف من تعداد إلى آخر مما يصعب ويعقد عملية المقارنة الزمنية. وبالرجوع إلى الكثير من الدراسات خاصة الديموغرافية التي تناولت تطور الأسرة الجزائرية نجد تفاوتاً كبيراً في البيانات المعتمدة رغم أن مصدرها واحد وهو الديوان الوطني للإحصاء ولكن الاختلاف يظهر جلياً في منشورات هذه المؤسسة والتي اعتمدت عليها هذه الدراسات.

وعليه سنتناول أولاً أهم التعاريف و التصنيفات التي اعتمدها التعدادات السكانية الخمس مع الإشارة إلى نوعية وطريقة الحصول عليها و على البيانات المتعلقة بها ، ثم نبرز أهم التطورات التي عرفتها بنية الأسرة الجزائرية من حيث الشكل و الحجم و أخيراً أهم خصائص رب الأسرة المعيشية و بين هذا وذاك ، سنحاول تفسير هذه التطورات.

1- تعاريف الأسر المعتمدة في مختلف التعدادات السكانية في الجزائر :

من الضروري الإشارة إلى نوعية المصادر و البيانات المعتمدة في هذا الفصل ، حيث أن أفضل ما يمكن الرجوع إليه هو ما كتبه حاج علي (Hadj.A.2006) ناقداً هذه البيانات بكثير من التفاصيل والدقة معتمداً على المقارنة بين الدراسات التي اعتمدت على هذه البيانات والمصادر من جهة و المقارنة بين مختلف المنشورات الرسمية من جهة أخرى وقد اعتمدنا على الكثير من هذه الانتقادات لأهميتها البالغة حتى نقادها أو على الأقل نأخذها بعين الاعتبار.

و أول مشكل يعترض الباحث هو تأخر إظهار النتائج للرأي العام منذ 1966 (كما أشار إلى ذلك) فعودة خاطفة إلى تواريخ ظهور هذه النتائج خاصة النتائج الكلية الخاصة بالأسر المعيشية يسمح بملاحظة الفارق الزمني الهام بين هذه التواريخ وتاريخ بداية ونهاية الإحصاء حيث أن نتائج تعداد :

-1966 ظهرت سنة 1972 وهي النتائج الوحيدة التي أتت كاملة و مفصلة من حيث البيانات والتعاريف وذلك بشهادة الكثير من الباحثين.

-1977 لا توجد أي منشورات خاصة بها باستثناء إصدار بدون تاريخ (ONS : RGPH1977, tableaux et premières analyses globales, série B ,vol 1) يعطي عدد الأسر المعيشية ، حجمها و المميزات السوسيو اقتصادية لأرباب الأسر ويشير فيها الباحثون في كل مرة إلى أن البيانات لم تصحح (non redressées) ورغم أن ر.بن خليل(1983) تشير إلى أنها اعتمدت على هذا الإصدار إلا أننا بإطلاعنا عليه لم نصادف مطلقا أي بيانات عن تصنيف الأسر والأسر المعيشية ما عدا المشار إليه سابقا ! وباقي الباحثين (Mokaddem et al2001, Hocine et Amokrane 2003, Ouali.A 2003) أشاروا إلى مصدر غير متوفر وهو ' RGPH 1977 : Ménages et familles en Algérie ,sep 1981. ولهذا فإننا اعتمدنا على الدراسات التي أشارت إلى هذه البيانات لعدم توفر المصدر الأصلي.

-1987 ظهرت سنة 1989 وهي تخص $1/30^{eme}$ من بيانات هذا التعداد حيث تم ذكر تعريف لكل من الأسرة المعيشية العادية ورب الأسرة وكذا التصنيف المستعمل و الذي جاء في 10 أنواع حيث ذكر نوع الأسرة المركبة وهو ما لا يظهر في باقي التعدادات كما أن تعريفها غير واضح . وبالإضافة إلى هذا و بدون تفصيل انتشرت بيانات غير مفصلة عن الأسرة في منشورات أخرى (ONS1991, 1993a et 1993 b)(انظر قائمة المراجع)

-1998 ظهرت سنة 2005 وفيها نقرا أن التصنيف المستعمل في هذا الإحصاء هو نفسه المستعمل سنة 1966 رغم إضافة تصنيفين جديدين، وفي هذا الإصدار نجد بيانات مفصلة

عن الأسر المعيشية والجماعية معا على المستوى الوطني ولكل ولاية و لكن لا وجود لتعريف الأسرة ولا الأسرة المعيشية أو ما تعلق بها وعليه فإننا أخذنا التعريف من الاستمارة المعتمدة في هذا الإحصاء .

-2008 لم تظهر إلى غاية كتابة هذه الأسطر باستثناء ما تعلق بعدد الأسر المعيشية وحجمها مع التذكير أن أول إصدار والذي خص النتائج الجزئية الأولية (10/1) والذي صدر في سبتمبر 2009 (ONS : collections statistiques N°142) تم سحبه من قبل الديوان لوجود أخطاء فيه لم تحدد لا طبيعتها و لا نوعيتها رغم أن عددا من الباحثين اعتمد عليها في دراسة بعض الظواهر الديموغرافية بعد صدوره مباشرة.

وبالإضافة إلى هذا التأخر نجد تناقضات متفاوتة الأهمية في البيانات المستعملة وللتأكد منها، عدنا إلى المراجع الأصلية المتوفرة واعدنا النظر فيها ومراجعتها كمصدر أولي مباشر ولاحظنا أن هذا التفاوت يرجع إلى عدة أسباب أهمها أن الكثير من الدراسات اعتمدت على الاستغلال الأولي للنتائج (10/1 ، 30/1 ...). تختلف عن النتائج النهائية، نتائج غير معدلة، اختلافات في الحسابات خاصة النسب (بالزيادة أو بالنقصان) ، اعتماد بعض الباحثين على بيانات من غير مصدرها الأصلي أو حتى التأكد من صحتها. أو إلى أسباب أخرى غير معروفة.

ولهذا وأخذا بعين الاعتبار هذه الملاحظات و قبل التطرق لتطور الأسرة الجزائرية عددا، حجما و نمطا وفقا للتعدادات السكانية الخمس نستعرض أهم التعاريف التي اعتمدت فيها(ويمكن الإطلاع عليها من خلال الاستمارة المستعملة في الإحصاء). فبالإضافة إلى فئة السكان المصنفين على حدى والمعرفين على أنهم"مجموعة من الأشخاص مجبرون على العيش معا كعائلة لأسباب معينة :الخدمة العسكرية أو الدفاع الوطني،الصحة، التربية،المساجين،الخدمات الاجتماعية."(ONS : RGPH1977 .op cit).

نميز ثلاث أنواع من الأسر المعيشية في التعداد العام للسكان وهي :

1-الأسر المعيشية الرحالة أو الراحلة (ménage nomade) وهو التعريف الوارد في الاستمارة الموجهة للرحل في تعداد 1998 والتي عرفت على أنها أسر غير مقيمة وتسكن غالباً الخيام وتكون في حركة دائمة أو دورية. وتعرف على أنها: تتميز عن الأسرة العادية بنمط السكن والتنقل الدوري و المستمر ، وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص:

-يعيشون تحت خيمة أو عدة خيم

-تحت مسؤولية رب الأسرة

-يحضرون و يتناولون معا أهم الوجبات.

-غالبا ما تربط هؤلاء الأشخاص قرابة الدم، الزواج و المصاهرة.

ب-الأسر المعيشية الجماعية (ménage collectif) وهي مجموعة من شخصين أو أكثر ولا يشترط فيا القرابة التي تميز تعريف الأسرة المعيشية العادية، يعيش هؤلاء الأشخاص معا في نفس المسكن لأغراض العمل غالبا و يتشاركون عادة في الوجبات .ولا يوجد فيها رب الأسرة المعيشية.

ج-الأسر المعيشية العادية (ménage ordinaire) و هذا النوع من الأسر هو المستخدم في الدراسات الديموغرافية و على أساسه تعطى التصنيفات بغرض التحليل. وقد ورد تعريف هذا النوع من الأسر كالتالي حسب:

-تعداد 1966: مجموعة من الأشخاص يعيشون في نفس المسكن و يتناولون وجباتهم معا

-تعداد 1977: مجموعة من الأشخاص يعيشون في نفس المسكن تحت مسؤولية رب الأسرة ، يعدون ويتناولون عامة الوجبات الرئيسية معا .هؤلاء الأشخاص يرتبطون في الغالب فيما بينهم بالدم ،الزواج أو المصاهرة.

-تعداد 1987:مجموعة من الأشخاص يعيشون في نفس المسكن تحت مسؤولية رب الأسرة يحضرون و يتناولون عامة الوجبات الرئيسية معا . هؤلاء الأشخاص يرتبطون في الغالب فيما بينهم بالدم ,الزواج أو المصاهرة.

- شخص واحد يكون أسرة معيشية

-الأسرة المعيشية تضم أسرة أو أكثر (حيث الأسرة هي زوجين مع أو بدون أطفال)

-تعداد 1998 وتعداد 2008 نفس التعريف المعتمد في تعداد 1987.

و تعتمد الدراسات الخاصة بأنماط الأسر على مجموع الأسر العادية والجماعية وعادة تعطي المنشورات الرسمية عدد السكان و توزيعهم و كل ما يتعلق بذلك في إطار هذين النوعين فقط. وهذه التعاريف لا تختلف كثيرا عن التعريف الذي توصي به الأمم المتحدة في تعدادات السكان والتي تعرف الأسرة المعيشية على أنها " مجموعة من شخصين أو أكثر ويتجمعون في نفس المسكن ، كله أو جزء منه ، و يعدون معا احتياجاتهم الغذائية و باقي متطلباتهم الأساسية للعيش. يستطيع أفراد هذه المجموعة بشكل متغير أن يضعوا مداخيلهم معا. ويمكن أن تتكون هذه المجموعة من أشخاص ذوي قرى فقط أو بدون قرى ، أو من كلا الفئتين ، و يمكن أن يشمل الداخليين و لكن ليس المستأجرين " و هو تعريف تتبناه الدول و لكن تكيفه وفق ما يتماشى مع طبيعة مجتمعاتها الاقتصادية والثقافية.

و من خلال التعاريف السابقة ، نلاحظ أن مفهوم الأسرة المعيشية يرتبط بالدم ، الزواج أو المصاهرة أي القرابة والنسب و في نفس الوقت يرتبط بالمسكن وميزانية العيش. وعليه فإن هذا المفهوم ينطوي تحته مفهوم الأسرة في معناه الاجتماعي أي العائلة و المنطوي بدوره تحت مفهوم القرابة من جهة، و الإقامة والوجبات المشتركة من جهة أخرى. و نجد بالنسبة لبعض الدول الأوروبية أنها تتبنى مفاهيم حيث تنقلص الكثير من المتغيرات كالمسكن فقط(فرنسا و الدول الاسكندنافية) أو الميزانية (اليونان و اسبانيا) بدون الأخذ بعين الاعتبار لأي رابطة تتعلق

بالزواج أو القرابة و هو ما تأخذ به إيطاليا في الوقت الذي تهمل فيه شرط الميزانية (انظر: Bégeot.F.1996)

2-تطور عدد الأسر الجزائرية :

مباشرة وبعد الاستقلال ونتيجة فترة احتلال طويلة أثرت كثيرا على ديموغرافية السكان عرف هؤلاء تغيرات هامة من حيث العدد والشكل والبنية. ففي تعداد 1966 قدر عدد السكان بأكثر من 12 مليون نسمة و عدد الأسر وصل إلى 2597785 أسرة تعيش في 2073883 أسرة معيشية. وخلال حوالي أربعين سنة، تضاعف عدد السكان ثلاث مرات ليصل إلى 34 مليون نسمة سنة 2008، وعدد الأسر إلى 5776441 أسر معيشية. ويعود هذا الارتفاع إلى تكوين أسر معيشية جديدة من جهة وإلى استقلال أخرى عن الأسرة الممتدة. فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن نمو عدد السكان كان أقل وتيرة من نمو عدد الأسر وهذا لا يعود إلى تراجع معدلات الزواج التي بقيت لفترة طويلة مستقرة في حدود 9% ولكن إلى ارتفاع سن الزواج وبقاء نسبة هامة من المتزوجين حديثا في أسرهم .

ولو قارنا بين الفترات الزمنية المعطاة لميزنا فترتين : الأولى بين 1966 و 1987 حيث تناسب نمو السكان طرديا و بشكل قوي مع نمو الأسر المعيشية حيث كلما ارتفع عدد السكان كلما زاد عدد الأسر المعيشية والتي بقيت معدلات نموها أقل من معدل النمو السكاني طيلة هذه الفترة وفي كلا المنطقتين. أما الفترة الثانية فهي الممتدة بين 1987 و 2008 أين بقي التناسب طرديا ولكن بمعدل نمو سكاني أقل بكثير من معدل نمو الأسر المعيشية و التي عرفت ارتفاعات قياسية في المناطق الحضرية ولأول مرة يسجل سكان الريف تراجعا في نسبتهم مع ارتفاع طفيف للأسر المعيشية .

جدول رقم 26: تطور عدد السكان و عدد الأسر المعيشية وفق مختلف التعدادات ومكان الإقامة:

معدل النمو السنوي		الحجم المتوسط	عدد الأسر المعيشية العادية	عدد السكان في الأسر المعيشية	السنوات	
الأسر	السكان					
-	-	5.96	2031167	12096347	الجزائر	1966
-	-	5.75	661063	3798253	حضر	
-	-	6.81	1217895	8298094	ريف	
1.28	2.34	6.70	*2333553	15645491	الجزائر	1977
3.37	4.59	6.56	954490	6258196	حضر	
1.12	1.12	6.81	1379063	9387245	ريف	
3.12	3.71	7.10	3183137	22600957	الجزائر	1987
5.87	5.99	6.65	1688367	11232676	حضر	
1.41	1.92	7.13	1595042	11368281	ريف	
3.03	2.27	6.58	4425521	29100867	الجزائر	1998
4.24	3.81	6.33	2680979	16965806	حضر	
0.78	0.62	6.96	1744542	12135061	ريف	
2.24	1.58	5.85	5815158	34080030	الجزائر	2008
3.99	2.89	5.69	3971045	22591694	حضر	
0.55	-0.55	6.23	1844113	11488336	ريف	

المصدر: بالنسبة لسنتي 1966 و 1977: Benkhilil Rachida : la famille Algérienne situation actuelle et perspective d'évolution, cahiers .O.R.S.T.O.M , série.sci.hum.volXIX ,n°3,1983,311-319

بالنسبة لسنتي 1987 و 1998 : Ouali Amar :Typologie de ménage algériens et structures familiales au recensement de 1987,évolution ,caractéristiques et analyse des comportements féconds.la revue de Ceneap n° :44.2010.p70.

بالنسبة لسنة 2008: RGPH2008 ,résultats préliminaires .Donnes statistiques n°496.

ملاحظة: كما هو موضح في عنوان الجدول 'الأسر المعيشية المعنية هي العادية فقط.

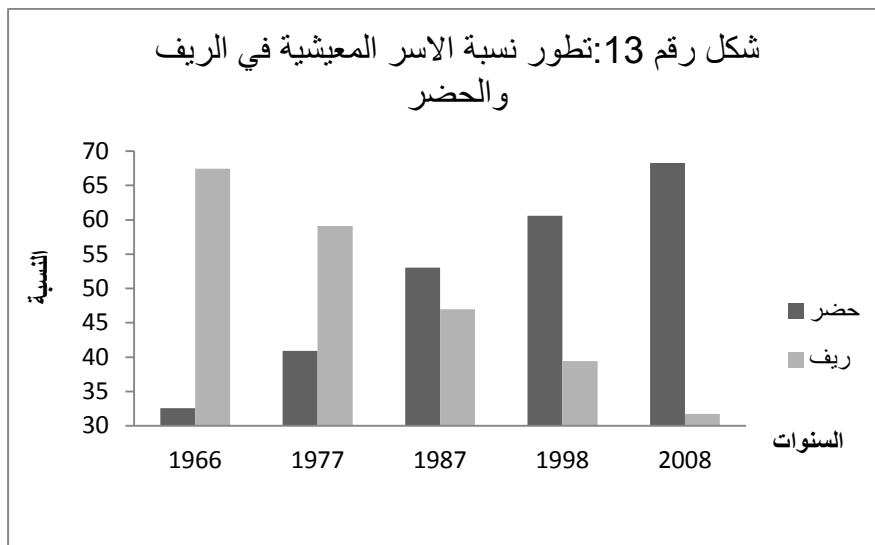
بالنسبة لتعداد 1977 الأسر المعيشية ذات أرباب من جزائريين فقط أي أن العدد الحقيقي أكبر من المعلن أعلاه

بالنسبة لتعداد 1987 تم حساب بعض السكان على حدا(أفراد الأمن والدفاع) ضمن أسرهم.

بالنسبة لتعداد 2008 للأسف لا توجد تفاصيل دقيقة عن حساب السكان والأسر المعيشية.

إن هذا الارتفاع في عدد الأسر في الحضر يعود إلى أسباب تاريخية واجتماعية. فبالرجوع إلى تطور التحضر في الجزائر نجد أن سكان الحضر عرف تطورا سريعا فبعدها كانوا يشكلون أقل من الثلث فقط سنة 1966 (31.2%) تعدت هذه النسبة سنة 2008 الثلثين (66.3%) وهذا التطور بدأ مباشرة بعد الاستقلال مع النزوح الريفي إلى المدن التي خلت الكثير من مساكنها من المعمرين الذين غادروا الجزائر. كما أن سياسة التصنيع التي انتهجتها الجزائر وتمركزت في مناطق معينة مكنت من استقطاب عدد كبير من اليد العاملة نحو المناطق الصناعية الكبرى المستحدثة والتي أصبحت منطقة جذب بامتياز من الريف نحو المدن للأفراد و عائلاتهم خاصة أن هذه السياسية حافظت كثيرا على عدم التوازن الموروث عن الاستعمار في توزيع السكان بين الحضر و الريف أي أن سياستها اهتمت أكثر بالتجمعات الحضرية التي أوجدها الاستعمار و معظم المناطق الحضرية الحديثة هي في الواقع اتساع لهذه التجمعات حيث أن اغلب سكان الجزائر قبل الاحتلال كانوا إما ريفيون أو رحل باستثناء مناطق محددة ومعروفة تاريخيا كالجزائر وتلمسان و قسنطينة مثلا و التي كانت تحوي إقامة البايات في العهد العثماني. و بالإضافة إلى هذا فإن ارتفاع الأسر المعيشية في الحضر يعود أيضا إلى تحول بعض المناطق الريفية إلى حضرية واتساع المدن .

كما أن عدد الأسر و إعادة تكوينها يتأثر بكثافة الطلاق بالإضافة إلى الوفاة.

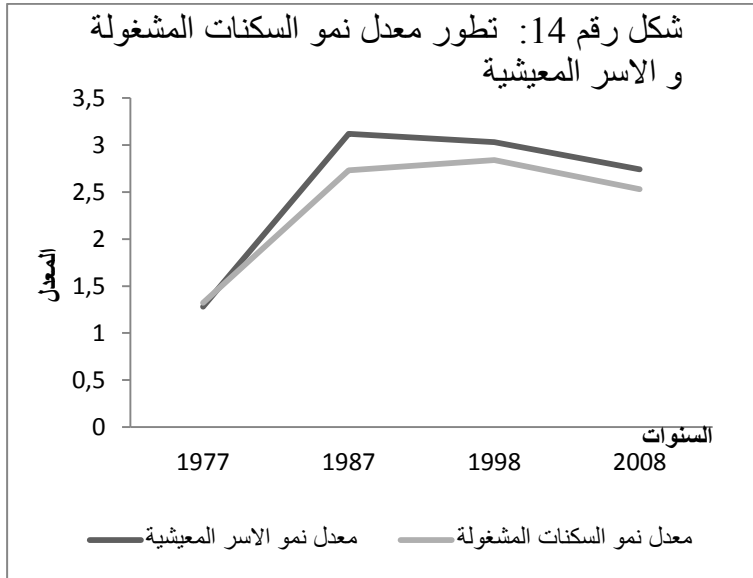


و الملاحظ كما في الشكل رقم 12 أنه حتى نهاية السبعينيات ظلت نسبة الأسر المعيشية في الريف أعلى منها في المدن لينعكس الأمر ابتداء من هذه الفترة و هي نفسها التي بدا فيها مشكل السكن يطرح بشدة في المدن حيث "...بدأ يتفاقم منذ 1977" (ONS : collections statistiques n°24) وهي أيضا السنة التي انتشرت فيها ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن وأطرافها.

جدول رقم 27: تطور عدد السكان و عدد الأسر المعيشية

السنة	السكان المشغولة	معدل النمو	الأسر المعيشية	معدل النمو	المعدل*
1966	1982100	-	2031167	-	1.02
1977	2290571	1.32	2333553	1.28	1.02
1987	2998972	2.73	3183137	3.12	1.06
1998	4081749	2.84	4425521	3.03	1.08
2008	5244347	2.53	5815158	2.74	1.11

المصدر: المصادر السابقة، * متوسط عدد الأسر المعيشية في المسكن الواحد



و من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة أن معدل نمو السكان المشغولة يبقى منذ 1987 أقل بكثير من معدل نمو الأسر المعيشية و هو ما يؤكد أن الأسر الجديدة المكونة في هذه الفترات و التي لا تستطيع الحصول على سكنات خاصة بها تضطر إلى البقاء ضمن العائلة

مساهمة في تكوين أسر ممتدة أو موسعة جديدة و الإبقاء على الموجودة سلفا و هو ما يمكن أن نفسر به الاستقرار المستمر رغم الارتفاع المتواصل و الطفيف لعدد الاسر المعيشية داخل المسكن الواحد . وقد يجرنا هذا إلى جعل السكن من إحدى أهم محددات نوع و تركيبة الأسر المعيشية في الجزائر و الذي يعتبر في نفس الوقت احد الأسباب الرئيسية في ارتفاع سن الزواج (Guetta et Megdiche 1990, Ouadah-Bedidi et Ouali, 2003) - Ouadah- (Bedidi et Lebugle-Mojdehi,2007) أي في بناء أسر جديدة. و بالإضافة إلى مدى توفر السكنات، يلعب نوعها و عدد الغرف أي مدى اتساعها دورا معتبرا في تحديد نوع الأسرة وخاصة حجمها.

3-تطور حجم الأسر الجزائرية:

نلاحظ تراجع نسبة الأسر ذات الحجم الضعيف مقابل ارتفاع في عدد الأسر من الحجم المتوسط وهو ما ينطبق على ارتفاع عدد الأسر النووية و تراجع الخصوبة فيها في حدود أقل من ثلاث أطفال في المتوسط. وتبقى الأسر ذات الحجم الكبير موجودة بكثرة بسبب وجود أكثر من أسرتين فيها و حتى آخر تعداد ظلت الأسر المكونة من 7 أشخاص فأكثر هي السائدة بنسبة تتعدى الثلث وتكاد تشكل نصف عدد الأسر منذ 1987 أين بدأت تتراجع لصالح الأسر متوسطة الحجم وكما هو معروف هي الفترة التي عرفت فيها الخصوبة البدايات الأولى لانخفاضها.ولكن إحصائيا يصل معامل الاختلاف إلى أكثر من 70% في سنتي 1966 و 2008 مما يدل على وجود تشتت كبير في حجم الأسر المعيشية فيهما وهو ما يعني أن الحجم المتوسط المعطى لا يعبر فعلا عن التوزيع الحقيقي للأفراد داخل هذه الأسر إذ نلاحظ أن أكثر من 66% من الأسر المعيشية سنة 2008 يفوق فيها عدد الأفراد 5.

يعود ضعف نسبة الأسر المكونة من شخص واحد إلى بقاء البالغين والعزاب خاصة ولفترة أطول مع أسرهم وسنعود إلى هذا النوع لاحقا.

جدول رقم 28: تطور حجم الأسر الجزائرية حسب مختلف التعدادات

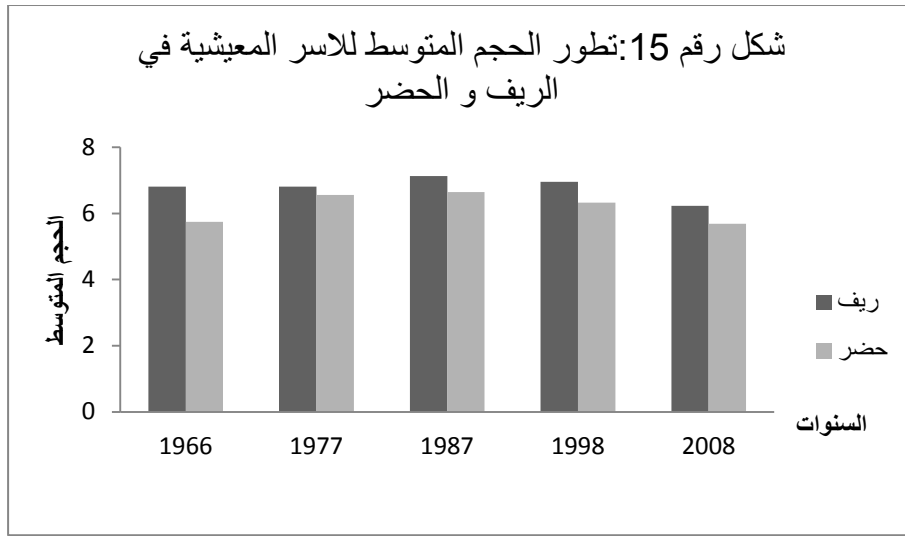
السنة	1	4-2	6-5	7فاكثر	الحجم المتوسط
1966	4.8	31.9	25.3	38.0	5.9
1977	3.9	25.8	22.0	49.3	6.6
1987	2.8	22.1	27.7	53.1	7.1
1998	2.3	29	32.2	41.0	6.6
2008	*9	**24.5	30.5	36	5.9

المصدر : التعدادات ، *تخص الأسر المعيشية المكونة من شخصين ، **المكونة من 3 إلى 4 أشخاص.

إن دراسة حجم الأسر المعيشية أي متوسط عدد الأفراد فيها يسمح بمعرفة مدى التغيرات التي مست هذه الأسر و أثرت بالتالي على عدد الأفراد و توزيعهم فيها. وعموما " تفسير متوسط حجم الأسر المعيشية ليس أمرا سهلا، في الواقع، هو محدد بتداخل [هذه]العوامل (Vandewalle .H.2000,p88) حيث يرتبط هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بعدة عوامل تؤثر فيها أهمها العوامل الديموغرافية المتمثلة خصوصا في تراجع الخصوبة الوفيات وارتفاع سن الزواج الأول واستعمال موانع الحمل و كذا الهجرة وعوامل اقتصادية كارتفاع البطالة وتفاقم مشاكل السكن والتي تؤثر بشكل ما على تكوينها و توسيعها.وأخرى اجتماعية وثقافية تتمثل في تنامي خاصة سلوكيات وقناعات تؤثر على الزواج والإنجاب.

كما أن هذا المؤشر يتأثر بشكل الأسرة المستمد من أعراف المجتمع و تقاليده الذي تنتمي إليه فمن خصائصها أن تكون موسعة أو مركبة يقتضيها التعدد مثلا(عدد الزوجات) أو الأنماط الاقتصادية (بقاء مثلا الأبناء لفترة طويلة قبل و بعد زواجهم وأبنائهم لأسباب اقتصادية) أو الاجتماعية (زواج الابن وبقائه يعني زيادة أفراد جدد في الأسرة وهم الزوجة والأبناء) و التي تفرض، في أحيان كثيرة ، تجميع الأفراد الذين تربطهم علاقة دم أو نسب أو مصاهرة و هو أمر مرتبط بطبيعة المجتمع التاريخية و التقليدية.و هذا من شأنه أن يكون سببا في تحديد حجم الأسرة.

وهذا ما يمكن ملاحظته عندما نقارن بين الريف و الحضر حيث في الريف لازالت الأعراف والتقاليد الاجتماعية سائدة و تشجع دائما على البقاء داخل الأسرة وبالتالي زيادة اتساعها عكس الحضر أين تفرض ظروفه الاجتماعية (السكن, التعليم , التأثيرات الثقافية...) و الاقتصادية (العمل و البطالة، التنقل، نمط العيش....) وعدم تحكم هذه الأعراف في حجم الأسرة بقدر ما تتحكم الظروف و الخصائص الحضرية للمدينة.



وحسب الشكل أعلاه نلاحظ أن الحجم المتوسط للأسر بدأ في الانخفاض تدريجيا منذ 1987 و في كلا المنطقتين وتقريبا بنفس الوتيرة و بفارق ضعيف رغم أن المناطق الحضرية خاصة الرئيسية منها أكثر تطورا و تعرف حراكا و تغيرا اجتماعيا هاما وأعمقا مقارنة بالمناطق الأخرى حيث يتراوح هذا الحجم في المتوسط بين 5.1 كقيمة صغرى (ولاية قالمة) و 8 كقيمة قصوى(ولاية الجلفة) و لكن بانحراف معياري ضعيف قدره 0.58. أي أن غالبية مناطق الجزائر يتراوح فيها متوسط حجم الأسر المعيشية بين 5 و 6 أفراد. وهو حجم يبقى مرتفع خاصة و أن الحضرية اعتبرت من الأسباب المؤدية إلى تشجيع الأسر الصغيرة (Locoh.T, 1988) .

كما نلاحظ أنه رغم الانخفاض المستمر والهام للخصوبة إلا أن الحجم المتوسط للأسر المعيشية بقي مرتفعا حتى أن ارتفاعه كان هاما بين 1977 و 1987 رغم انخفاض هام جدا لمتوسط عدد الأطفال في نفس الفترة. وفي الواقع لا يمكن بالضرورة الربط بين المؤشرين كون

متوسط عدد الأطفال يأخذ بالحسبان كل المواليد (الأحياء و الأموات) والحجم المتوسط للأسر يخص كل الأفراد الأحياء و المقيمين فيها.

جدول رقم 29: تطور الحجم المتوسط للأسر المعيشية ومتوسط عدد الأطفال.

م.ع.الأطفال	م.ح.الأسرة المعيشية	المتوسط السنة
8.36	5.9	1966
7.4	6.6	1977
5.29	7.1	1987
2.67	6.6	1998
2.81	5.9	2008

المصدر: انظر المصادر الإحصائية السابقة

كما أن تأثير الخصوبة على هذا الحجم لا يظهر فعليا إلا إذا كانت الأسر هي نفسها الأسر المعيشية ومن النمط النووي ، لان الأسرة التي نعتبرها أسرة معيشية كوحدة إحصائية للدراسة ونحسب على أساسها حجمها المتوسط لا تعني بالضرورة الزوجين وأطفالهما فقط (رغم أن هذا النوع يفوق ثلثي العدد الإجمالي من الأسر المعيشية) ما دام أنها تضم أفرادا وأسرا أخرى وهو ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه إذ رغم أن الخصوبة انخفضت تقريبا إلى الثلث حافظ الحجم المتوسط للأسر على مستوى عال مع ميله نحو الاستقرار أكثر رغم انخفاضه منذ 1987(وهو ما يؤكد الضعف الشديد لقيمة معامل الارتباط الخطي المقدرة بـ-0.074). وعلى العكس من ذلك يمكن إيعاز هذا الاستقرار المرتفع إلى ارتفاع معدل الحياة وتراجع الزوجية واللذان يسمحان على التوالي بارتفاع نسبة المسنين والبالغين داخل الأسر وفي الجدول الموالي تسمح تركيبة الحجم المتوسط للأسر وفق السن ، مع فرض أن البيانات المستعملة هي على قدر كاف من الصحة والدقة في توزيع السكان حسب أعمارهم حيث يصنف الأطفال في الفئة العمرية الأقل من 15 سنة و البالغين في الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 15 و 65 سنة وبعد هذه السن يعتبر الأشخاص مسنون. والجدول أسفله يبين أكثر آثار التحول الديموغرافي

على حجم الأسرة وتركيبها .حيث في الوقت الذي ينخفض فيه العدد المتوسط للأطفال يرتفع العدد المتوسط للبالغين والمسنين.

جدول رقم 30: تطور تركيبة الحجم المتوسط للأسر المعيشية واتجاهاتها بين 1966 و 2008¹

الاتجاهات				التركيبة				السنوات
الحجم المتوسط	مسنون 65 فأكثر	بالغون -15 64سنة	أطفال - 15سنة	الحجم المتوسط	مسنين 65 فأكثر	بالغين -15 64سنة	أطفال - 15سنة	
-	-	-	-	5.91	0.18	2.80	2.93	1966
+	+	+	+	6.70	0.26	3.48	3.21	1977
+	+	+	-	7.09	0.28	3.69	3.12	1987
-	+	+	-	6.57	0.29	3.90	2.38	1998
-	+	+	-	5.89	0.31	3.93	1.65	2008

المصدر حساب شخصي انطلاقا من توزيع السكان حسب الفئات العمرية الثلاث و عدد سكان الأسر المعيشية.

في الواقع لا يمكن أن نجزم أن هناك علاقة بين الوفيات و حجم الأسرة خاصة فيما يتعلق بتراجع وفيات الأطفال لان ذلك مرتبط أكثر في نفس الوقت بمستوى الخصوبة لأنه في الوقت الذي تنخفض فيه وفيات الأطفال و ترتفع الخصوبة يؤدي ذلك حتما إلى زيادة حجم الأسرة عن طريق ارتفاع عدد الأطفال فيها كما أن المؤشر المستعمل وهو المؤشر التركيبي للخصوبة يعتبر مؤشرا أنيا أي يخص مدة محددة هي سنة الملاحظة في حين خلال كل الفترات التي تتراوح بين 0 و 14 سنة للخصوبة مستويات مختلفة و في نفس الوقت مستويات وفيات الأطفال مختلفة أيضا وعلى هذا يكون التأثير غير مباشر. كما يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار ارتفاع أمل الحياة الذي أعطى فرصة أكثر لزيادة عدد البالغين والمسنين في الأسر و هذا ما يسمح باستقرار الحجم المتوسط للأسر.بالإضافة إلى ظاهرة الطلاق وإن كان من الصعب الحصول

1:في حساب تركيبة الحجم المتوسط أخذنا بعين الاعتبار السكان المقيمين في الأسر العادية والجماعية الذين صرحوا بأعمارهم و لهذا نلاحظ الاختلاف الطفيف في الحجم المتوسط المحسوب انطلاقا من العدد الإجمالي للسكان.

على بيانات دقيقة إلا أنه ولا اعتبارات اجتماعية وثقافية كانت المطلقة والى وقت قريب تعود إلى أهلها مصحوبة بأطفالها أين تتكفل بهم في كنف أسرتها واثر ذلك على حجمها وهو ما ينطبق أيضا على الأرملة و نخص بالذكر هنا النساء في الأعمار الشابة.

وهذا التراجع في عدد الأطفال لا يمكن إيعازه إلا إلى تراجع الخصوبة واستعمال موانع الحمل وتنظيم المواليد أو كما أشار Davis إلى اكتساب الأفراد قناعات فردية تتجه نحو انخفاض الخصوبة حتى وان اعترضت هذه القناعات أعراف و تقاليد المجتمع الذي يعيش فيه هؤلاء الأفراد. خاصة في المناطق الحضرية التي تصل فيها الخصوبة إلى مستويات جد متدنية بسبب ما تفرضه الحياة الحضرية والعصرية من متطلبات معقدة تستلزم أموالا باهظة لرعاية الأطفال من حضانة وتعليم وصحة ورفاهية. ولكن بمقارنة تطور مؤشر الخصوبة العامة مع الحجم المتوسط للأسر المعيشية لا يظهر اثر الخصوبة على هذا الحجم مما يعني أن الخصوبة تؤثر أكثر في حجم الأسرة النووية لان لعدد الأطفال دور كبير في تحديد حجمها.

وبصفة عامة يتراجع الحجم المتوسط للأسر مع مغادرة أو زواج الأبناء واستقرارهم خارج أسرهم مكونين أسرا جديدة كما يمكن بقاء هذا الحجم في مستويات مستقرة نتيجة ارتفاع العزوبية وارتفاع احتمال البقاء على قيد الحياة.

إحصائيا نلاحظ أن ارتفاع هذا المتوسط خلال كل الفترات يعود إلى ارتفاع عدد البالغين لأن عدد الأطفال في انخفاض مستمر منذ 1987 في حين يسجل المسنون في كل فترة تقريبا ارتفاعا طفيفا. أي يمكن على الأقل من خلال هذه التركيبة القول أن الخصوبة يمكن أن يكون لها بشكل ما تأثير على حجم الأسرة المعيشية ،حيث نلاحظ أنه في سنوات الانفجار الديموغرافي بين 1977 و1987 كان يشكل الأطفال دون 15 سنة تقريبا بين 48 و 44% من المتوسط الكلي لهذا الحجم لتصبح سنة 2008 حوالي 28% فقط بفعل تراجع الخصوبة طيلة هذه السنوات ورغم ارتفاعها الطفيف منذ 2001 ،وفي نفس الوقت فان نسبة الأطفال عرفت انخفاضا كبيرا بين 1987 و1998 و هي الفترة التي تراجعت فيها الخصوبة بشكل ملفت وهام(تصل قيمة معامل الارتباط بين الخصوبة و حجم الأطفال داخل الأسرة المعيشية إلى

(0.77). وهو ما سمح بارتفاع نسبة البالغين فيها من 47% سنة 1966 إلى 67% سنة 2008 و باستمرار نتيجة طبيعة المجتمع الجزائري الذي تحتضن فيه الأسر البالغين و لمدة غير محددة بعد الزواج و الإنجاب و عامة يمكن تفسير ذلك إلى التعليم الذي يستمر لسنوات طويلة و البطالة و كذا أزمة السكن . كما لا يمكن إغفال الدور المساعد الذي يقدمه البالغ خصوصا إذا كان الأكبر أو المعيل . كما يمكن ملاحظة توزيع هذه النسبة حسب الجنس ، فبسبب عدم زواج الإناث خاصة و الذي أصبح ظاهرة مقلقة فان عدد البالغين يتدعم ببقائهن في أسرهن . أما المسنون ، فتعرف نسبتهم ارتفاعا ثابتا رغم ضعفها و هو راجع كما اشرنا سابقا إلى ارتفاع متوسط أمل الحياة.

جدول رقم31: تركيبة الحجم المتوسط للأسر المعيشية وفق عدد العزاب

الحجم المتوسط للأشخاص 15 سنة فأكثر		العزاب		السنة
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
1.43	1.43	0.62	0.79	1987
2.10	2.13	0.87	1.09	2008

المصدر :حساب شخصي انطلاقا من توزيع سكان الأسر المعيشية وفق الحالة الزوجية

ومن خلال الجدول أعلاه ومقارنة بين سنتي 1987 و 2008 ،نلاحظ أن متوسط عدد البالغين من الذكور و من الإناث يتساوى في السنتين مع تسجيل ارتفاع هام يصل إلى حوالي النصف ، في حين شكل العزاب نسبة 55% عند الذكور و 43% عند الإناث سنة 1987 لتتخفف إلى 51% و 41% على التوالي سنة 2008 رغم الارتفاع الهام لسن الزواج الأول . ولعل ذلك راجع إلى استقرار معدلات الزواج وأيضا وصول عدد كبير من الأجيال وتراكمها والتي ولدت خاصة في مرحلة الانفجار الديموغرافي كما ذكرنا سابقا، وعموما تبقى هذه النسب هامة وهو ما يعني أن حوالي نصف البالغين داخل الأسر المعيشية هم عزاب .

4- تطور الأسر المعيشية حسب النمط وفق مختلف التعدادات:

إن تصنيف الأسر مرتبط بالأفراد و نوع العائلة (famille) التي تضمها كل أسرة معيشية حيث ظهر في تعدادا 1966 اثني عشر (12) نمطا وهو نفسه المعتمد في سنة 1977 حسب (1983) Benkhelil.R، أما في إحصاء 1987 : قسمت الأسر المعيشية إلى نوعين : أسرة +أشخاص آخرين من نفس القرابة و أسرتين(أو أكثر) مع أشخاص من نفس القرابة ،أي أن التمييز تمحور حول مفهوم الأسرة كوحدة بيولوجية ضيقة(الزوجين مع أو بدون أطفال عزاب) وجاء التصنيف في عشرة (10) أنماط وهي نفسها المستعملة في تصنيف 1998 ولكن مضاف إليها ثلاثة أنواع أخرى أهمها المشار إليها بـ'أخرى' دون أن يحدد معناها أو بنيتها(انظر التصنيف في كل تعداد في الملحق رقم 2) . ونظرا لكثرة الأنماط ، فإننا رأينا انه من الضروري اختصارها بما يناسب دراستنا والتي تحاول تتبع تطور البنية خاصة في شكلها النووي والممتد. وعليه فإن هذه الأنماط تصبح:

1- الأسرة الفردية : و هي أسرة معيشية من شخص واحد.

2- الأسرة النووية : و هي المكونة من زوجين فقط أو زوجين أو احدهما والأطفال العزاب.

3- الأسرة الممتدة : و هي المكونة من أكثر من أسرة نووية .

4- الأسرة الموسعة : و هي المكونة من أسرة نووية و أشخاص من خارج الأسرة.

إن المقارنة الزمنية والجغرافية لتطور أنماط الأسر المعيشية يسمح بربط التغيرات التاريخية والاجتماعية و الديموغرافية للسكان و أثرها على هذه الأسر و لكنه لا يمكننا بدراسة انتقالها من نمط إلى آخر لأن الأمر اعقد من أن نجد له الطرق والوسائل و نعرف المحددات و الأسباب المؤدية إلى هذا الانتقال و هو ما يعرقل التنبؤ بما ستؤول إليه هذه الأسر مستقبلا و الجدول أسفله يعطي تطور نسبة الأسر المعيشية حسب النمط في كل التعدادات منذ 1966 .

تبقى الأسر النووية هي السائدة في المجتمع الجزائري منذ 1966 بنسبة تجاوزت النصف وظلت في ارتفاع مستمر مقابل تراجع عدد الأسر الممتدة و الموسعة و التي تبقى

تشكل رغم ذلك نسبة معتبرة و هو ما يعني أن نووية الأسر ليست ظاهرة جديدة ولكن الملفت للانتباه و هو تراجع الأسر الكبيرة . و رغم أن ما يميز المناطق الحضرية هو سيادة الأسر النووية إلا أن الملاحظ أنها تتواجد بنسب اكبر في المناطق الريفية مقارنة بالأنواع الأخرى حيث يكاد الفارق النسبي بين المنطقتين يتلاشى خصوصا في السنوات القليلة الماضية وهذا ما يدحض فكرة أن التحضر سببا هاما من أسباب نووية الأسر كما أشارت إليها البنائية الوظيفية . و يمكن ملاحظة ان نسبتها في الريف تزيد عنها في الحضر ابتداء من 1998 مقابل انخفاض نسبة الاسر الموسعة والممتدة كما هو ملاحظ سنة 2002 . وقد يعكس هذا اثار الوضع الاجتماعي و خاصة الاقتصادي المتردي للأفراد في المناطق الحضرية و الذي يمنعمهم من تأسيس اسر مستقلة عن ذويهم .

جدول رقم32: تطور البنى الأسرية وفق التعداد و الأنماط

التعداد	فرد واحد	بدون اسرة	نووية	موسعة	ممتدة	المجموع
1966	حضر	6.14	1.48	61.3	14.14	16.94
	ريف	3.92	0.91	58.12	12.90	24.15
	الجزائر	4.81	1.14	59.39	13.40	21.27
1977	حضر	3.64	1.23	59.08	17.76	18.29
	ريف	3.51	0.92	58.58	13.73	23.26
	الجزائر	3.56	1.05	58.79	15.39	21.21
1987	حضر	3.73	0.94	65.99	10.94	18.40
	ريف	2.75	0.55	64.24	9.14	23.26
	الجزائر	3.25	0.75	65.14	10.07	20.80
1998	حضر	2.32	0.72	70.88	10.40	13.60
	ريف	2.41	0.52	71.33	9.36	14.33
	الجزائر	2.36	0.64	71.06	9.99	13.89
*2002	حضر	1.1	0.31	73.2	10.37	14.37
	ريف	0.81	0.31	76.3	8.52	13.75
	الجزائر	0.9	0.26	74.4	9.65	14.14

المصدر: Hocine.A et Amokrane .F: Mutations de la structure familiale en Algérie .MSF(2000-2001) pp17-50, La revue du CENEAP, analyse et prospective n°27,2003.p49.*حساب شخصي انطلاقا من مسح 2002 في ظل غياب نتائج إحصاء 2008 الخاصة بتصنيف الأسر.

في المجتمع الجزائري كما في معظم المجتمعات العربية ، حتى وان تراجعت الأسر الموسعة لحساب الأسر النووية إلا أن هذه الأخيرة لا تشبه تلك السائدة في المجتمعات الغربية حيث لازال أفرادها مرتبطين بالأسرة الأم خاصة أسرتي الزوجين و أقربائهما.

4-1-أسر مكونة من شخص واحد:

إن هذا النوع من الأسر يسود أكثر في المجتمعات الغربية بسبب خصوصياتها الثقافية من جهة وبسبب وجود عوامل مساعدة على ذلك خاصة المتعلقة بالسكن وظروفه والتي تسمح بتواجدها بشكل كبير جدا . في حين في المجتمعات خاصة العربية ذات الخصوصيات الثقافية والاجتماعية المبنية على التكافل والتضامن و العلاقات العائلية نجد عوامل لا تشجع على وجود هذا النوع من الأسر، فالبالغ حتى و إن تزوج يمكن أن يبقى لفترة طويلة وربما مدى الحياة مع عائلته كما أن التسهيلات المتعلقة بالسكن و ما شابهها والتي يتمتع بها الأفراد في الغرب ليست مطلقا متوفرة في هذه المجتمعات .

و وجود هذا النوع من الأسر مرتبط كثيرا بظاهرة الهجرة خاصة لأسباب العمل وهي رغم ذلك تبقى أسبابا مؤقتة . ولو عدنا إلى توزيع هؤلاء الأفراد حسب الجنس والحالة الزوجية لامكن ملاحظة أن هذا النوع من الأسر ليس بمحض إرادة اغلب أفرادها فهو إما نتيجة طلاق أو ترميل خاصة بالنسبة للنساء أو بشكل اقل الهجرة والعمل للرجال خاصة لدى العزاب وهذا ما يفسر ارتفاع عددهم نسبيا في المناطق الحضرية مقارنة بالريفية. كما نلاحظ أن هذا النوع من الأسر و التي لا تصل نسبتها إلى 3% مشكل في غالبيتهم من نساء إما أرامل أو مطلقات في حين عند الرجال أغلبيتهم عزاب . وهذا ما يؤكد ايضا مسح 2002، حيث وجدنا ان حوالي 92% من الاشخاص الذين يسكنون بمفردهم ،ينعدى سنهم 65سنة :60% منهم ارامل يشكل النساء 75% من المجموع الكلي اغلبهن ارامل (حوالي71%).

و يمكن مما سبق استنتاج أن الشخص الذي يعيش بمفرده يشكل استثناء و أمرا نادرا في المجتمع الجزائري و رغم أن هناك ارتفاعا في استقلالية الأسرة النووية (خاصة الاستقلالية

المادية) إلا أن أفرادها لا يتمتعون بذلك و هو ما يفسره بقاء العزاب مهما طالت عزوبيتهم (ذكورا أو إناثا) داخل أسرهم دون أن يلجئوا إلى تأسيس أسر منفردة كما يحدث في دول الغرب و هو ما يعني استمرار بعض القيم العائلية التي تميز المجتمع الجزائري والمتمثلة أساسا في التكافل ، كما أن السياسات السكنية توجه خاصة إلى الأسر المكونة من أكثر من فرد والمعنية أكثر هي تلك التي يكون فيها الأزواج مع أطفالهم و لا تعني العزاب إلا ما كان من بعض البرامج السكنية الحديثة التي تحاول احترام الحد الأدنى من نسبة السكنات المخصصة لفئات شابة .

4-2- الأسر النووية:

إن زيادة عدد الأسر النووية من سنة إلى أخرى ليس مرده فقط إلى تكوين أسر جديدة بفضل الزواج أو إعادة الزواج و لكن أيضا إلى خروج الزوجين عن الأسرة الممتدة وهو نفسه السبب الذي يؤدي إلى تراجع هذا النوع من الأسر .

وتختلف أسباب نووية الأسرة حسب مختلف الدراسات بين الأسباب الاقتصادية والثقافية ورغم أن الأسرة النووية كانت موجودة وجود المجتمع البشري حيث يراها Todd .E,2011 أنها النمط الأول و العالمي منذ القديم و ليست نتيجة تطور الأسرة الموسعة أي أنها كانت قبل النموذج الممتد أو الموسع والذي كان السائد لفترة طويلة جدا إلا أنها حديثا أصبحت النمط الأكثر انتشارا . و تتطوي فكرة Parsons .T التي حاولت تفسير تغير الأسرة في ظل التحديث إلى أن الأسرة النووية هي نتيجة انتقال المجتمع التقليدي الزراعي إلى مجتمع حضري عصري يفرض هذا النوع من الأسر مقابل تراجع الأسر الممتدة . ورغم الانتقادات التي وجهت إلى هذه الفكرة ، كما رأينا سابقا ، إلا أن جزءا من فرضياتها يمكن أن يتحقق في الجزائر حيث "غداة استقلال الجزائر ،أدت سياسة الحكومة إلى توسيع العمل بالأجر، السكن الاجتماعي ذي النمط الغربي و تدعيمها للمنتجات الاستهلاكية شجعت على تكوين الأسر المصغرة على حساب الأسرة الموسعة " (K. Kateb, 2008a., p14) ولكن هناك من يرى أن "الحضرية التي

زادت من الحركة الجغرافية للسكان والتي طرحت كإحدى الأسباب الرئيسية لنووية الأسرة ، هي فرضية تأكدت جزئيا في الجزائر أين لاحظنا توسعا للأسر" (Haider .M.1985,p20).

و في دراسته حول علاقة التحضر ببنية الأسرة توصل الباحث (Guetta .M (1991) إلى نتيجة مفادها أن الأسرة تشهد مراحل متغيرة تبدأ بالتفكك في بداية هجرة الأشخاص إلى المدن الكبرى، ثم تعاود بنيتها شيئا فشيئا و كمرحلة أخيرة تتطور حسب مدة الإقامة في هذه المدن. أي أن أسرة المهاجر تعرف دورة حدد مراحلها كالآتي:

1-/النووية: حيث يغادر الشخص (الأعزب أو المتزوج) أسرته الأصلية محدثا فيها نقصا و...زيادة في عدد الأسر المكونة من شخص واحد أو من زوجين على الأكثر في المدينة التي قدم إليها.

2-/إعادة التكوين: بعد عشرية أو عشرينين نلاحظ تراجع في عدد الأسر المكونة من شخص واحد مقابل زيادة في عدد الأسرة الموسعة أو الممتدة و الناتج عن استقدام باقي الأفراد.

3-/الاتساع: ثم تتواصل إعادة إنشاء الأسر الموسعة مع التقادم في الإقامة في المدن.

4-/الاستقرار :وهي آخر مرحلة .

كما يضيف أن "نووية الأسر المعيشية هي نتيجة مرحلية الهجرة (في السنوات الأولى للهجرة) أكثر من تأثير الحضرية والاندماج في المدينة" (Guetta.M.1991,p59) وهو ما ذهب إليه أيضا في دراسة سبقت هذه مع Megdiche. C 1990 حيث وجد أن "الاندماج في المدينة ليس له اثر على نووية الأسر المعيشية ولكن يؤدي إلى اتساعها بعد مرحلة انتقالية من التفكك" (guetta.M et Megdiche.C.1990,p97) .

وهنا تظهر أهمية تأثير الظواهر الديموغرافية على نمط الأسرة و المتمثلة أساسا في الهجرةولعلنا بهذا يمكن القول أن نووية الأسرة الجزائرية (من ناحية الكثافة بسبب وجودها مسبقا ودائما) بدأت مبكرا و مباشرة بعد الاستقلال بتزايد حدة الهجرات الداخلية نحو المدن

والتي تعتبر من أولى الأسباب المؤدية إلى ذلك و لو ظاهريا مع وجود مراحل انتقالية تتراوح بين التفكك والاتساع أو إعادة التجميع ثم التفكك بفعل الأقدمية في الحضر.

كما أن ظاهرة الوفاة لا تقل أهمية في إعادة تكوين النمط النووي حيث أن "...عددا كبيرا من الأسر الموسعة تكونت من اسر بيولوجية و أشخاص آخرين عامة الأجداد ، بما يسمح بفرض أن هذا النوع من التنظيم مؤقت ، لتعود الأسرة من جديد نووية بمجرد وفاتهم " (benkhilil.R.1983,p312) وهو ما يمكن أيضا أن ينطبق على ظاهرة الطلاق الذي يعمل على تغيير نمط الأسرة سواء في أسرة التوجيه أو أسرة الزواج . فقد تختفي الأسرة النووية في هذه الحالة و ينتج عن عودة المطلقة خاصة إذا كان لها أطفال تغيير نمط أسرتها التي تعود إليها لتكون أوسع مما كانت عليه قبل عودتها . وهذا عكس الزواج الذي يؤثر تقريبا بنفس الشكل و لكن على أسرة الزوج التي تستقبل زوجة و من بعدها أطفال يعملون على اتساع هذه الأسرة ما لم يفرد الزوج بأسرته . كما "أن الإيديولوجية التي توافقت مع الأسرة الحديثة أصبحت موجهة نحو الاستقلال الذاتي للأسرة الزوجية الصغيرة بحيث لم تعد 'البنوة' شكلا من أشكال الادخار أو الاستثمار في المستقبل ، ولم تعد 'الأبوة' بالتالي شكلا من أشكال التامين و الضمان بقدر ما أصبحت نوعا من التضحية" (Dinkel.R.1994,p370) منقول عن :السيد عبد العاطي السيد .(1999، ص118).

جدول رقم33: تطور نسبة الأسر النووية حسب نوعها بين 1977 و 2002

نوع الأسرة النووية	1966	1977	1987	1998	*2002
زوجين و أطفالهما العزاب	46.1	48.26	55.71	61.09	64.5
زوجين فقط	5.86	4.67	3.68	3.67	3.1
أحد الزوجين و أطفاله العزاب	7.32	5.85	5.75	6.29	6.8
-أب و أبنائه	-	-	12.35	8.48	9.0
-أم و أبنائها	-	-	87.64	91.52	91.0

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم31.* حساب شخصي من مسح2002

إن السرعة التي يعرفها الأفراد في تبني الأفكار و الثقافات الجديدة تعمل على تشجيعهم على الاستقلال في اسر حدودها السكنية ضيقة لا تشمل إلا الزوجين وعدد قليل من الأطفال

حتى يتحاشون التصادم فيما بينهم نتيجة الاختلاف في هذه الأفكار و هكذا فإنهم يمارسون حرياتهم الفردية في أسرهم و يتفادون مقابل ذلك ما يحد منها في أفكار الأسرة الكبيرة .

و أكثر الأسر النووية التي تأخذ مجالا واسعا من اهتمامات الاجتماعيين و الحقوقيين والديموغرافيين هي الأسرة الأحادية الوالد خاصة من جهة الأم و التي تفوق نسبتها 90% من مجموع الاسر من هذا النوع. و هذا النوع من الأسر كان في الماضي نتيجة وفاة احد الزوجين وعددها قليل بسبب إعادة الزواج المباشر للأرمل(ة) و الذي كان سائدا في تلك الفترة ، لكن حاليا هذا النوع من الأسر أصبح مرتبطا وبشكل خطير بظاهرة الطلاق خاصة بالنسبة للمرأة نظرا لتفاهم هذه الظاهرة و التي عززتها القوانين المعدلة و لعل اهمها تسهيل عملية الخلع بالنسبة للمرأة وضرورة تنازل المرأة المطلقة عن حضانة اطفالها اذا ما رغبت في اعادة الزواج. بالإضافة إلى وجود ظاهرة جديدة من حيث كثافتها في المجتمع الجزائري و هي ظاهرة الأمهات العازبات و إن كان عددهن غير معروف رسميا فإننا لا ننكر وجودهن كما لا يمكن إثبات عددهن الحقيقي وهي ظاهرة و إن كانت غير مرغوب فيها لاعتبارات دينية واجتماعية إلا أنها موجودة وجديرة بدراستها خاصة ميدانيا لعلاقتها ببنية ونوع الأسرة الذي تشكله أو تعيش فيه.

4-3- الأسرة الممتدة و الأسرة الموسعة :

إن تراجع هذا النوع من الأسر يعود إلى استقلالية الأبناء ماديا حيث كانوا هم المسؤولون عن كفالة آبائهم وهؤلاء حاليا يتمتعون بدخل يتمثل في التقاعد وتراجعها يعود تقريبا إلى نفس الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسر النووية و من أهمها التصنيع الذي قد "يؤدي [...] دوره الكبير في تغيير الأسرة من ممتدة إلى نووية حيث أن الأسرة النووية تتلاءم في المجتمع الصناعي أكثر من الأسرة الممتدة" (إحسان محمد الحسن. 1986. ص93).

ولعل أكثر ما كان يشجع على وجود هذا النوع هو نوعية المساكن التقليدية التي كانت تتميز بالامتداد (الحوش) و تجاوزها مع بعضها البعض بما يسمح بوجود تقارب و تعايش مع كل أفراد العائلة الكبيرة ، لكن ازدياد رقعة المناطق الحضرية و ما تتميز به السكنات الحضرية الحديثة و التي تبنى على النمط الأوروبي أو على شكل منازل ضيقة في اغلب الأحيان لا يفوق فيها

عدد الغرف أربع تحد من وجود عدد كبير من الأفراد داخل المسكن الواحد كما هو الحال في السكنات التقليدية وبالتالي فإن هذا يشجع على تواجد الأسرة النووية و بالمقابل قد يكون لمشكل السكن وتفاقمه اثر على استمرار الأسر الممتدة والموسعة حيث يتحتم على الأبناء المتزوجون البقاء معهما وهو ما يشجع على بقاء النموذج الممتد والموسع .

يرى أكثر علماء الديموغرافيا (Davis . K (1956) , Davis . K et Black. J (1955)) أن الأسرة الممتدة تشجع على ارتفاع الخصوبة نظرا لما يميز أفرادها من التعاون والتضامن حيث " يرى Davis. K (مصطفى خلف عبد الجواد. 2009، ص187) أن الأسرة الممتدة تشجع على ارتفاع الخصوبة للأسباب التالية :

- 1- التكلفة الاقتصادية لرعاية الأطفال لا تقع بشكل مباشر على الزوجين ، بل هي مسؤولية الأسرة المشتركة التي تقوم على الاقتصاد المشترك .
- 2- إن مسؤولية رعاية الطفل تتوزع على أفراد الأسرة الممتدة وبالتالي لا يوجد صراع بين وظيفة الأمومة و الوظيفة الاقتصادية للزوجة .
- 3- انخفاض السن عند الزواج لأنه ليس هناك ما يدعو في ظل أوضاع الأسرة الممتدة لان يكون الزوج قادرا على إعالة أسرته و أولاده قبل الزواج.
- 4- إن التأكيد على التضامن القرابي يدفع إلى شيوع الزواج.
- 5- إن الزوجة تندفع إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال في سن مبكرة لان الإنجاب يدعم مكانتها الاجتماعية في الأسرة الممتدة.
- 6- إن الزوج يندفع إلى الإنجاب أيضا لما له من وظائف اجتماعية واقتصادية للأسرة الممتدة".

ولو ناقش النقاط السابقة ومدى تطابقها مع الوضع الحالي في المجتمع الجزائري لأمكننا استخلاص أنها تناسب وضعا قديما تميز فيه المجتمع بظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية خاصة ، و ما إن تغيرت هذه الظروف حتى انعكست على هذه الخاصيات التي تميزت بها الأسرة الممتدة وبدأت تفقدها شيئا فشيئا.فبداية بتعدد الأوضاع الاجتماعية و في مقدمتها

البطالة وضعف الدخل والقدرة الشرائية المصاحبة لارتفاع تكاليف العيش إلى تغيير العلاقات داخل الأسرة وظهور النزعة الفردية وارتفاع الزواج الخارجي و سن الزواج ، وارتفاع التعليم عند المرأة وخروجها للعمل وغيرها من التغيرات والعوامل التي يمكن أن تحول دون توفر هذه الخصائص حاليا ومستقبلا باستثناء بعض الحالات التي نجدها فيها كتكفل الأهل بأطفال المرأة العاملة حتى أننا نجد أن هناك من يشجع المرأة العاملة على الإنجاب مادام أنها تعيش بين أهل زوجها وهو ما يسمح بتوفر من يتكفل برعايتهم في غيابها دون أن يكلفها الأمر عناء البحث عن حاضنة والدفع من أموالها لذلك. ولكن، رغم كل هذه التحولات إلا ان الجزائريين لا زالوا يحبذون العيش في نفس المجموعة السكنية ، حيث صرح بذلك 76% من المبحوثين في مسح MSF2000 منهم 69.7% بسبب رغبتهم في ذلك و 22.4% بسبب التضامن الموجود بين أفراد العائلة .

ونذكر في الأخير أن هناك نوع آخر من الأسر الذي لا يقل أهمية في معرفة آثار الظواهر الديموغرافية (الترمل و الطلاق) على بنية الأسر والمتمثلة في الأسر المركبة وهو نمط شائع بكثرة في الدول الغربية و هي المشكلة عادة من زوجين لكل منها أو لأحدهما أطفال من زواج سابق ومن زواجهما معا (تعرف أيضا بالأسرة الفسيفساء *mosaïque*). و في الواقع لا توجد بيانات متوفرة عنها ولا دراسات تعرضت لها لصعوبة الوصول إليها.

5- الخصائص العامة لأرباب الأسر المعيشية في الجزائر:

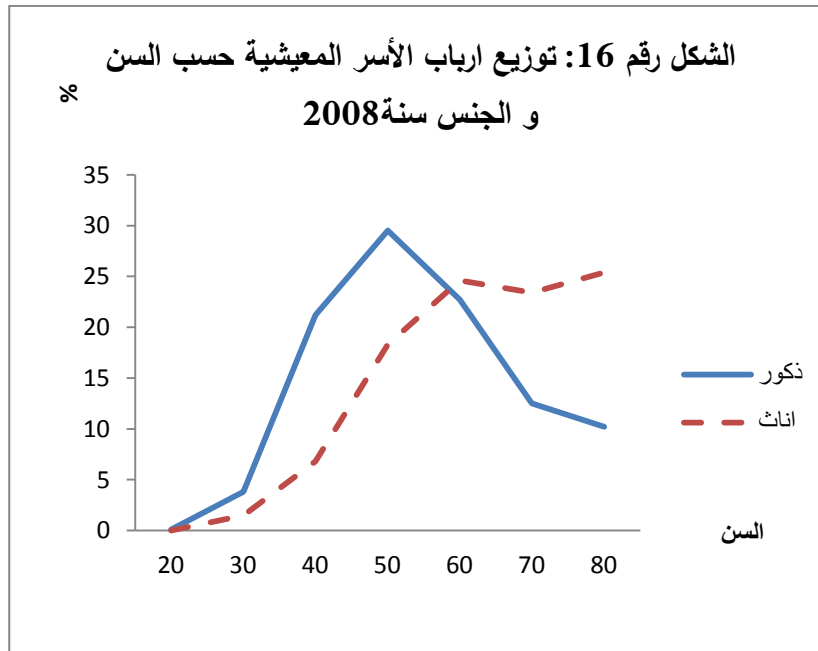
يعرف رب الأسرة المعيشية في الإحصاء الجزائري انه "شخص (رجل أو امرأة) مقيم يحكم و يقرر عامة استعمال الدخل و يعترف به رب الأسرة من طرف أفراد الأسرة المعيشية أو الشخص الذي يصرح بذلك" أي انه لا يمكن أن يكون بالضرورة هو من يوفر هذا الدخل و لهذا فإننا نجد في أحيان كثيرة أن الأب أو الأم من يحملان هذه الصفة رغم أنهما لا يعملان وبالتالي فرب الأسرة المعيشية يأخذ الخاصية البيولوجية في كونه من الأسرة المعيشية لو عدنا

إلى تعريفها كما يأخذ الخاصية الاقتصادية في التصرف في الميزانية فقط و ليس بالضرورة إجبارية أن يكون هو من يوفرها.

جدول رقم 34: توزيع أرباب الأسر المعيشية حسب السن والجنس

2008		1984		السنة
ذكور	إناث	ذكور	إناث	السن
0.0	0.1	0.18	0.7	أقل من 20
1.5	3.8	2.10	7.73	29-20
6.8	21.2	16.04	25.51	39-30
18.3	29.5	26.76	26.23	49-40
24.6	22.7	31.67	19.81	59-50
23.4	12.5	15.93	13.44	69-60
25.4	10.2	7.12	9.2	70 فأكثر

المصدر: M.O.D1984, RGP2008



ويعتبر الجنس و السن من أهم المتغيرات في تحديد أهمية رب الأسرة المعيشية ، فالمعروف انه في المجتمع الجزائري كلما كان سن الشخص اكبر كلما كان وضعه فيها ذو أهمية كبيرة مقابل اعتبارات أخرى كالمؤهل العلمي أو المادي و اللذان لا يقلان أهمية عن السن كما فنسبة أرباب الأسر المعيشية ترتفع كلما ارتفع السن والتي تبدأ غالبا من 30 سنة عند كلا الجنسين (السن المتوسط يقدر بـ و لعل ذلك راجع إلى ارتفاع سن الزواج وحسب الجنس

فللذكر حظ أوفر في ذلك. لكن مع مرور الزمن و نتيجة خاصة للتغيرات الديموغرافية والاقتصادية ، نلاحظ أن نسبة أرباب الأسر من النساء و رغم ضعفها إلا أنها تسجل ارتفاعا متواصلا لأسباب مختلفة تتعلق بتغير بنية الأسرة من جهة ولأوضاعها داخل المجتمع من جهة أخرى.و يمكن أن تختصر هذه الأسباب فيما يلي :

- نتيجة لتغير البنية العمرية والجنسية للسكان بسبب التحول الديموغرافي نلاحظ تراجعاً متواصلاً لعامل الذكورة (rapport de masculinité) عند البالغين وهو ما يعني انخفاض في عدد الذكور المؤهلين لأن يكونوا في سن تسمح لهم بأن يكونوا أرباب أسر و يتمتعون بصلاحيات ذلك ، مقارنة بعدد الإناث أي هناك اضطراب و عدم توازن بينهما. وديموغرافيا هذا الاضطراب مرده أساسا إلى الوفيات المرتفعة للذكور (نلاحظ تحسنا كبيرا في أمل الحياة عند الإناث دائما مقارنة بالذكور) كما أن الهجرة تخص بشكل أوسع الذكور .

- لا تكون المرأة ربة أسرة إلا في حالات استثنائية ترتبط خاصة بتفكك الأسرة نتيجة وفاة الزوج أو طلاقها و اللذان يبقيان السبب الرئيسي لان تصبح المرأة ربة أسرة معيشية عكس الرجال الذين يكتسبون هذه الصفة بمجرد زواجهم..فبالنسبة للترمل مثلا، التحسن الملاحظ في أمل الحياة عند النساء يسمح بوجود عدد متزايد من الأرمال خاصة في الأعمار المتقدمة و هو ما يسمح بان 'ترث' الأرملة صفة رب الأسرة عن زوجها المتوفى.و هو ما يؤكد الجدول رقم34 والذي يبين أن نسبة أرباب الأسر إناث ترتفع بارتفاع أعمارهن وتزيد كلما كن أرمال أو مطلقات.كما أن النساء تضطلعن بإدارة شؤون الأسرة في الغياب الطويل والمستمر لأزواجهن .

جدول رقم35: توزيع أرباب الأسر حسب الحالة الفردية والإقامة

الحالة الفردية	حضر	ريف	المجموع
نشيط(ة)	65.7	74.1	69.0
ماكثة في البيت	5.5	4.0	4.9
متقاعد/منحة	25.2	17.2	22.0
غير نشيط(ة)	3.5	4.7	4.0

المصدر: EASF 2002

و لا يرتبط الفرد بممارسته لأي نشاط اقتصادي ذو دخل للأسرة لأن يكون سببا في كونه ربا لهاما دام أن منهم نساء ماكنات في البيت لا يعملن أو أشخاص لا يمارسون أي نشاط(انظر الجدول السابق).

- رب أسرة امرأة :

حتى وقت قريب كان يعيل الأسرة و يهتم بشؤونها الاقتصادية، تقريبا كل الأسر المعيشية، رجل و هو المنوط بهذه المهمة لأنه كان الوحيد القادر على العمل و بالتالي إعالة كل أفراد عائلته. و لكن مع تطور المجتمع و ما يشهده من تحولات عميقة أصبح للمرأة دور كبير في إعالة أسرتها أو مساعدة رب الأسرة بشكل مباشر في ذلك خاصة مع تنامي ظاهرة المساواة بين الجنسين و دخول المرأة للعمل بشكل مكثف خاصة مع تزايد الأسر أحادية الوالد و المكونة أساسا من أم و أطفالها نتيجة الترمل و الطلاق و عدم إعادة زواج المرأة في هاتين الحالتين حيث كانت المرأة في هذه الحالة تلجا إلى أسرتها أو تبقى تحت وصاية أسرة زوجها ولكن هذا الأمر تراجع كثيرا حتى أصبح في حالات كثيرة يرفض أهل الزوجة التكفل بأطفالها خصوصا عند طلاقها .

جدول رقم 36:نسبة الأسر المعيشية التي تسييرها امرأة

السنة	حضر	ريف	المجموع
1987	11.8	7.0	11.0
1998	12.4	7.8	11.6
2002	14	7.0	11.5
2008	11.7	6.6	

المصدر: الإحصاءات الواردة في الجدول

و الواقع أن ارتفاع عدد الأسر التي تعيلها امرأة ينم عن تغير اجتماعي جذري يمس خاصة وضع المرأة ليس فقط في أسرتها و اثر ذلك على علاقاتها داخلها و لكن وضعها في المجتمع ككل و مدى تقبله لذلك.و مهما كانت الأسباب المؤدية إلى ذلك فإننا يمكن أن نختصرها في الآتي:

-لا يوجد ذكر بالغ يتولى إعالة الأسرة

-الطلاق و الترميل مع غياب إعادة زواج المرأة يفرض عليها إعالة نفسها و أسرتهما وهو ما تؤكدته بيانات الجدول رقم 37 أين نلاحظ أن أكثر من ثلثي ربات الأسر هن أرامل ذلك أن الرجال يتزوجون نساء اقل منهن سنا و عادة بفارق معتبر، و بنسبة اقل المطلقات إذ عادة الأرامل يكن في أعمار متقدمة و مع تحسن متوسط أمل حياتهن ولهذا فان عددهن يفوق بكثير عدد المطلقات و هو أيضا ما يؤكدته متوسط عمر النساء ربات اسر و المقدر بـ 60 سنة تقريبا.

جدول رقم 37:توزيع النساء أرباب اسر معيشية حسب الحالة الزوجية 2008

الحالة الزوجية	حضر	ريف
عازبات	5.1	4.7
متزوجات	11.8	12.2
مطلقات	14.7	12.9
أرامل	68.2	70.1

المصدر:RGPH2008

-يمكن أن يكون هناك بالغ قادر على العمل و لكن البطالة و تراجع حظوظ العمل في الكثير من الوظائف تحتم أن تنوب عنه المرأة العاملة في أسرته.

و لكن رغم هذا الارتفاع إلا أن نسبة الأسر التي تعيلها امرأة يبقى ضعيفا و تقريبا مستقرا ما دام أن قيمة الزيادة تكاد تكون غير مكترث بها نظرا لضعفها حيث أنه "مثل كل المجتمعات العربية الإسلامية ، لا تعتبر المرأة عائلا للأسرة المعيشية إلا إذا لم يكن هناك ذكر بالغ. و هذا يعني انه حتى ولو كانت الأسرة المعيشية معالة اقتصادية من قبل امرأة فان هناك احتمال كبير أن يصرح احد الأفراد البالغين من الذكور بكونه ربا لهذه الأسرة المعيشية". (Yaakoubed.A.2000,p27) و هذا يعني أن هذه النسب بعيدة عن الواقع .

وتقلد المرأة لتسيير الأسرة المعيشية قد يسمح بوجود آثار على سلوكها تجاه بعض القضايا الديموغرافية المتعلقة بأسرتها،فانطلاقا من فرضية انه " تعتبر إدارة أسرة معيشية من قبل امرأة عاملا مشجعا على زيادة الطلب على وسائل منع الحمل و زيارة المراكز الصحية " وجد الباحثان F Bakass et G.Beninguisse(2001) في دراسة مقارنة بين الكامرون

والمغرب وجدا أنه " في المغرب ، الطلب على وسائل منع الحمل مرتفع نسبيا لكن مع ارتياد ضعيف للمراكز الصحية. أما في الكامرون فينعكس الأمر ، حيث ارتياد المراكز الصحية يتم بشكل مكثف مقابل انخفاض كبير للطلب على وسائل منع الحمل". أي انه رغم هذا الاختلاف فان هذا الأثر موجود والمعروف أن مستوى الطلب على موانع الحمل و ارتياد المراكز الصحية من قبل النساء له علاقة بالولادات و الوفيات خاصة الرضع وهما بدورهما لهما علاقة وثيقة بالأسرة خاصة الحجم و البنية.

6- الأسرة المعيشية الراحلة

نادرة تلك الدراسات و المسوح التي تعنى بهذا النوع من الأسر، حيث تعذر علينا الحصول على المتوفر منها و لذا فان هذا النوع ورد في هذه الدراسة من باب الإشارة إليها لكونهم جزء من سكان الجزائر الذين عرفوا بدورهم تغيرات سوسيوديموغرافية هامة، معتمدين فقط على البيانات الإحصائية المستقاة من الإحصاءات العامة للسكان. والذي يخصص له استمارة خاصة تعكس طبيعة الحياة التي يعيشها الرحل و تقتضي تفقدهم و تفرقهم على مناطق واسعة من الوطن و على فترات دورية وموسمية مستمرة وهو ما يفسر صعوبة دراسة هذا النوع من الأسر المعيشية ديموغرافيا . و هؤلاء السكان يتمركزون في مناطق محددة في أعالي الهضاب حيث تصل نسبتهم إلى 70% في ست ولايات هي: الجلفة، البيض، الوادي، النعامة ، تمنغاست و الاغواط حسب إحصاء 2008.

و الواقع أن أول مسح اهتم بهذا النوع من الأسر في الجزائر يعود إلى 1968 (Enquête sur le nomadisme 1968) وعلى ضوء نتائجه تطرقت القليل من الدراسات لوضعية الرحل في بعض المناطق الخاصة بهم ، كما تعود أحدث دراسة (حسب ما استطعنا الوصول إليه وللأسف لم يشر إلى سنة إجرائها) للمركز الوطني للدراسات والتحليل من اجل السكان والتنمية (CENEAP.2001,n°23) ، و هي دراسة سوسيوديموغرافية مستقيضة عن 5519 أسرة معيشية في كل من ولايتي الجلفة والاعواط في حين تبقى الدراسات الانتروبولوجية و التاريخية هي الأكثر اهتماما بهم منذ ظهور مقدمة ابن خلدون و التي أسهب صاحبها في وصفهم وذكر خصائصهم و نمط حياتهم بالإضافة إلى وجود دراسات أخرى اهتمت بالرحل في إطار الثروة

الحيوانية أو المشاكل المناخية التي تعاني منها المناطق الصحراوية و لكنها تفتقر الى بيانات ديموغرافية مفصلة عنهم . ورغم أن الكثير من البيانات الهامة يمكن استقضاؤها من مختلف الإحصاءات الوطنية إلا أن أكثر المنشورات التي تلي كل إحصاء تهتم أكثر بالأسر المعيشية العادية والجماعية في حين قليلا ما نجد ذلك بالنسبة للأسر المعيشية الراحلة إلا ما كان من توزيع عددهم حسب الجنس و السن و مكان تواجدهم .باستثناء إحصاء 1987 و 1998، أين تم نشر بعض خصائصهم الديموغرافية .(ONS :donnés statistiques n°171) رغم انه منذ 1977 خصص لهذا النوع من الاسر استمارة خاصة بهم .

و عموما هذا النوع من الأسر لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من مجموع السكان حيث "[...] كان عدد الرحل هاما في الجزائر مع بداية الاحتلال الفرنسي ، وقد وصل عددهم إلى أكثر من نصف السكان (65%) [...] ثم تراجع ليصل إلى 5% فقط سنة 1966" (Adamou.A et Bairi.A) حيث لازال عددهم يتناقص من فترة إلى أخرى نتيجة خاصة استقرار الرحل بسبب "الجفاف، التنمية الاقتصادية في الوسط الريفي و التغير الاجتماعي للبلد" (ONS :donnés statistiques n°171) حيث تراجع عددهم بنسبة 45% بين 1977 و 2008 حيث "بدأ التراجع مع بداية 1970" (CENEAP, 2001,p20)..كما أن عدد الأسر المعيشية التي يعيشون فيها تراجع عددها هي الأخرى بنسبة في نفس الفترة .و رغم الانخفاض المستمر لحجمها المتوسط إلا انه يبقى مرتفعا مقارنة بالأسر المعيشية العادية.

جدول رقم38: تطور السكان الرحل في الجزائر

2008	1998	1987	1977	
230037	294440	280551	418330	السكان
29859	36261	35643	51423	الاسر المعيشية
7.70	8.12	7.87	8.13	الحجم المتوسط

المصدر: ONS : rétrospective statistique :1970-2002.ed2005,;

ONS : données statistiques n° 171 et n°496 .

وتختلف كثيرا الخصائص الديموغرافية للأسر المعيشية الراحلة مقارنة بالأسر العادية على أساس أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأخيرة تبقى أحسن بكثير من الأولى خاصة المرتبطة بالتعليم، العمل و الصحة (انظر الجدول التالي).

جدول رقم 39: بعض الخصائص الديموغرافية للأسر المعيشية الراحلة

متوسط عدد الأطفال	طبيعة الولادة	موانع الحمل	سن الزواج الأول	المستوى التعليمي	الرابطة بين الزوجين
5.8	تقليدية %57	*%18.2	16.42 سنة مع 60% تزوجن اقل من 16 سنة	بدون مستوى: 94%	علاقة أبوية: 40% نفس القبيلة / العرش: 46.9%

المصدر : CENEAP :2001,op.cit.

وعلى العموم " فإن الأغلبية الديموغرافية للرحل و التي أكد عليها المؤرخون القدامى(ابن خلدون) و الباحثون الحاليون(X.de Planhol) بدأت تختفي : فالأبحاث الحديثة التي تناولت تطور السكان الرحل أو المستقرون الذين يسكنون نفس المناطق ،بينت أن الحركية الديموغرافية تتناسب مع درجة الاستقرار".(Bernus-mechline et demont.C.1982,p110)

و تعود أسباب استقرار الرحل إلى البرامج التنموية التي تهدف إلى تحسين مستواهم الاجتماعي والصحي كما لا ننكر الدور الكبير الذي لعبه اكتشاف حقول البترول و نمو المناطق الصناعية حولها نظرا خاصة لما توفره من مناصب العمل بالأجر و متطلبات الخدمة فيها.

خلاصة

تشهد الأسرة الجزائرية تغيرات و تحولات على مستو بنيتها و شكلها و أيضا تنظيمها .حاليا أصبحت الأسرة تتجه أكثر نحو النووية لتتحصر في الزوجين و أطفالهما مشكلة النموذج الأكثر تواجدا . و لكن هذه النووية ليست ظاهرة حديثة على المجتمع الجزائري إذ أن الأسرة النووية كانت متواجدة و بنسبة تفوق النصف منذ منتصف القرن الماضي و إلى جانب الأسرة الكبيرة و التي عرفت تراجعاً كبيراً و لكنها قائمة تقاوم و لان اختلفت كثيراً في الأهمية والتنظيم عن تلك السائدة قديماً و ساعد على بقائها عوامل مختلفة تعود أولاً إلى طبيعة المجتمع الجزائري الاجتماعية والثقافية و كذا العوامل الاقتصادية الصعبة و التغيرات الحاصلة في أفكار و قناعات الأفراد.

إن التغيرات التي شهدتها الجزائر خلال الانتقالية الديموغرافية صاحبها تغيرات في الأسرة والأسرة المعيشية خاصة في بنيتها و حجمها حيث حافظت على حجم متوسط يصل تقريبا إلى 6 أفراد في المتوسط و الذي تغير من حيث التركيبة العمرية ، ففي الوقت الذي عملت الخصوبة وتراجع وفيات الأطفال على انخفاض عددهم ، أدى ارتفاع سن الزواج وارتفاع متوسط أمل الحياة على ارتفاع عدد البالغين و المسنين و هو الأمر الذي لم يؤثر كثيرا في تغيير حجم الأسرة المعيشية .

وإذا كانت العوامل الديموغرافية محركات هامة في تغيير بنية و حجم الأسرة المعيشية فان العوامل الاجتماعية والاقتصادية لا تقل أهمية في ذلك و في مقدمتها ارتفاع البطالة و تفاقم أزمة السكن و كذا رسوخ بعض القيم الخاصة بطبيعة المجتمع الجزائري كالتكافل والتضامن.

الفصل الخامس:

محددات حجم و نوع الأسرة

المعيشية الجزائرية من خلال

تمهيد:

رأينا في الفصل السابق أن النموذج الأسري النووي هو السائد في المجتمع الجزائري، حيث تصل نسبة الأسر المعيشية المكونة من أسرة زواجه نووية إلى حوالي الثلثين كما يعرف الحجم المتوسط لها استقرارا رغم الانخفاض المسجل بين فترات الملاحظة . ولمعرفة محددات خاصة بالمحددات الديموغرافية لنوعية وحجم الأسرة المعيشية الجزائرية فإننا سنحاول في هذا الفصل، الوصول إليها أو على الأقل على أهمها معتمدين على مسح صحة الأسرة و الطفل لسنة 2002 حيث سنقدم أولا تحليلا وصفيا لنتائج استغلال هذا المسح ثم نتائج التحليل الاحصائي و أخيرا مناقشة النتائج.

1-البيانات و طريقة التحليل

1-1-البيانات المستعملة و محدوديتها

البيانات المستعملة في هذه الدراسة تخص مسح 2002 و هي البيانات الوحيدة والحديثة و التي استطعنا الحصول على قاعدتها كاملة و التي سمحت بالوصول الى هدفنا .هذا المسح خاص بصحة الأسرة و الطفل أجري سنة 2002 على عينة احتمالية قدرت ب19233 أسرة معيشية توزعت على مختلف الولايات وفق المناطق الصحية الاربع(الشرق،الوسط ،الغرب والجنوب) و كانت الأهداف المرجوة منه كما جاءت في التقرير النهائي و الكامل (ص5) هي:

1-توفير معلومات أساسية للسلطات العمومية حتى تتمكن من وضع ،متابعة و تقييم السياسات الصحية للسكان.

2-المساهمة في تحسين البرامج الصحية خاصة الصحة الإنجابية عن طريق تجديد وإثراء المعطيات الموجودة.

3-للحصول على أدوات ضرورية تسمح بوضع سياسات سكانية جهوية .

4-الحصول على مؤشرات تسمح بالمقارنة مع الدول العربية و تقييم المجهودات المبذولة في الميدان الصحي.

و للوصول إلى هدفنا أعلاه ،فإننا اتبعنا مجموعة من الخطوات للاستغلال الأمثل للبيانات أهمها معرفة المتغيرات التي نحتاجها و مدى توفرها و قابلية استغلالها كما قمنا بخلق متغيرات جديدة من خلال المتوفرة منها. و نظرا لأن الأهداف الحقيقية للمسح هي أهداف تخدم في المقام الأول الصحة فان استغلالها لدراسة الأسرة تطلب مجهودا شخويا كبيرا لخدمة هدفنا خاصة أننا لاحظنا وجود غياب الكثير من المتغيرات و المعلومات الهامة ، تطلب اتخاذ استراتيجية خاصة للتحليل. فبيانات هذا المسح لا تشير كما لا تسمح بمعرفة عدد الأسر المعيشية داخل المسكن الواحد فمن خلال الاطلاع على العدد الكامل بما فيه عدد الأفراد الذين يكونونها ، نجد أننا أمام اسرة معيشية واحدة داخل مسكن واحد و كان من المستحيل معرفة العدد الحقيقي في ذلك ، فعودة الى البيانات نجد مثلا وجود عدد كبير من الأفراد في نفس الأسرة المعيشية يتعدى مثلا 10 افراد و نجد التصريح برب أسرة معيشية واحد ، و الاطلاع على خصائص باقي الأفراد يجر الى الاعتقاد بوجود أكثر من أسرة معيشية واحدة ما لم تكن أسرا تعيش معا(famille) خاصة أن كل استمارة موجهة لأسرة معيشية واحدة (questionnaire ménage) .في حين في الاحصاء العام للسكان تخصص الاستمارة للمسكن و تحدد عليها الأسر المعيشية مرقمة حسب عددها. كما نصادف غياب معلومة هامة عن رب الأسرة (chef de famille CF) في حين نجد فقط رب الأسرة المعيشية.

و للقيام بالتحليل الاحصائي اعتمدنا متغيرين تابعين حجم الأسرة المعيشية و نوعها ، بالنسبة للمتغير التابع الاول و الذي يتمثل في حجم الاسرة المعيشية استعملنا متغير ثنائي حيث يعبر الحجم الاقل من 5 خمسة افراد عن الحجم الضعيف و الحجم المساوي أو يفوق 5 خمسة أفراد يعبر عن الحجم المرتفع و هو ما تعتمد الكثير من الدراسات والتي تناولنا جزءا منها في الدراسات السابقة. كما أن هذا الاختيار مرده إلى المستوى المنخفض للخصوبة و الذي ينحدر تحت 3 اطفال في المتوسط ، و يأخذان القيمتين 1 و 0 على التوالي في التحليل.حيث حسبنا الصفتين من متغير حجم الاسرة المعيشية الوارد في البيانات(m404).

أما بالنسبة لنوع الأسرة ، فقد اعتمدنا نوعين يستجيبان لغرض الدراسة و التي تبحث في محددات نووية الاسرة المعيشية حيث استعملنا هنا أيضا متغير ثنائي الصفات :الأسرة المعيشية النووية والأسرة المعيشية غير النووية و اللتان تأخذان القيمتان 1 و 0 على التوالي في التحليل. و ذلك بخلق متغير جديد يمثل نوع الاسرة المعيشية اعتمادا على متغير علاقة القرابة مع رب الاسرة المعيشية (ترميزه m103). و لتحديد المفهوم المستعمل في الدراسة فإننا اعتمدنا على النمط المستعمل في كل الاحصاءات العامة للسكان في الجزائر منذ 1966 والتي تعتمد على مفهوم الاسرة الزوجية في حدودها الضيقة و لهذا فان المفهوم الإجرائي للأسرة المعيشية النووية المستعمل في الدراسة ينطوي على كل أسرة معيشية مكونة من :

1-زوجين و أطفالهما العزاب.

2-أو زوجين بدون أطفال

3-أو أحد الزوجين مع أطفاله العزاب

و هذا الاختيار يسمح ايضا بدراسة مقارنة زمنية ما دام أنه مفهوم موحد .أما الأسرة المعيشية غير النووية فهي كل أسرة معيشية تختلف عن المفهوم أعلاه أي ما تبقى من الأنماط. و اختيار المتغيرات أو العوامل المفسرة لحجم و نوع الأسرة المعيشية ارتكز على العرض السابق للدراسات التي بحثت في الموضوع و كذا على مدى توفرها في المسح المستعمل. وعامة تنقسم هذه المتغيرات الى :

-الخصائص السوسيوديموغرافية العامة لأرباب الأسر المعيشية :الجنس ، السن ، المستوى التعليمي ، الحالة الزوجية ،النشاط الاقتصادي .

-الخصائص العامة للأسرة المعيشية خاصة المستوى المعيشي و الخصائص العامة للمسكن كعدد الغرف و نوع المسكن.

- الخصائص السوسيوديموغرافية العامة للنساء غير العازبات و أزواج اللواتي لازلن متزوجات: السن ، سن الزواج ، المستوى التعليمي ، النشاط الاقتصادي ، استعمال موانع الحمل السابق و أثناء فترة المسح و قرابة الزوجة بزوجها وعدد الأطفال .

كما قمنا بخلق متغيرين هامين الأول يتعلق بالمستوى المعيشي للأسرة المعيشية والذي قمنا بتحديدته انطلاقا من عمليتين احصائيتين الأولى اعتمدت على نموذج تحليل المكونات المتعددة (ACM) على ثلاث مراحل و التي سمحت من خلال العشرات من المتغيرات المتعلقة برب الاسرة المعيشية و المسكن و تجهيزاته من اختصارها في ثلاث متغيرات اعتمدنا عليها في العملية الثانية المتمثلة في طريقة التصنيف towstep (انظر الملحق رقم) و التي سمحت بتقسيم الأسر المعيشية إلى مستويين مختلفين :حسن وضعيف. أما المتغير الثاني فهو مؤشر المستوى التعليمي للزوجين والذي يحدد هذا المستوى عن طريق الجمع بين الحالات المتقابلة للمستوى التعليمي لكل منهما ثم تصنيفها و الذي اعطى ثلاث صفات مختلفة:منخفض،متوسط ومرتفع .(انظر الملحق رقم 3).

أما بالنسبة لقاعدة البيانات فتمثلت في ملفين :الأول خاص بالأسر المعيشية و يحوي 19233 اسرة معيشية حيث وقع التحليل في جزئه الأول على هذا الملف الذي اعتبرنا فيه الخصائص السوسيوديموغرافية لرب الاسرة المعيشية و المسكن كمتغيرات مستقلة، والثاني خاص بالنساء غير العازبات بين سن 15 و 49 سنة حيث خصائصهن السوسيوديموغرافية هي المتغيرات المستقلة مع دمجها مع الملف الأول الذي حددنا فيه المتغيرين التابعين : نوع الاسرة المعيشية و حجمها حيث قدر عددهن ب7399 سيدة يتوزعن على 7145 اسرة معيشية حيث يتراوح عددهن في بعض الاسر بين سيدتين الى اربع سيدات و طبعا هذا العدد يتواجد في الأسر غير النووية .

و نذكر أننا في دراستنا هذه نقيس وجود الأسرة المعيشية النووية و نبحت في حجمها الصغير لفترة زمنية محددة (2002) لأننا لا نعلم بالضبط الفترة التي أصبحت فيها هذه الأسر نووية ولا كيف تقلص حجمها لأن المعطيات المستعملة لا تسمح بذلك.

1-2- طريقة التحليل:

حتى نستطيع الحصول على أهم محددات نوية و تقلص حجم الأسرة المعيشية الجزائرية، خاصة الديموغرافية منها، حسب بيانات مسح 2002 اعتمدنا على الانحدار اللوجستي و الذي يهدف إلى ايجاد نموذج رياضي لمتغير تابع ثنائي (DICHOTOMIQUE) بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة الثنائية او المتعددة الصفات و التي تكون مستقلة فيما بينها و مبدؤه الرئيسي نمذجة احتمال وقوع احد صفتي المتغير التابع اي الاستجابة حيث يتبع توزيع بيرنولي و يأخذ القيمة 1 باحتمال (p) القيمة 0 باحتمال (q=1-p) اي الى حدوث الاستجابة او عدم حدوثها و يتم تقدير معالم النموذج بطريقة الإمكان الأعظم (maximum likelihood). وبشكل عام ، يهدف الانحدار اللوجستي إلى تقدير قوة الارتباط بين متغير مستقل و المتغير التابع ، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير متغيرات أخرى تدخل في النموذج و هو لا يتطلب توزيعا طبيعيا للتنبؤات ولا تجانسا للتباينات و لكن يتطلب عينات من الحجم الكبير و هو ما يناسبنا. و للوصول إلى هذا الاحتمال يكتب النموذج الرياضي على الشكل التالي :

$$Y = \log\left(\frac{p}{1-p}\right) = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \dots + \beta_n x_n + \varepsilon$$

حيث: y المتغير التابع، و يأخذ الصفتين 1 و 0. و الاحتمال: $p(y=1)=p$ ($0 < p < 1$)

$X_1, X_2, X_3, \dots, X_n$ المتغيرات المستقلة و عددها N.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \dots, \beta_n$: معاملات النموذج ، ε : ثابت النموذج.

و باستعمال البرنامج الاحصائي spss نقوم بالنمذجة وفق الطرق و الخطوات الاحصائية المتعامل بها في هذا النوع من التحليل.

2-تحليل نتائج الدراسة

بالنسبة لكل ملف سنحاول أولاً تقديم تحليلاً وصفيًا للمتغيرات المستقلة وفق المتغيرين التابعين نوع الاسرة المعيشية و حجمها نبرز وجود أو عدم وجود علاقة بينها باستعمال كاي تربيع و معامل كرامير و فاي ثم نستعرض نتائج التحليل الوجداني الذي ينفى أو يؤكد هذه العلاقة.

2-1-التحليل الوصفي للبيانات الخاصة بالأسر المعيشية

سمح الاستغلال الكمي لبيانات مسح 2002 بالحصول على كل الخصائص السوسيوديموغرافية الممكنة لكل من رب الأسرة المعيشية وفق المتغيرين التابعين: نوع الأسرة المعيشية و حجمها. و كذا الخصائص المتعلقة بالأسرة المعيشية و المسكن.

جدول رقم 40:توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و مكان الإقامة:

المجموع	الحجم		النوع		مكان الإقامة
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
60.8	58.2	64.8	63.8	59.8	حضر
39.2	41.8	35.2	36.2	40.2	ريف
100	59.8	40.2	25.5	74.5	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

و لأن الحضرية بلغت مستوى عال (اكثر من 60%) فإن أغلب الأسر المعيشية تتواجد في المناطق الحضرية حيث تصل إلى حوالي 60% و 64% بالنسبة للنووية وغير النووية على التوالي ، و حوالي 65% ذات حجم صغير و 58% ذات حجم كبير. حيث لاحظنا أن العلاقة بين قطاع الإقامة و بين كل من نوع و حجم الأسرة المعيشية ذات دلالة احصائية ولكنها ضعيفة. كما تبين أن الأسر المعيشية في الريف تميل الى النووية أكثر منها في الحضر و قد يكون

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

السبب هو أزمة السكن وارتفاع تكاليف العيش التي تطرح بشدة في المدن و تفرض خاصة على حديثي الزواج الاستقرار عند ذويهم و لو بشكل مؤقت.

جدول رقم 41: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و جنس أربابها:

المجموع	الحجم		النوع		الجنس
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
89.0	93.7	81.9	18.2	91.6	ذكور
11.0	6.3	18.1	18.8	8.4	إناث
100	59.8	40.2	25.5	74.5	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

يعد جنس رب الأسرة المعيشية من اكثر المتغيرات الديموغرافية تأثيرا و بدلالة معنوية على نوعها و حجمها اذ تبين من الجدول اعلاه انه مهما كان نوع الأسرة المعيشية فان للذكور الافضلية في تسييرها خاصة النووية منها في حين للنساء حظ أقل إلا في حالات خاصة كالترمل و الطلاق و هو ما تؤكد بيانات الجدول أسفله و بدلالة معنوية عالية.

جدول رقم 42: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و الحالة الزوجية لأربابها:

المجموع	الحجم		النوع		الحالة الزوجية لرب الأسرة
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
1.9	1.1	3.1	3.6	1.3	أعزب(ة)
87.0	92.4	79.1	76.8	90.5	متزوج(ة)
9.1	5.8	13.9	16.5	6.5	ارمل(ة)
2.0	0.7	3.9	3.1	1.6	مطلق(ة)
100	59.8	40.2	25.5	74.5	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

يشكل المتزوجون حوالي 90% من أرباب الأسر المعيشية النووية مقابل حوالي 77% منهم عند غير النووية ،ذلك أن المجتمع الجزائري تفوق فيهم نسبة المتزوجون 90% و هذا الاختلاف بين النوعين يعود إلى ارتفاع نسبة الأرمال الذين يتولون تسيير الأسر غير النووية

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

بشكل عام و هم عامة اشخاص اعمارهم مرتفعة الى حد ما. أما بالنسبة لباقي الحالات الزوجية فكلما كان رب الأسرة أرملا او مطلقا فان نسبة ادارته لأسرة نووية يصل الى 60 % و هي تخص الاناث اكثر من الذكور بسبب أن هؤلاء يميلون إلى اعادة الزواج بشكل اسرع و اسهل مقارنة بالنساء. كما ترتفع نسبتهم كلما كان الحجم أصغر لأن النساء يتزلن في سن اصغر من الذكور بسبب فارق السن بين الزوجين من جهة و بسبب ايضا ارتفاع نسبة الطلاق بعد سنوات قليلة من الزواج في ظل تراجع الولادات و استعمال موانع الحمل لغرض التباعد بينها.

جدول رقم43: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و سن أربابها:

المجموع	الحجم		النوع		سن رب الاسرة المعيشية
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	19-15
2.7	1.1	5.1	3.0	2.6	29-20
20.0	11.2	33.0	15.6	21.5	39-30
29.0	34.0	21.6	18.2	32.7	49-40
21.2	27.9	11.3	18.2	22.2	59-50
27.0	25.8	28.9	45.0	20.9	60 فأكثر
100	59.8	40.2	25.6	74.4	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

حسب النوع نلاحظ أنه كلما زاد سن أرباب الأسر عن 60 سنة كلما كانوا مؤهلين أكثر لتسيير أسرة غير نووية و هو أمر منطقي بسبب خاصة الترميل من جهة و بسبب زواج الأبناء و بقائهم مع الوالدين أو أحدهما في حين ترتفع هذه النسبة بين السنين 30 و 50 سنة بالنسبة للأسر النووية و الذي يمكن ايعازه إلى ارتفاع سن الزواج (خاصة الذكور والذي وصل حسب هذا المسح الى 29.6 سنة) و انفصال الأسرة الزوجية عن الأسرة الأم. و هو ما يذهب إليه الاستنتاج حسب كل فئة عمرية. و عموما يبقى سن رب الاسرة المعيشية مرتفعا ومقدرا بـ 50.89 سنة في المتوسط.

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

جدول رقم44: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و المستوى التعليمي لأربابها:

المجموع	الحجم		النوع		المستوى التعليمي
	5 فاكثري	اقل من 5	غير نووية	نووية	
48.9	54.4	40.6	59.3	45.3	بدون مستوى
21.2	21.7	20.4	18.8	22.4	ابتدائي
14.9	13.1	17.6	11.6	16.0	متوسط
14.9	10.5	21.3	11.0	16.2	ثانوي فاكثري
100	59.8	40.2	25.5	74.5	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

سمح المسح و بدلالة معنوية عن وجود علاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية و نوعها و كذا حجمها. إذ تميل إلى النووية كل أسرة ارتفع المستوى التعليمي لربها خاصة عندما يتعلق الأمر بمستويات عالية (ثانوي فاكثري) و لا يختلف ذلك عن حجمها.

جدول رقم45: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و النشاط الاقتصادي لأربابها:

المجموع	الحجم		النوع		النشاط الاقتصادي لرب الأسرة
	5 فاكثري	اقل من 5	غير نووية	نووية	
59.4	60.1	58.3	46.4	63.8	نشيط
11.3	12.3	9.8	8.9	12.1	عاطل
4.8	3.2	7.3	7.3	4.0	ربة بيت
20.3	20.8	19.6	30.4	16.9	متقاعد
4.1	3.6	5.0	6.9	3.2	اخر
100	59.8	42.0	25.6	74.4	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

لا يتحدد نوع ولا حجم الأسرة المعيشية بالضرورة بالحالة الفردية لربها رغم وجود دلالة ذات معنوية كبيرة بينهما إلا في حالات خاصة. فباستثناء النشيطين و العاطلين الذين يسرون أسرة نووية أكثر من تسيرهم لأسرة غير نووية فإن الماكثات في البيت من النساء و المتقاعدون أكثر ميلا لإدارة أسرة غير نووية و هذا لا يزيد إلا تأكيدا لما ذهبنا اليه عندما تطرقنا للسنة و الحالة

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

الزواجية.في حين الماكثات في البيت تتقلدن أمر أسر صغيرة الحجم أكثر من ذات الحجم الكبير.

جدول رقم 46:توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها ونوع المسكن:

المجموع	الحجم		النوع		نوع المسكن
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
40.7	42.2	38.4	42.8	39.9	فردى/فيلا
18.1	15.3	22.2	17.2	18.4	شقة
35.3	37.1	33.2	36.2	35.3	مسكن تقليدى
5.4	5.2	5.7	3.7	6.0	قربى/قصدىر
0.3	0.3	0.4	0.1	0.4	اخر
100	59.8	40.2	25.5	74.5	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصى لمسح EASF2002

تقل نسبة الأسر المعيشية غير النووية في المنازل غير اللاتقة (قصدىر او قربى) وتكاد تتساوى مع الأسر المعيشية النووية في باقى الأنواع و لعل ذلك راجع الى لجوء الكثير من الأسرة النووية إلى هذا النوع بفعل الانفصال عن الأسرة الأم بسبب أزمة السكن أو الخلافات الأسرية أو الهجرة نحو مدن أكبر و التي عادة ما يتشوه نسيجها العمرانى بهذا النوع من السكنات و يفاقم من حدة أزمتها. في حين نلاحظ أنه كلما كان سكن الأسر المعيشية شققا كلما قل حجمها مقارنة بالأنواع الأخرى خاصة أن أغلبها لا يزيد عن 3 غرف كما سنرى من خلال الجدول الموالى.

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

جدول رقم 47: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها وعدد الغرف:

المجموع	الحجم		النوع		عدد الغرف
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
87.6	84.5	92.4	80.4	90.2	اقل من 4
12.4	15.5	7.6	19.6	9.8	4 فاكثر
100	59.9	40.1	26.1	73.9	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

تبين بيانات الجدول أعلاه أن عدد الغرف لا يمكن أن يكون محددًا هاما لنوع أو حجم الأسرة المعيشية إلا بشكل طفيف. إذ رغم أن أكثر من 90% من الأسر النووية تعيش في سكنات يقل فيها عدد الغرف عن أربع إلا أن هذا لم يمنع من تواجد عدد هام ولكن أقل من الأسر غير النووية ، لأن من طبيعة المجتمع الجزائري أن كل منطقة في البيت هي صالحة للنوم بما في ذلك المطبخ و الرواق و التي تحد من مشكلة العدد الكبير لسكانيه و هو ما يؤكد أيضا توزيع الأسر حسب حجمها حيث يصل الى 6.3 في المتوسط مقابل 2.1 شخص للغرفة الواحدة رغم أن متوسط الغرف في المسكن الواحد يصل الى حوالي 3 غرف فقط.

جدول رقم 48: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها ومستواها المعيشي:

المجموع	الحجم		النوع		المستوى المعيشي
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
69.2	68.4	70.5	72.7	68.0	حسن
30.8	31.6	29.5	27.3	32.0	ضعيف
100	59.8	42.0	25.6	74.4	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

يتأثر نوع و حجم الأسرة المعيشية وبدلالة معنوية عالية بمستواها المعيشي ، إذ تميل أكثر إلى النووية و إلى حجم أكبر كلما كان المستوى ضعيفا . وقد سمحت البيانات بتقسيم الأسر

المعيشية إلى مستويين حيث يغلب المستوى الحسن (بما في ذلك الجيد) والذي يشكل حوالي 69% من مجموع الأسر المعيشية.

2-2- نتائج التحليل اللوجستي لنوع و حجم الأسر المعيشية:

أ-نوع الأسرة المعيشية:

سمح التحليل اللوجستي لمحددات نوع الأسرة المعيشية باستغلال 94% من حجم العينة وهي نسبة جد معتبرة و تسمح بقبول نتائج التحليل و التي تماشت مع توفر أهم الشروط الاحصائية فيه (انظر الملحق رقم4) حيث أعطى النموذج بطريقة ' Descendante pas à pas و التي تسمح باختيار المتغيرات المستقلة الأكثر معنوية في النموذج النهائي النتائج كالتالي (كل صفة بين قوسين هي صفة مرجعية) و نعتبر أن للمتغير معنوية كلما كان مستوى المعنوية يقل عن 5 % و هو ما يعني أن هناك عدم استمرارية بين صفة المتغير المقدره والصفة المرجعية :

اظهرت المتغيرات السوسيوديموغرافية لرب الأسرة المعيشية وكذا باقي المتغيرات معنوية عالية في اتجاه هذه الأسر نحو النووية . لكن الأكثر أهمية هو مكان الإقامة إذ أن تغير الأسرة من الحضر إلى الريف يزيد من أفضلية أن تكون الأسرة نووية بأكثر من مرة وقد أظهر التحليل الوصفي في هذا الفصل سيادة الأسرة النووية في كلا القطاعين ولكن بنسبة أكبر في المناطق الريفية و التي تعرف سرعة أكبر (الفصل الرابع).

و يعتبر كل من المستوى التعليمي و الحالة الزوجية من أكثر خصائص رب الأسرة المعيشية تأثيرا في نوعها و بشكل طردي، إذ بالنسبة للحالة الزوجية تميل الأسرة إلى النووية 4 مرات عند المتزوجين و تبقى مرتفعة في الحالات الأخرى (أكثر من مرتين بالنسبة للأرامل وحوالي مرتين بالنسبة للمطلقين) مقارنة بالعزاب. في حين للمستوى التعليمي دور كبير وبدلالة معنوية (0.002) في تحديد نوع الأسرة ، إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما مالت الأسرة لأن تكون نووية خاصة الثانوي فأكثر أين يزيد الاحتمال ب1.2مرة عن الأرياب من دون مستوى.

جدول رقم 49:تقدير تأثير المتغيرات السوسيوديموغرافية لرب الأسرة المعيشية وخصائص المسكن على نوع الأسرة:

Exp(B)	Sign	ddl	Wald	E.S	B	المتغيرات التفسيرية
1.135	0.003	1	8.732	0.43	0.126	مكان الإقامة(حضر) ريف
0.706	0.002	1	9.606	0.112	-0.348	الجنس(ذكر) انثى
4.011	0.000	3	142.184			الحالة الزوجية(أعزب(ة))
2.310	0.000	1	124.672	0.124	1.389	متزوج(ة)
1.972	0.000	1	30.449	0.152	0.837	أرمل(ة)
	0.000	1	14.526	0.178	0.679	مطلق(ة)
1.122	0.014	2	8.508			نوع المسكن(فردى/تقليدى)
0.850	0.028	1	4.842	0.52	0.116	شقة
	0.223	1	1.483	0.41	-0.051	سكن تقليدى
0.706	,000	1	192.166	0.050	-0.699	عدد الغرف(اقل من 4 غرف) 4 غرف فاكثر
0.242	0.000	5	294.166			السن(15-19 سنة)
0.270	0.203	1	1.621	1.113	-0.417	29-20
0.364	0.238	1	1.691	1.111	-1.310	39-30
0.283	0.363	1	0.828	1.112	-1.012	49-40
0.163	0.252	1	1.287	1.112	-1.261	59-50
	0.063	1	3.468	1.111	-2.071	60 فاكثر
1.103	0.002	3	14.813			المستوى التعليمي(بدون مستوى)
1.173	0.057	1	3.612	0.52	0.089	ابتدائي
1.275	0.011	1	6.468	0.63	0.160	متوسط
	0.000	1	13.465	0.66	0.243	ثانوي فاكثر
1.106	0.001	4	19.874			النشاط الاقتصادي(نشيط)
1.298	0.115	1	2.479	0.064	0.100	عاطل
0.946	0.010	1	6.582	0.102	0.261	ربقبيت
0.813	0.343	1	0.900	0.059	-0.056	متقاعد
	0.025	1	5.034	0.092	-0.207	اخر
1.165	0.001	1	11.213	0.046	0.153	المستوى(حسن) ضعيف
3.359	0.274	1	1.198	1.107	1.212	ثابت النموذج

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

أما تغير رب الأسرة من ذكر إلى أنثى فإنه يخفض من أفضلية أن تكون هذه الأسرة نووية بنسبة 30% لأننا كما رأينا في الفصلين الرابع و الخامس أن الذكر يتقلد مركز رب الاسرة حتى و لو كانت هناك امرأة اكبر منه سنا و أحسن منه وضعاً و ذلك بمستوى معنوية عال جداً. و بنفس النسبة تتخفض أفضلية اتجاه الأسرة نحو النووية كلما كان عدد الغرف مساو أو يزيد عن 4.

أما بالنسبة للسن و الحالة الفردية لرب الأسرة فقد أظهر النموذج أنهما ذو معنوية عالية بصفة عامة و لكن بدون معنوية عندما يتعلق الأمر بالفئات إلا ما كان من الماكثات في البيت أين تزيد افضلية أن تكون أسرهن نووية بأكثر من مرة و بمعنوية عالية (0.010).

بخصوص المسكن ، تبقى الأسر المعيشية التي تسكن شققاً أكثر اتجاهها نحو النووية وبشكل معنوي في حين تتجه تلك التي تعيش في سكنات تقليدية نحو النوع غير النووي. وأخيراً يزيد ضعف المستوى المعيشي من أفضلية نووية الأسرة بأكثر من مرة.

ب-حجم الأسرة المعيشية

و بإتباع نفس الطريقة ، سمح التحليل اللوجيستي لمحددات حجم الأسرة المعيشية بالوصول الى النتائج التالية كما هو موضح في الجدول رقم 50 :

يعتبر كل من المستوى المعيشي ، عدد الغرف ، و جنس رب الاسرة من أكثر المتغيرات تحديدا لحجم الأسرة و بمعنوية جد عالية مقارنة بالمتغيرات الأخرى. فكلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الاسرة المعيشية كلما اتجهت أكثر نحو حجم أصغر بعدد مرات تراوح بين 1.4 (ابتدائي) و حوالي 3 مرات (ثانوي فأكثر) مقارنة بالذين ليس لديهم أي مستوى . وكلما كان عدد غرف المسكن يساوي أو يزيد عن 4 كلما انخفضت أفضلية الحجم الصغير بمقدار 51%. اما الجنس ، فكلما كان تسيير الأسرة من قبل امرأة كلما زادت أفضلية أن يكون حجمها أصغر و ذلك بأكثر من 3 مرات مقارنة بالذكور .

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

جدول رقم 50:تقدير تأثير المتغيرات السوسيوديموغرافية لرب الأسرة المعيشية وخصائص المسكن على حجم الاسرة:

Exp(B)	Sign	ddl	Wald	E.S	B	المتغيرات التفسيرية
0.896	0.005	1	8.057	0.39	-0.110	مكان الإقامة(حضر) ريف
3.274	0.000	1	104.315	0.116	1.186	الجنس(ذكر) انثى
1.032	0.000	3	52.550			الحالة الزوجية(اعزب(ة))
1.479	0.016	1	5.847	0.134	0.032	متزوج(ة)
3.262	0.000	1	34.763	0.162	0.392	ارمل(ة)
	0.000	1	34.763	0.201	1.182	مطلق(ة)
1.293	0.000	2	31.098			نوع المسكن(فردى/تقليدى)
1.002	0.000	1	28.586	0.048	0.257	شقة
	0.954	1	0.003	0.040	0.002	سكن تقليدى
0.490	0.000	1	155.064	0.057	-0.712	عدد الغرف(اقل من 4 غرف) 4 غرف فأكثر
2.652	0.000	5	1672.062			السن(15-19 سنة)
1.732	0.243	1	1.364	0.835	0.975	29-20
0.368	0.509	1	0.436	0.832	0.549	39-30
0.238	0.230	1	1.442	0.832	-0.999	49-40
0740	0.85	1	2.961	0.833	-1.433	59-50
	0.718	1	0.130	0.834	-0.301	60 فأكثر
1.452	0.000	3	346.423			المستوى التعليمي(بدون)
1.899	0.000	1	57.699	0.49	0.373	مستوى)
2.946	0.000	1	127.334	0.057	0.641	ابتدائي
	0.000	1	333.461	0.059	1.080	متوسط
1.011	0.001	4	19.715			ثانوي فأكثر
0.919	0.854	1	0.034	0.059	-0.11	النشاط الاقتصادي(نشيط)ة
1.195	0.430	1	0.622	0.107	-0.084	عاطل
1.395	0.003	1	8.700	0.060	0.178	ربة بيت
0.634	0.000	1	12.161	0.96	0.333	متقاعد
	0.581	1	0.304	0.826	0.456-	اخر
						ثابت النموذج

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

كما يرتفع احتمال الأسرة لأن تكون ذات حجم صغير كلما كان ربها أرمل أو مطلق (1.5 و 3.3 على التوالي) و هو عادة أمر يخص النساء أكثر من الرجال بسبب بقاء النساء على هاتين الحالتين أكثر من الرجال بسبب خاصة صعوبة إعادة زواجهن. و أيضا يرتفع هذا الاحتمال (1.3 مرة) عندما يتعلق الأمر بالشقق مقارنة بالأنواع الأخرى من السكنات. كما أن انتقال الأسرة من الحضر إلى الريف يخفض من احتمال أن تكون ذات حجم صغير بنسبة حوالي 10%. و تبقى الفئات الأخرى بدون دلالة معنوية رغم معنوية المتغيرات بصفة عامة.

3- دور الخصائص السوسيوديموغرافية للنساء غير العازبات في تحديد نوع و حجم الأسرة المعيشية:

تحدثنا في الفصل الرابع عن التحولات التي شهدتها و ضع المرأة الجزائرية و أثر ذلك على التحول الديموغرافي من جهة و على الأسرة من جهة أخرى. في هذا المبحث سنحاول معرفة ما هي أهم الخصائص السوسيوديموغرافية للنساء غير العازبات في تحديد نوع و حجم الأسرة المعيشية. وعليه فقد اعتمدنا على ملف بيانات آخر يخص هذه الفئة قدر عددها بـ 7399 سيدة يتراوح سنهن بين 15 و 49 سنة تتواجد 69.3% منهن في أسر معيشية نووية و 64.9% منهن في أسر معيشية من حجم كبير متوسط عدد افرادها يقدر بـ 6.82 فردا في حين تشكل النساء اللواتي لازلن متزوجات 92.5% يتواجدن بنسبة 71.4% في أسر معيشية نووية و 65.5% منهن يعشن في أسر متوسط حجمها 6.86 فرد و هذا طبقا للملف المخصص للنساء 15-49 سنة في قاعدة البيانات. وقد فضلنا القيام بدراسة الفئة التي لازلن متزوجة لربط خصائصها الديموغرافية مع أزواجهن ثم كل فئات الحالة الزوجية معا. و نؤكد على أننا نقصد كل النساء اللواتي يعشن في أسر معيشية بما فيهن ربات أسر.

3-1- التحليل الوصفي للبيانات

و قبل التطرق لنتائج الانحدار اللوجستي نتناول بالتفصيل التحليل الوصفي للمتغيرات التي تخص النساء غير العازبات و أزواج اللواتي لازلن متزوجات لتحديد أيها أكثر تأثيرا في نوع و حجم الاسرة المعيشية .

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

جدول رقم 51: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها، حجمها والحالة الزوجية للنساء (15-49 سنة):

المجموع	الحجم		النوع		الحالة الزوجية للنساء
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
92.5	93.5	90.7	86.9	95.0	متزوجة
3.2	2.8	4.0	4.0	2.8	ارملة
4.0	3.5	5.0	8.7	2.0	مطلقة
0.3	0.3	0.3	0.5	0.2	منفصلة
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

تبقى النساء المتزوجات يشكلن الأغلبية المطلقة بسبب ضعف نسبة باقي الحالات الزوجية ، تصل نسبة هذه الفئة الى حوالي 95% من مجموع الحالات في الأسر النووية وحوالي 90% في الأسر غير النووية و عموما تفوق نسبة تواجد الأرامل ، المطلقات والمنفصلات نسبة 60% في أسر نووية و الحديث هنا يخص كل النساء غير العازبات اللواتي يعشن في اسر معيشية بين ربات أسر و غير ذلك. إذ لازالت الأسرة الأم تستقبل النساء بعد انفصالهن نتيجة الطلاق خاصة أو الترمل و هو ما تعكسه نسبة تواجدهن في أسر غير نووية هي عامة أسر اهاليهن . و تبقى هذه النساء و بنسب هامة يعشن في أسر كبيرة الحجم. و نذكر أننا وجدنا علاقة ذات دلالة احصائية رغم ضعفها بين الحالة الزوجية للنساء و نوع و حجم الأسرة المعيشية.

جدول رقم 52: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها، حجمها و سن النساء (15-49 سنة)

المجموع	الحجم		النوع		سن النساء المتزوجات
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
1.0	1.1	1.0	2.7	0.3	19-15
7.4	6.2	9.7	15.8	3.7	24-20
15.1	10.4	23.9	22.3	11.9	29-25
18.2	14.8	24.4	17.5	18.5	34-30
22.5	24.0	19.7	17.1	24.9	39-35
19.0	22.9	11.9	12.8	21.8	44-40
16.7	20.7	9.3	11.7	18.9	49-45
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

تتكون معظم الأسر مهما كان نوعها من نساء غير عازبات تتراوح أعمارهن بين 30 و49 سنة (أكثر من 76 %) و عموما ترتفع نسبتهن في الأسر النووية كلما كان سنهن يزيد عن 30 سنة و قد يكون ذلك راجع إلى ارتفاع سن الزواج من جهة وإلى الوصول إلى السن التي تستقر فيها النساء مع أسرهن فقط. و قد لاحظنا وجود استقلالية بين السن الحالي (نقصد في فترة المسح) و نوع و حجم الاسرة المعيشية.

جدول رقم 53: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها، حجمها و سن زواج النساء :

المجموع	الحجم		النوع		سن زواج النساء
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
7.6	9.5	4.1	7.2	7.7	اقل من 15
38.5	44.5	26.7	34.7	40.2	19-15
37.1	34.7	41.5	39.2	36.0	24-20
13.0	9.2	20.1	14.5	12.3	29-25
2.9	1.4	5.6	3.4	2.7	34-30
0.6	0.2	1.3	0.8	0.5	39-35
0.2	0.1	0.4	0.2	0.2	44-40
0.1	0.0	0.3	0.0	0.1	49-45
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

نلاحظ وجود حوالي 50% من الأسر النووية و ذات حجم صغير لنساء تزوجن بين 20 و 29 سنة و هي زيجات حديثة (بالنسبة لفترة المسح) و بشكل اقل و لكن هام لنساء تزوجن بين 15 و 19 سنة و بالمقابل لا تختلف النسب كثيرا في الأسر غير النووية لكن ، عموما و في داخل كل فئة ، تبقى النسب أكبر في الأسر النووية كلما ارتفع سن الزواج الاول. وقد لاحظنا استقلالية تامة بين سن الزواج الأول و نوع و حجم الاسرة المعيشية.

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

جدول رقم54: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها ، حجمها و علاقة قرابة النساء المتزوجات(15-49سنة) بأزواجهن:

المجموع	الحجم		النوع		القرابة
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
38.3	40.6	33.8	37.6	38.6	وجود قرابة
61.7	59.4	66.2	62.5	61.4	بدون قرابة
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

تبقى نسبة الزواج من خارج القرابة مرتفعة حيث تتشكل الأسر النووية و غير النووية من حوالي 63 % و 65% على التوالي من هذا الزواج ، مع اختلاف طفيف في الحجم حيث يرتفع كلما كانت هناك قرابة بين الزوجين و العكس صحيح و قد بين اختبار كاي تربيع وجود استقلالية بين متغير القرابة و كل من نوع وحجم الاسرة المعيشية.

جدول رقم55: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها، حجمها و سن الزوج (15-49سنة)

المجموع	الحجم		النوع		سن الزوج
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
0.1	0.1	0.0	0.2	0.0	اقل من 20
6.5	6.1	7.4	15.6	2.9	29-20
34.8	25.1	55.3	45.9	30.4	39-30
38.6	43.5	29.3	26.1	43.6	49-40
16.8	21.9	7.3	9.5	19.8	59-50
3.1	3.4	2.6	2.6	3.3	60فاكثر
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

من خلال الجدول اعلاه ،تزيد نسبة الأسر النووية كلما كانت سن الزوج تتراوح بين 30 و 49 سنة و قد تكون هي الأعمار المناسبة التي تسمح لهؤلاء الافراد بالعيش بشكل مستقل عن الأسرة الأم حيث يمكن ملاحظة أنه كلما قلت أعمار الأزواج عن 30سنة وزادت عن 50سنة كلما مالوا إلى العيش في أسر غير نووية و يمكن تفسير ذلك ببقاء الفئة الأولى بعد زواجها في

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

أسرها الأصلية نتيجة عدة أسباب أهمها مشكل السكن ، نقص خبرة الزوجين لصغرهما، تمسك العائلة ببقائهما لأسباب تخصصها كمحافظتها على تجمعها أو كون الزوج هو معيلاها .أما بالنسبة للفئة الثانية فيمكن ايعاز ذلك إلى أن تقدم سن الزوج يعني أنه يكون أكثر أهلا لاستقبال أفراد جدد إلى أسرته كزواج الابن أو حتى البنت و بقاءهما معه أو عودة بنت أو أخت مطلقة أو أرملة أو ما شابه ذلك.

وانطلاقا من علاقة رياضية متعددة بين سن المرأة، سن زواجها و سن زوجها استطعنا حساب سن زواج الزوج و لكن بالنسبة للنساء اللواتي تزوجن مرة واحدة لتقادي الحصول على قيم غير منطقية بسبب فارق السن بين الزوجين لصالح الزوجة كما هو مبين في الجدول أسفله.

جدول رقم56: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها، حجمها و سن زواج الزوج :

المجموع	الحجم		النوع		سن زواج الزوج
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
7.3	9.5	3.2	7.3	7.4	اقل من 20
64.1	67.7	57.3	59.6	65.9	20-29
25.0	20.2	34.2	30.0	23.0	30-39
2.4	1.9	3.2	1.9	2.5	40-49
0.7	0.4	1.3	0.6	0.8	50-59
0.5	0.3	0.9	0.6	0.4	60 فاكثر
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

تبين من خلال بيانات النساء المتزوجات خلال فترة المسح أن أكثر من 64% من أزواجهن تزوجوا بين 20 و 29 سنة أغلبهم يتواجدون في أسر نووية و ذات حجم كبير .في حين يمكن ملاحظة أن أكثر الذين تزوجوا في سن تفوق 50 سنة يتواجدون في أسر غير نووية وهذا يعني ربما إعادة زواج خاصة الأرمال . عموما كما هو ملاحظ لا يوجد علاقة بين سن الزوج وحجم و نوع الاسرة المعيشية كما أكده اختبار كاي تربيع الذي أوضح وجود استقلالية ذات معنوية بين هذه المتغيرات.

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

جدول رقم 57: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها، حجمها و عدد الأطفال فيها:

المجموع	الحجم		النوع		عدد الاطفال
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
9.7	6.9	14.8	20.7	4.8	0
42.3	20.4	82.9	51.5	38.3	3-1
35.7	53.8	2.3	20.4	42.5	6-4
12.3	19.0	0	7.3	14.5	7 فاكثر
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

يبلغ متوسط عدد الأطفال 4.04 و 2.91 طفلا في كل من الأسرة النووية و غير النووية على التوالي و هو ما يمكن اعتباره محددًا رئيسيًا لحجم النوع الأول من جهة وإلى أن الخصوبة في هذا النوع أكبر منها في النوع الثاني. حيث تبين من خلال معامل v de cramer أن العلاقة قوية بين عدد الأطفال و نوع و حجم الأسرة حيث كلما ارتفع عدد الأطفال كلما اتجهت الأسرة نحو النووية و نحو حجم أكبر.

جدول رقم 58: توزيع الاسر المعيشية حسب نوعها، حجمها و المستوى التعليمي للنساء المتزوجات (15-49 سنة):

المجموع	الحجم		النوع		المستوى التعليمي للنساء
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
33.0	38.6	22.6	29.0	34.7	بدون مستوى
25.0	25.5	24.1	22.7	26.0	ابتدائي
20.7	18.9	23.9	23.7	19.3	متوسط
16.0	13.3	20.8	19.7	14.3	ثانوي
5.4	3.7	8.5	4.8	5.6	عالي
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

لاحظنا في الفصل الثالث أن أكثر تطور عرفه وضع المرأة هو ارتفاع مستواها التعليمي والذي أثر كثيرا في سلوكياتها الديموغرافية، و من خلال الجدول أعلاه وباستثناء 'بدون مستوى و الذي تشكل فيه النساء 33% من مجموعهن ، نلاحظ أن النساء تميل إلى العيش في

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

أسر نووية كلما زاد مستواهن التعليمي رغم أننا سجلنا وجود استقلالية بين المتغيرين و قد يعود ذلك إلى عوامل عشوائية. في حين تكاد تكون العلاقة معنوية بين المستوى التعليمي و حجم الأسرة الذي يتناقص بارتفاع الأول.

جدول رقم 59: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها، حجمها ومؤشر المستوى التعليمي للزوجين:

المجموع	الحجم		النوع		مؤشر المستوى التعليمي للزوجين
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
58.0	64.1	46.4	51.7	60.7	ضعيف
36.6	32.2	44.9	43.5	33.6	متوسط
5.4	3.7	8.5	4.9	5.6	مرتفع
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

سمح مؤشر المستوى التعليمي المحسوب انطلاقا من المستوى التعليمي لكل من الزوجين عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية بينه و بين نوع و حجم الاسرة رغم ضعفها . إذ أن الأسرة تميل الى النووية و الى حجم اصغر و بشكل اكبر كلما كان المستوى التعليمي للزوجين اعلى.

جدول رقم 60: توزيع الأسر المعيشية حسب حجمها و الاستعمال السابق للنساء المتزوجات (15-49 سنة) لموانع الحمل:

المجموع	الحجم		استعمال موانع الحمل
	5 فاكثر	اقل من 5	
77.6	74.3	79.3	استعملت
22.4	25.7	20.7	لم تستعمل
100	100	100	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

تلعب موانع الحمل دورا كبيرا في تحديد حجم الأسرة المعيشية المرتبط أساسا بالإنجاب ، فهذه الوسائل استعملت لفترة طويلة للتباعد بين الولادات و أضحى في السنوات الاخيرة وسائل للحد منها عند عدد مرغوب فيه من الأطفال و نميز من خلال الجدول أعلاه أن النساء اللواتي

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

شملهن المسح قد استعملن فيما مضى و بنسبة تفوق 77% هذه الوسائل و هو ما يفسر وجود هذه الفئة في أسر ذات حجم أقل و لكن بتفاوت بسيط مع الاسر ذات الحجم الكبير ذلك انها فترة التباعد و ليست التحديد و قد سجلنا علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستعمال السابق لموانع الحمل و حجم الأسرة المعيشية. و هو ما لاحظناه أيضا بالنسبة للنساء المتزوجات اللواتي يستعملن حاليا(نقصد في فترة المسح) هذه الوسائل كما هو مبين في الجدول أسفله.

جدول رقم 61: توزيع الأسر المعيشية حسب حجمها و الاستعمال الحالي (أثناء فترة المسح) للنساء المتزوجات (15-49 سنة) لموانع الحمل:

المجموع	الحجم		استعمال موانع الحمل الحالي
	5 فاكثر	اقل من 5	
75.1	74.3	76.9	تستعمل
24.9	25.7	23.1	لا تستعمل
100	100	100	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

جدول رقم 62: توزيع الأسر المعيشية حسب نوعها، حجمها و الحالة الفردية للنساء المتزوجات (15-49 سنة) في فترة المسح:

المجموع	الحجم		النوع		الحالة الفردية للنساء المتزوجات
	5 فاكثر	اقل من 5	غير نووية	نووية	
8.9	6.3	13.7	8.5	9.1	تعمل
91.1	93.7	86.3	91.5	90.9	لا تعمل
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

لا تشكل النساء العاملات إلا نسبة ضئيلة من مجموع النساء غير العازيات لأن النساء لا زلن كما لاحظنا في الفصل الثالث بعيدات عن تحقيق نسبة مشاركة هامة في اليد العاملة رغم أنهن يتمتعن بمستويات تعليمية وتكوينية عالية بالإضافة إلى أن نسبة معتبرة من النساء تترك العمل بعد الزواج و غالبا ما يكون ذلك من أهم شروط الزوج ولذا فإن هذه النسبة لا تتعدى

9% و ظهر جليا عدم وجود اختلاف بين المرأة التي تعمل و التي لا تعمل في كونها تعيش في أي نوع أو حجم من الأسرة حتى أن اختبار كاي تربيع بين وجود استقلالية بين هذه المتغيرات.

3-2- نتائج التحليل اللوجستي

3-2-1- النساء المتزوجات

أ-نوع الأسرة المعيشية:

دائما و باستعمال التحليل اللوجستي لتحديد الخصائص السوسيوديموغرافية للنساء المتزوجات (15-49 سنة) و كذا أزواجهن والتي تحدد نوع الأسرة المعيشية و التي تسمح باختبار المتغيرات المستقلة الاكثر معنوية في النموذج النهائي النتائج كالتالي :

من مجموع المتغيرات التي تناولنها في التحليل الوصفي ،اختصر النموذج محددات نوع الأسرة من خلال هذه المتغيرات في أربع متغيرات الأكثر معنوية احصائيا.بالنسبة لعدد الأطفال ، فقد أظهر معنوية عالية جدا مما يعني وجود علاقة بينه و بين نوع الأسرة ، اذ كلما ارتفع هذا العدد إلى حوالي 6 أطفال كلما زادت أفضلية أن تكون الأسرة نووية بأكثر من أربع مرات و تقل قليلا و لكن بأفضلية عالية دائما عندما يزيد العدد عن 7 أطفال.ثم يأتي من حيث أهمية المعنوية ،سن المرأة ،إذ ابتداء من سن 25 سنة تبدأ أفضلية أن تكون الأسرة نووية و بعدد مرات مرتفع و متزايد كلما ارتفع سن المرأة.

و بصفة عامة ترتبط النووية وبشكل معنوي مع سن زواج الرجل بشكل إيجابي في حين ينعكس عندما تكون الزوجة غير عاملة إذ أن لها أفضلية حوالي 30% لأن تكون في أسرة غير نووية .

جدول رقم 63: تقدير التأثير الصافي للمتغيرات السوسيوديموغرافية للنساء المتزوجات وأزواجهن على نوع الأسرة المعيشية:

Exp(B)	Sig	ddl	Wald	E.S	B	المتغيرات المفسرة
0.727	0.011	1	6.407	0.126	-0.319	الحالة الفردية اثناء المسح(تعمل)
	0.000	6	62.025			سن المرأة (اقل من 20 سنة)
1.373	0.337	1	0.921	0.330	0.317	24-20
2.179	0.018	1	5.596	0.329	0.779	29-25
3.461	0.000	1	13.703	0.335	1.241	34-30
3.678	0.000	1	14.444	0.343	1.302	39-35
3.833	0.000	1	14.419	0.354	1.344	44-40
3.543	0.001	1	11.934	0.366	1.265	49-45
	0.001	5	19.899			سن زواج الزوج (اقل من 20)
1.436	0.004	1	8.358	0.125	0.361	29-20
1.125	0.419	1	0.652	0.146	0.118	39-30
1.637	0.066	1	3.380	0.268	0.493	49-40
2.004	0.113	1	2.507	0.439	0.695	59-50
1.651	0.323	1	0.975	0.508	0.502	60فاكثر
	0.000	3	130.579			عدد الاطفال(0)
2.979	0.000	1	90.181	0.115	1.091	3-1
4.680	0.000	1	129.003	0.136	1.543	6-4
4.087	0.000	1	72.534	0.165	1.408	7فاكثر
0.139	0.092	1	2.838	1.171	-1.973	ثابت النموذج

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

ب- حجم الأسرة المعيشية

اختصر النموذج (كما هو موضح في الجدول اسفله) محددات حجم الأسرة المعيشية في أربع متغيرات رئيسية: مؤشر المستوى التعليمي للزوجين و استعمال موانع الحمل أثناء فترة المسح و كذا عدد الأطفال لدلالاتها المعنوية العالية في حين يكاد متغير الحالة الفردية للمرأة أن يكون ذا دلالة معنوية و لكن رغم ذلك لن نأخذه بعين الاعتبار. فأفضلية أن تكون الاسرة من حجم صغير تصل الى 1.6 مرة عند زوجين لهما مؤشر مرتفع و لا تكاد تكون كذلك بالنسبة للمستوى المتوسط و هو ما يعني أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين كلما مالا إلى العيش في أسر صغيرة الحجم و هي غالباً أسرتهما النووية. في حين كلما كانت النساء من

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

مستعملات موانع الحمل خلال فترة المسح كلما كانت لهن افضلية أن يعشن في أسر يقل افرادها عن 5 و ذلك مرة و نصف مقارنة باللواتي لا تستعمل هذه الوسائل. أما بالنسبة لعدد الأطفال فمن خلال القيم أعلاه يتبين أنه متغير هام في تحديد حجم الاسرة .

جدول رقم64: تقدير التأثير الصافي للمتغيرات السوسيوديموغرافية للنساء المتزوجات وأزواجهن على حجم الأسرة المعيشية:

Exp(B)	Sig	ddl	Wald	E.S	B	المتغيرات المفسرة
0.687	0.058	1	3.597	0.198	-0.376	عمل السيدة(تعمل)
	0.000	6	37.358			سن المرأة (اقل من 20سنة)
1.464	0.446	1	0.581	0.500	0.381	24-20
2.746	0.043	1	4.091	0.499	1.010	29-25
3.759	0.009	1	6.826	0.507	1.324	34-30
3.995	0.008	1	7.079	0.521	1.385	39-35
5.194	0.002	1	8.738	0.557	1.648	44-40
7.640	0.001	1	10.438	0.629	2.033	49-45
	0.043	2	6.289			مؤشر المستوى التعليمي
0.920	0.448	1	0.577	0.109	-0.083	للزوجين(ضعيف)
1.606	0.038	1	4.300	0.228	0.473	متوسط مرتفع
	0.000	3	179.979			عدد الاطفال(0)
1.595	0.136	1	2.223	0.313	0.467	3-1
0.001	0.000	1	124.954	0.665	-7.432	6-4
0.000	0.989	1	0.000	1679.648	-22.335	7فاكثر
1.528	0.002	1	9.477	0.138	0.224	استعمال موانع الحمل اثناء المسح(نعم)
0.993	0.996	1	0.000	1.493	-0.007	ثابت النموذج

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

3-2-2- النساء غير العازبات (مهما كانت الحالة الزوجية)

إن الهدف من هذا التحليل هو البحث عن محددات نوع و حجم الأسرة المعيشية من خلال الخصائص السوسيوديموغرافية للنساء غير العازبات (كل الحالات الزوجية).

أ- نوع الأسرة المعيشية

جدول رقم 65: تقدير التأثير الصافي للمتغيرات السوسيوديموغرافية للنساء غير العازبات على نوع الأسرة:

Exp(B)	Sig	ddl	Wald	E.S	B	المتغيرات المفسرة
0.787	0.017	1	5.647	0.101	-0.240	الحالة الفردية اثناء المسح(تعمل)
0.437	0.000	3	149.171			الحالة الزوجية(متزوجة)
0.226	0.002	1	118.297	0.147	-0.828	ارملة
0.323	0.000	1	9.864	0.137	-1.486	مطلقة
		1		0.465	-1.461	منفصلة
	0.000	6	192.368			سن المرأة (اقل من 20 سنة)
1.634	0.113	1	2.511	0.310	0.491	24-20
3.015	0.000	1	13.074	0.305	1.104	29-25
5.200	0.000	1	28.790	0.307	1.649	34-30
6.351	0.000	1	28.790	0.309	1.849	39-35
7.145	0.000	1	35.765	0.312	1.966	44-40
6.672	0.314	1	39.648	0.314	1.898	49-45
	0.000	3	174.062			عدد الاطفال(0)
2.540	0.000	1	92.436	0.097	0.932	3-1
4.632	0.000	1	172.864	0.117	1.533	6-4
4.120	0.000	1	96.593	0.144	1.416	7فاكثر
0.178	0.000		27.825	0.327	-1.726	ثابت النموذج

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

يتحدد نوع الأسرة المعيشية انطلاقاً من خصائص النساء غير العازبات من خلال التحليل اللوجيستي بأربعة عوامل رئيسة اظهرت كلها معنوية جد عالية و حسب أهميتها يأتي عدد الأطفال و الحالة الزوجية حيث كل صفات هذين المتغيرين ذات دلالة احصائية . فبالنسبة لعدد الأطفال نلاحظ أن أفضلية أن تكون الأسرة نووية ترتفع إلى حوالي 4 مرات كلما ارتفع عدد الأطفال لتتراجع و لكن دائماً بشكل ايجابي عندما يتعدى عدد الأطفال 7. في حين و مقارنة بالمتزوجات فإن باقي الحالات تميل إلى العيش أكثر في أسر غير نووية حيث أن تغيير النساء من حالة إلى أخرى يخفض أفضلية أن تكون الأسرة نووية بنسبة 57% بالنسبة للأرامل و حوالي 77% بالنسبة للمطلقات والمنفصلات و هو ما يعني من جهة أن أكثر

الأسر النووية أحادية الوالد من جانب الأم هي لأرامل و من جهة اخرى ولاعتبارات اجتماعية تعيش أغلب المطلقات في أسر غير نووية .

كما نميز أنه و باستثناء الفئة العمرية 20-24 سنة فإن تغير النساء بين باقي الفئات يرفع من احتمال أن تكون الأسرة نووية حتى سن 40-44 سنة إلى أكثر من 7 مرات مقارنة بالفئة المرجعية و هو ما يعني أنه كلما تكون سن المرأة أصغر كلما مالت إلى العيش في أسر غير نووية. و أخيرا أظهرت الحالة الفردية للنساء معنوية عالية إذ أن أفضلية أن تعيش المرأة غير العاملة في أسرة نووية تقل بنسبة حوالي 22% مقارنة بالمرأة العاملة .

ب- حجم الأسرة المعيشية:

يتضح من نتائج التحليل اللوجيستي في الجدول الموالي أن لعوامل الحالة الفردية ، الحالة الزوجية و سن المرأة أهمية كبيرة في تحديد حجم الأسرة المعيشية و بمعنوية عالية. فبالنسبة للحالة الفردية يعمل تغير المرأة من عاملة إلى غير عاملة على تراجع أفضلية أن تكون أسرتها من حجم صغير بنسبة حوالي 38% في حين و مقارنة بالمتزوجات تتراجع أفضلية أن تكون الأسرة من حجم أصغر كلما كانت المرأة مطلقة أو منفصلة لأننا كما رأينا في التحليل السابق أن هذه الفئة من النساء تعيش في أسر أغلبها غير نووية و بالمقابل تزيد أفضلية أن تكون الأسرة من حجم أصغر و بحوالي 5 مرات عن المتزوجات عند النساء الأرامل .

أما سن المرأة ، فنلاحظ أن أفضلية أن تنتمي المرأة إلى أسرة ذات حجم أصغر تزيد كلما ارتفع سنها و بدلالة معنوية عالية في كل الأعمار. في الوقت الذي نلاحظ أن للمستوى التعليمي العالي تأثير كبير على حجم الأسرة الذي يتجه إلى التقلص حوالي مرتين مقارنة بالمستوى المرجعي (بدون مستوى). أما بالنسبة لعدد الأطفال و بالرغم من أنه اظهر معنوية عالية فإنه وبصفة عامة كلما كان للنساء عدد أقل من الأطفال كلما كانت أسرهن من الحجم الصغير .

الفصل الخامس محددات حجم و نوع الاسرة المعيشية من خلال مسح 2002

جدول رقم 66: تقدير التأثير الصافي للمتغيرات السوسيوديموغرافية للنساء غير العازبات على حجم الأسرة المعيشية:

Exp(B)	Sig	ddl	Wald	E.S	B	المتغيرات المفسرة
0.619	0.000	1	13.996	0.128	-0.479	الحالة الفردية اثناء المسح(تعمل)
4.882	0.000	3	87.868			الحالة الزوجية(متزوجة)
0.364	0.000	1	33.462	0.274	1.585	ارملة
0.881	0.000	1	48.685	0.145	-1.011	مطلقة
	0.851	1	0.035	0.672	-0.126	منفصلة
	0.000	6	151.146			سن المرأة (اقل من 20سنة)
1.704	0.045	1	4.020	0.266	0.533	24-20
2.998	0.000	1	16.985	0.266	1.098	29-25
4.884	0.000	1	33.577	0.273	1.586	34-30
5.406	0.000	1	52.577	0.279	1.687	39-35
8.338	0.000	1	52.277	0.293	2.121	44-40
8.325	0.000	1	50.294	0.299	2.119	49-45
	0.002	4	16.493			المستوى التعليمي
1.306	0.012	1	6.318	0.106	0.267	للمرأة(بدون مستوى)
1.106	0.341	1	0.908	0.106	0.101	ابتدائي
1.201	0.098	1	2.731	0.111	0.184	متوسط
1.856	0.000	1	13.225	0.170	0.618	ثانوي
	0.000	3	1100.037			عدد الاطفال(0)
0.233	0.078	1	3.110	0.119	0.209	3-1
0.006	0.000	1	645.509	0.202	-5.120	6-4
0.000	0.989	1	0.000	1322.263	-22.857	7فاكثر
0.833	0.057	1	3.608	0.096	-0.183	الاستعمال السابق لموانع الحمل(نعم)
0.851	0.644	1	0.214	0.348	-0.161	ثابت النموذج

المصدر: الاستغلال الشخصي لمسح EASF2002

4- مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات و الدراسات السابقة.

4-1- مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات

انطلقت دراستنا من مجموعة من التساؤلات و قد افترضنا مجموعة من الإجابات على شكل أربع فرضيات رئيسة تم اختبار الأولى في الفصل الرابع و اختبار المتبقية منها تم في هذا الفصل من خلال اختبار الفرضيات الفرعية لكل واحدة منها :

أ- الفرضية الثانية : " يتحدد نوع و حجم الأسرة المعيشية بالخصائص السوسيوديموغرافية لأربابها " . و قد سمح التحليل الوصفي و التفسيري بالوصول إلى ذلك ووجدنا أن للأسرة المعيشية افضلية نحو النووية كلما كان رب الأسرة ذكرا بسبب تقلد هذا الأخير إدارة أسرته مهما كان وضعه حتى و لو كان للمرأة وضعاً أحسن منه في حين ينعكس الأمر بالنسبة للحجم الذي يميل إلى التقلص كلما كانت المرأة هي من يسير الأسرة . و تزيد أيضا أفضلية الأسرة نحو النووية و نحو حجم أقل كلما ارتفع المستوى التعليمي لربها . كما أن للسنة والحالة الفردية دورا في تحديد نوع و حجم الأسرة المعيشية. وهكذا فإن نوع و حجم الأسرة المعيشية يتأثر بالخصائص السوسيوديموغرافية لأربابها.

ب- الفرضية الثالثة : أما بالنسبة للمحيط الذي تعيش فيه الأسرة ، فقد وجدنا أن أفضلية أن تتجه الأسرة نحو النووية ولكن بحجم أكبر تخص الريف أكثر من المدن ، و تخص الشقق والمساكن ذات الغرف الأقل من 4 و لكن بحجم أقل. في حين تميل الأسر إلى النووية كلما كان مستواها المعيشي أفضل ، و هو ما يعني انها فرضية محققة.

ج- الفرضية الرابعة : كما أشرنا سابقا فقد تناولنا بالدراسة أسرا لنساء لازلن متزوجات فوجدنا أن أفضلية أن تكون الأسرة نووية تزيد كلما ارتفع عدد الأطفال ، سن المرأة وسن زواج الرجل و كلما كانت المرأة عاملة. أما حجم الأسرة فتزيد أفضلية أن يكون أصغر كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين و كلما كانت المرأة تستعمل موانع الحمل و عاملة. و بصفة عامة بالنسبة للنساء غير العازبات (كل الحالات الزوجية) يزيد عدد الأطفال من أفضلية أن تكون الأسرة نووية بالإضافة إلى كون المرأة أرملة مقارنة بالحالات الأخرى ، و بارتفاع سن المرأة و كونها

عاملة . و هي نفس العوامل التي تجعل من النساء تعيش في أسر صغيرة الحجم بالإضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي لهن و بعدد أطفال أقل.

4-2- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة

تناولنا باختصار مفيد النتائج التي تناولتها مجموعة من الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها و التي تناولت الأسرة بصفة عامة و الأسرة الجزائرية بصفة خاصة ، وسمحت دراستنا بالوصول إلى نقاط تشابه و اختلاف أهمها:

-إن دراستنا تماشت في نتائجها مع ما ذهب إليه كل من بوتفنوشت (1980) عندما توصل الى ان الاسرة تتحول من ممتدة إلى نووية متقلصة بفعل مجموعة من الأسباب منها السكن ،ورغم ذلك فالنموذجان موجودان معا (R.Benkhlil ,1983) حيث تتعدد الأشكال و الأنماط (A.Ouali ,2009). أما محددات نوع و حجم الأسرة المعيشية فهي مجموعة من العوامل الديموغرافية و السوسيواقتصادية : سن الزواج ، الخصوبة، الحالة الزوجية ، استعمال موانع الحمل ،المستوى التعليمي،الحالة الفردية ،الإقامة ،نوع المسكن و حجمه و هي كلها نتائج مشابهة تماما في كل أو جزء مما توصل اليه : P.Antoine et C.Herry (1983),J.bongaarts(2001) ,M.Pilon et K.Vilkin(2006),B.Baya et D.Laliberté(2007) ,A.Ajbilou(2000).

و بالنسبة لبقية الدراسات ، فإن محدودية المتغيرات المستعملة في نموذج الإنحدار لم تسمح باختبار أثر عوامل و متغيرات ديموغرافية أخرى لا تقل أهمية عن الزوجية ،السن والجنس و نقصد خاصة الوفاة و الهجرة و هي نقطة ضعف هذه الدراسة و السبب هو أننا لم نستطع ايجاد متغيرات مناسبة ضمن قاعدة البيانات المعبر عنها باستثناء مجموع الولادات الحية أو عدد الأبناء و البنات الذين يعيشون في الأسر المعيشية المعنية لأن الوحدة الاحصائية التي ارتبطت بهذه المتغيرات تخص النساء المتزوجات و ليس الأسر المعيشية خاصة اننا صادفنا وجود أكثر من سيدة متزوجة في نفس الأسرة المعيشية. ورغم محاولتنا استغلال ذلك إلا أن النموذج اعطى معنوية و نوعية ضعيفة جدا و لذا فقد تقيدنا فقط بالمتغيرات أعلاه.

خلاصة:

إن ندرة الدراسات التي اهتمت بالبحث عن محددات نوع و حجم الأسرة المعيشية ، إن لم نقل انعدامها ، تجعل لهذه الدراسة أهمية خاصة لما توصلت إليه من نتائج بفضل نموذج الانحدار اللوجستي الذي ساهم احصائيا في الوصول إلى هذه المحددات عن طريق اختبار فرضياتنا المطروحة مسبقا . فتبين أن العوامل الديموغرافية إلى جانب العوامل السوسيواقتصادية تلعب دورا كبيرا في تحديد نوع و حجم الأسرة المعيشية الجزائرية . و هو ما يعني أن التحول الديموغرافي أثر فعلا عليها و ساهم و بشكل كبير في التحولات التي تشهدها و نقصد خاصة البنية العمرية (السن) ، الزواجية ، الخصوبة و تفكك العلاقة الزوجية بالموازاة خاصة مع المستوى التعليمي الذي ارتبط كثيرا بنوعية الاسرة المعيشية و تقلص حجمها كلما ارتفع هذا المستوى و كذا الحالة الفردية للنساء رغم ضعف المستوى العام لمشاركة النساء في سوق العمل.

كما توصلنا إلى نتائج مذهلة تتعلق خاصة باتجاه الأسر المعيشية الريفية نحو النووية اكثر من الحضرية و هو ما يجر الى الاعتقاد ان ظروف المدن - ربما - ستؤدي الى عودة الأسرة الكبيرة و لكن بشكل اخر استجابة لهذه الظروف . كما أن للمسكن وخصائصه دور لا يقل أهمية عن العوامل الديموغرافية ، حيث تغلب و سيزيد انتشار الشقق مستقبلا من نووية الأسر و تقلص حجمها كما أشار الى ذلك النموذج.

وأخيرا ، وجدنا أن أكثر من نصف الأسر المعيشية الجزائرية يزيد فيها الحجم عن 5 أفراد أي أن أغلبها ذات حجم متوسط أو كبير .

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تعرف الأسرة الجزائرية ، كغيرها من المؤسسات الإجتماعية الأخرى ، تغيرات هامة نتيجة التحولات الديموغرافية و السوسيواقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ الاستقلال. و مهما تعددت الدراسات و المداخل التي تناولت الأسرة فإنها تبقى مطلوبة في كل زمان لأنها و بدون شك النواة التي ينطلق منها كل تغير و تنتهي إليها نتيجة كل تغير أيضا . وقد جاءت دراستنا هذه لتؤكد ذلك من خلال الإجابة عن تساؤلنا الرئيسي حول الانتقالية الديموغرافية والتحولات السوسيوديموغرافية للأسرة الجزائرية في ظل قلة الدراسات الديموغرافية التي تناولت الأسرة خاصة تلك التي تبحث في محددات نوعها و حجمها ، وافتقار هذا العلم إلى الأساليب والطرق وإلى وعاء نظري خاص يساعد على تفسير هذه الوحدة الإحصائية كجماعة لا كمجموعة من الوحدات.

و قد خالصنا نظريا إلى أن الديموغرافيا تعتمد كثيرا على باقي العلوم و التخصصات في تفسير مختلف الظواهر الديموغرافية . وعلى عكس النظريات التي تناولناها و تعرضت لانتقادات كثيرة ، تبقى نظرية الانتقال الديموغرافي صالحة لدراسة و ملاحظة آلية التحولات الديموغرافية التي يعرفها السكان و التي تناولنا في إطارها التحولات التي تعرفها الأسرة الجزائرية . و من جانب آخر، يبقى مفهوم الأسرة و ما يتعلق به غير موحد و غير متفق عليه و يخضع لثقافات الشعوب و أنماط عيشها إلا ما تعلق بتلك التي يتحدد فيها هذا المفهوم في إطار يكفله الدين و القوانين المدنية.

فعلى المستوى الديموغرافي و الجزائر على مشارف نهاية المرحلة الثانية من الانتقالية الديموغرافية ، تعرف معدلات النمو السكاني المنخفضة استقرارا نتيجة انخفاض معدلات الوفيات و الولادات رغم الارتفاع الملاحظ منذ سنة 2001 . و عرفت الزواجية ومؤشراتها تطورا هاما انعكس على الأسرة من خلال ارتفاع سن الزواج الأول الذي فاق 30 سنة في المتوسط و نسبة العزوبة خاصة عند الاناث وفي كل الاعمار تقريبا أخطرها تلك الأكثر خصوبة ، فبعدما كانت نسبة المتزوجين عند البالغين تصل إلى حوالي الثلثين اصبحت لا تتعدى النصف . و قد ساهمت التغيرات التي عرفتتها الزواجية بأكثر من 71 % في تراجع الخصوبة العامة. أما الطلاق

فقد عرف بدوره مستويات عالية ساهمت ، في ظل خاصة صعوبة إعادة زواج المطلقات إلى جانب الترميل ، من ارتفاع عدد الأسر أحادية الوالد .

كما عرف وضع المرأة الجزائرية تطورا ملموسا على مستوى القوانين وتحسن مستواها الاجتماعي بفضل تزايد اندماجها في الحياة العملية و تفعيل مشاركتها في قضايا المجتمع المختلفة وكان لهذا ، خاصة مع ارتفاع مستواها التعليمي، أثر كبير في التحول الديموغرافي الذي انعكس بدوره على الأسرة الجزائرية ، و لعل ابرزها ارتفاع سن زواجها وطول مدة عزوبيتها إلى أعمار مرتفعة بالإضافة إلى تراجع خصوبتها بسبب ذلك و بسبب استعمالها لموانع الحمل. و هو ما انعكس على الأسرة بفضل تغير أدوارها فيها بنتا ،زوجة و أما . ورغم أنها بقيت خاضعة للرجل في أهم القرارات الأسرية حتى المتعلقة بها إلا أن هذا لم يمنع من تمتعها بصلاحيات اجتماعية مكنتها من تغيير و تحسين وضعها داخل الأسرة . إذ لاحظنا خاصة في إطار الأسرة النووية أنها تنفرد أو تشارك زوجها في الكثير من القرارات الهامة كما هو الشأن مثلا في استعمال موانع الحمل و عدد الأطفال المرجو وضبط علاقاتها مع محيطها في العائلة و المجتمع.

تغيرت الأسرة الجزائرية شكلا، بنية و حجما عن تلك التي سادت القرن الماضي ، فرغم أن النموذج النووي كان موجودا من قبل إلا أنه أصبح يشكل حوالي ثلاثة أرباع الأسر الجزائرية، أغلبها أسر مكونة من زوجين و أطفالهما مع ارتفاع محسوس في عدد الأسر أحادية الوالد المكون خاصة من أم و أطفالها أخطرهما تلك الناتجة عن الطلاق و التي تعني أساسا الأمهات الشابات . في حين بقيت الأسر المكونة من شخص واحد نادرة بسبب طبيعة المجتمع التي لا تشجع على ذلك و هي أسر اغلبها موجودة في المناطق الحضرية الكبرى و مرتبطة بالعمل أو الدراسة و إلا فان البقية هي لمسنين أغلبهم أرامل . و رغم أن حجمها انخفض إلا أن الأسرة الجزائرية لازالت مستقرة في حدود حوالي ستة اشخاص بسبب بقاء الخصوبة داخل الزواج مرتفعة نوعا ما وارتفاع عدد العزاب بسبب ارتفاع سن الزواج وعدد المسنين العائد إلى ارتفاع امل الحياة .

أما الأسر الممتدة و الموسعة ورغم أن عددها يتراجع مقارنة بالأسر النووية إلا أنها لازالت موجودة بفعل بعض العادات و التقاليد التي تحافظ على الروابط العائلية من جهة و بفعل ايضا الصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية التي تفرض بقاء عدد من الأسر ضمن الأسرة الكبيرة .

و بالإضافة إلى الأسر العادية و الجماعية ، و نظرا لطبيعة الجزائر التاريخية والجغرافية ، فإن الأسر الراحلة نموذج آخر له مواصفاته و خصوصياته الديموغرافية والاجتماعية .فرغم قلة الدراسات الديموغرافية التي اهتمت بهذا النوع من الأسر ، إلا أن دراسات في اختصاصات أخرى بينت أن عددها قد تراجع كثيرا بفعل التغيرات المناخية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي شملت مناطقها . و عموما اتصفت هذه الأسر حتى وقت قريب بحجم كبير ، وفيات مرتفعة ، مستويات صحية و تعليمية و اجتماعية متدنية انعكست سلبا على وضعها الاجتماعي والاقتصادي.

و أخيرا مكننا استغلال نتائج مسح 2002 من معرفة أهم محددات نوع و حجم الأسرة المعيشية الجزائرية من خلال الخصائص العامة لأربابها و مساكنها و أهم افرادها بالأخص النساء غير العازبات ، و تنوعت بين محددات ديموغرافية و أخرى سوسيواقتصادية. و تبين أن نوع و حجم الأسرة الجزائرية يتأثر بمكان الإقامة ، جنس و سن رب الأسرة ، حالته الزوجية و مستواه التعليمي و نوع و حجم المسكن .حيث تميل الأسرة إلى النووية و إلى حجم أصغر كلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية .كما أن الخصائص الديموغرافية للنساء غير العازبات فيها لها دور في ذلك و نقصد خاصة الخصوبة ، استعمال موانع الحمل ، الحالة الفردية و المستوى التعليمي لهن ، سنهن و كذا حالتهن الزوجية. و هي بفعل ذلك تتجه أكثر نحو النووية و لكن بحجم لازل هاما .

و قد خلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى أن الأسرة الجزائرية تغيرت و تتغير بفعل الانتقالية الديموغرافية التي توشك على نهاية مرحلتها الثانية ، فالتطور الذي عرفته مؤشرات الزواجية وتفكك العلاقات و تحسن مستويات الوفاة إلى الانخفاض من جهة ، و التغير الاجتماعي الذي تشهده البلاد على كل مستوياته من جهة أخرى ، أثر بأشكال و درجات مختلفة و متفاوتة على الأسرة

من حيث الشكل و الحجم و البنية . و رغم أن المجتمع الجزائري حافظ على الكثير من خصائصه الثقافية و التاريخية التي تميز الأسرة العربية والإسلامية ، إلا أن بوادر التحول بدأت و لا يمكن إنكارها ذلك أن عوامل فاعلة بدأت تفرض نفسها و تؤثر على سلوكيات الأفراد تجاه بعضهم البعض و تجاه أسرهم و قد أشرنا إلى أهمها في الفصل الأول و نرى أن أهمها على الإطلاق تزايد شبكات الإتصال و تنوع قنوات الإعلام التي تحد من احتكاكهم ببعض و تقلص علاقاتهم المباشرة كما تشجع على تبني الأفكار و الإعتقادات التحررية و الفردية التي تهزم روح الجماعة التي تميز الأسرة كبنية يتكامل أفرادها في الواجبات و الحقوق .

خلال بحثنا هذا ، رأينا أن ندون مجموع التوصيات و الاقتراحات التي رأيناها صائبة و ضرورية في مجال دراسة الأسرة ليس في الديموغرافيا فقط و لكن في كل العلوم التي تهتم بها و من جملة ما رأيناه:

- استغلال المسوح و البحوث بنوعيتها الكمي و النوعي و ووضعا بين يدي الباحثين والدارسين حتى يتمكنوا و بشكل علمي من إثراء المعارف و تنويع المعطيات حول الأسرة.
- اللجوء إلى الأساليب الإحصائية لشرح ، تفسير و تقديم و بشكل علمي متطور التغيرات التي تعرفها الأسرة الجزائرية.
- تدعيم الدراسات بالأفواج (longitudinales) التي تسمح أكثر بتتبع تغير الأسرة كوحدة احصائية .
- يجب تنويع المداخل النظرية التي تفسر العلاقة بين تحول الأسرة و الظواهر الديموغرافية وأهمها المدخلين الثقافي و الانتروبولوجي في الدراسات الديموغرافية.

كما رأينا :

- أننا نتوفر على حشد كبير من الاختصاصيين في مختلف العلوم الاجتماعية التي يمكن أن تتكاثف معارفها المتعلقة بالأسرة و توظيف هذا الحشد في القيام ببحوث ميدانية جادة ، متعددة

الأهداف خصيصا للأسرة من كل جوانبها و ليس أفضل منها في الوصول إلى إجابات متكاملة ووافية عن ما تشهده من تحولات .

- إن الإسقاط أمر ضروري ، حيث يستلزم الأمر معرفة ما توصل إليه غيرنا من مجتمعات أخرى و لكن بتفادي البداية من نتائج السلبية و مراعاة الخصوصيات التاريخية و الثقافية لمجتمعنا . و نأخذ في الحسبان ، أنه من الضروري جدا أن نتنبأ بما سيؤول إليه وضع أسرنا إذا ما تشابهت شروط و بيئة تحولاتها رغم أننا نقدر صعوبة ذلك لارتباطه بقناعات و سلوكات شخصية و فردية لا تقاس و لا يتحكم فيها.

- إن شح الدراسات و قلة المخزون العلمي المنهجي الجاد يجر إلى استنتاجات عامة وبالتالي إلى مغالطات و مبالغة في تقدير التحولات التي تشهدها الأسرة الجزائرية.

- أخيرا ، ليس من الأوان أن نتنبأ بمستقبل كارثي للأسرة الجزائرية لسبب بسيط هو أن عوامل التماسك ، الترابط و التعاون ، لازالت قائمة و إن قلت واختلفت في أشكالها و درجتها . كما أن عوامل عودة النموذج التقليدي بكل خصائصه غير مستبعدة وقد تكون بصيغ أخرى تفرضها ظروف العيش والسكن .

قائمة المراجع

و

المصادر

قائمة المراجع و المصادر

1- باللغة العربية:

- 1- أحمد بدر (1977): أصول البحث العلمي و مناهجه ، القاهرة .
- 2- أحمد سالم الأحمر (2004): علم اجتماع الأسرة بين التنظير و الواقع المتغير.بيروت دار الكتاب الجديد المتحدة .
- 3- إكرام هاروني (2006) : الأسرة النووية، القرابة والواقع الاجتماعي الحضري،مقال منشور ضمن فعاليات الملتقى الرابع لقسم علم الاجتماع ، الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري، المنعقد يوم 6 و 7 نوفمبر 2006، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 4- أحمد يحي عبد الحميد (1998):الاسرة والبيئة .المكتب الجامعي الحديث .الاسكندرية.
- 5-إحسان محمد الحسن (1986) : التصنيع وتغير المجتمع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد
- 6- إليزابيت جيلين (2005): المرأة وسوق العمل الحضاري، ص375-422، في: ريتشارد أنكر وزملاؤه، في: المرأة والمشكلات السكانية في العالم الثالث: ترجمة د. علياء شكري، د. أحمد زايد ود.حسن الخولي، مطبعة العمرانية للأوفست، المنيب، 2005، ص172.
- 7- برهان غليون(؟) :منهج دراسة الديمقراطية في البلدان العربية :مقدمة نظرية 'المسألة الديمقراطية في الوطن العربي' مركز دراسات الوحدة العربية .ط1.بيروت
- 8- د.حسن الساعاتي(1980): علم الاجتماع الصناعي ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر .ط3.بيروت .
- 9- حسين عبد الحميد رشوان(2003): الأسرة و المجتمع دراسة في علم اجتماع الأسرة ، مصر مؤسسة شباب الجامعة .
- 10- خلدون حسن النقيب(2001): واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج العربي، المستقبل العربي، 24/268 حزيران ، ص113-115.
- 11- سامية محمد جابر وآخرون(2006) :الأسرة و المجتمع ،مصر ، دراسة المعرفة الجامعية .

- 12- سناء الخولي(1983) : الزواج و العلاقات الأسرية ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة 1983،
- 13- سناء الخولي (2002):الأسرة و الحياة العائلية ، دار المعرفة الجامعية
- 14-سكارليت ايبشتاين(2005): الاتجاه الأنتروبولوجي الاجتماعي في دراسة أدوار المرأة ومكانتها في الدول النامية، الدورة المنزلية، ص233، 263، في ريتشارد أنكروز وزملاؤه، في المرأة والمشكلات السكانية في العالم الثالث: ترجمة د. علياء شكري، د. أحمد زايد و د.حسن الخولي، مطبعة العمرانية للأوفست، المنيب.
- 15-السيد عبد العاطي السيد و اخرون(1999) :علم اجتماع الاسرة ،دار المعرفة الجامعية.
- 16-السيد عبد العاطي السيد (2004):علم اجتماع السكان ،دار المعرفة الجامعية .
- 17-صندوق الامم المتحدة للسكان (2001):تقرير التنمية البشرية.
- 18- عالية الكردي(2005):الوثائق الدولية والتعبير في واقع الحياة الأسرية.مؤتمر الأسرة المسلمة والتحديات المعاصرة.
- 19-عباس محمود مكي(2007): دينامية الأسرة في عصر العولمة، من مجالات الكائن الحي إلى تكنولوجيا صناعة الجينات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 20-علاء الدين كفاني (1999): الإرشاد و العلاج النفسي الأسري ، مصر ، دار الفكر العربي .
- 21-علياء شكري(1979): الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة،
- 22-عمار السعدي (2004)، رئيس المجلس الشعبي الوطني في اليوم الدراسي حول دور المجالس المنتخبة في ترقية المساواة بين الجنسين.الاثنين 20-12-2004
- 23-العياشي عنصر(2008): الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الأبوية...إلى الشراكة، عالم الفكر ، 281-317 العدد3 المجلد 36، يناير-مارس.
- 24- فاديه عمر الجولاني(1995): دراسات الأسرة العربية ، تحليل اجتماع لبناء الأسرة و تغير اتجاهات الأجيال ، مؤسسة شباب الجامعة ، بيروت 1995 .
- 25-فيصل بوطيبة وعبد الرزاق بن حبيب(2010): العائد من تعليم المرأة في الجزائر ، المؤتمر الدولي التاسع حول "المرأة والشباب في التنمية العربية" 22-24 مارس 2010 ، القاهرة ، مصر .
- 26-كونستينياسافيلوس روتشيلد(2005): قوة المرأة واستقلالها والتغير الديموغرافي في العالم الثالث ، في: ريتشارد أنكروز و زملاؤه: المرأة والمشكلات السكانية في العالم الثالث : ترجمة د.

علياء شكري ، د. أحمد زايد و د.حسن الخولي ، مطبعة العمرانية للأوفست ، المنيب ، 2005 ، ص172 .

27-ليندة شنافي(2010) : تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري -دراسة تحليلية-جامعة باتنة .

28-محمد عاطف غيث(2006):قاموس علم الاجتماع ندار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .

29-د.مصطفى مجاهدي(?) : برامج التلفزيون الفضائي و تأثيرها في الجمهور .شباب مدينة وهران نموذجاً.سلسلة اطروحات الدكتوراه .مركز دراسات الوحدة العربية . 30- مصطفى الخشاب (1980): دراسات في علم الاجتماع العائلي ، ط2، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة.

31 - محمود حسن (1981): الأسرة ومشكلاتها ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت 1981.

32- مصطفى خلف عبد الجواد(2009): علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

33- د. معن خليل عمر(2004): علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى .

34 - المؤتمر الدولي للسكان و التنمية (تقرير)، القاهرة ، 1994

35 - مسعودة كسال(1988) : مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري ، دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

36- الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة .المرأة الجزائرية...واقع و معطيات.بدون تاريخ.

37 - د.ياسر خضير البياني .كلية المعلومات و الإعلام والعلاقات العامة ، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا .الإمارات

38- يونس حمادي علي (2010). مبادئ علم الديموغرافية (دراسة السكان) ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1.

- 39- Adamou .A et Bairi.A(2008): Le nomadisme chamelier : disparition ou chance de vivre ? Colloque international 'développement durable des productions animales : enjeux, évaluation et perspectives'. Alger, 20-21 avril.
- 40-Ajbilou .A(2000). : Quels rôles ont joué les évolutions démographiques contemporaines sur les changements observés de ménages maghrébins ? pp277-285. In : Actes des colloques de l'AIDELF : vivre plus longtemps ,avoir moins d'enfants ; quelles implications ?.
- 41- Antoine .A et Harry .C(1983) : Urbanisation et dimension du ménage .Le cas d'Abidjan. Pp295-310 .Cah .OPOSTOM, sér .sci-hum .vol XIX n° 3.
- 42-Benkhilil .R(1983) : La famille Algérienne situation actuelle et perspective d'évolution ,pp311-319, cahiers .O.R.S.T.O.M série.sci.hum.vol XIX ,n°3.
- 43- Burguière .A : La famille réduite : une réalité ancienne et planétaire .Les colloques de démographie historique de Cambridge .Annales ESC n° 6 pp1423-1442.
- 44- Baya .B et Laliberté .D(2007) : Crises des solidarités ou solidarités dans la crise ? Une lecture à partir de l'analyse de l'évolution de la structure des ménages entre 1993 et 2003 à Ouagadougou, Burkina Faso ,Population et développement en Afrique : questions émergentes.5ème Conférence africaine sur la population.10-14 Décembre .Arusha, Tanzanie.
- 45- Bawin-Legros .B(1988) : Famille ,mariage, divorces : une sociologie des comportements familiaux contemporains ,Magada.
- 46- Blayo .C(1990) : De l'application des principes d'analyse démographique à l'étude de l'évolution des familles ,pop n° 1 .Ined .
- 47-Bernus-Micheline .E et Demont. C(1982) : Le nomadisme : problèmes actuels des pasteurs nomades, pp107-122, in : encyclopédie universelle, suppl. n° 9.Paris.
- 48- Bakass .F et Beninguisse .G(2001) : Demande de contraception et fréquentation des services obstétricaux. Effet de la direction féminine du ménage au Cameroun et au Maroc. Colloque international : Genre, population et développement en Afrique. Abidjan ,16-21 juillet.
- 49- Bongaarts.B(2001) : Household size and composition in the developing world in the 1990s ,Dirasat Sukkaniyah, Vol. 55, No. 3,2001- , 263-279..
- 50- Benbella .O et Ouali .A(2007) : les déterminants de la mortalité infantile en Algérie. EASF2002, études approfondies, juin2007.
- 51 - Bégeot .F(1996) : ménages et familles dans les pays méditerranéens de l'union européenne : définitions et concepts, pp9-20 .In : Ménages ,familles ,parentèles et solidarités dans les populations méditerranéennes .Séminaire international d'Aranjuez(27-30 sep1994).AIDELF.PUF .Paris.
- 52-CENEAP et FNUAP (2001) : Education, Fécondité et nuptialité, Alger.

- 53- CENEAP (2001) : Femme rurale et développement, la revue de CENEAP , analyse et rétrospective, n°23.Alger.
- 54-Chesnais.J.C(1986) : La transition démographique, etapes, formes, implications économiques .Travaux et documents .Cahier n °113.PUF.
- 55-Ciddef (2009) : connaissance des droits des femmes et des enfants en Algérie .Enquête réalisée en 2008.Février.
- 56-CNES et PNUD (2007) :Rapport National Sur le Développement Humain ,Algérie .
- 57- Courbage. Y (1998) :Chine et Indonésie ,deux voix vers la transition de la fécondité ,population et société n° 337.Paris.
- 58 - Cosio-Zavala .M.E (1992) :Inégalité économique et sociale et transmission de la fécondité en Amérique latine, in : Tabutin.D D et al : transition démographique et société, Chaire Quételet ,l'Harmattan ,Academia ,pp401-414.
- 59-De Bel-Air .F (2004) : Mariage tardif et célibat au moyen –Orient ,quels enjeux ?in les métamorphoses du mariages au moyen –orient s .d de B. Drieskens.les cahiers de l'ifpo 02 .ifpo / CNRS ,p119-1150.
- 60 -Descloîtres. R et Debzi .L (1963) : Système de parenté et structures familiales en Algérie. Annuaire de l'Afrique du Nord .pp23-59.
- 61- Dujardin .Camille.L (1991) : Des mères contre les femmes, maternité et patriarcat au Maghreb, Alger, éd Bouchéne .
- 62- Fanon.F (1959) : Sociologie d'une révolution ,1ere éd ,Paris ,petite collection Maspero .
- 63- Gueland Leridon .F (1967) : Recherches sur les condition féminines dans la société d'aujourd'hui .Travaux et Documents ,cahiers n°48 .INED.PUF..
- 64- Guetta .G et Megdiche .C (1990) : Famille, urbanisation et crise du logement en Algérie, pp95-115,in société contemporaines N°3, septembre .
- 65- Guetta .G (1991) : Urbanisation et structures familiales en Algérie (1948-1987), pp577-597. , in Revue française de sociologie .32-4.
- 66-Hadj Ali.D (coll. Labsarie .O.) (2006) : La famille algérienne I : les sources démographiques : limites et potentialités. CREAD, Alger .
- 67- Hachlouf .B (1991) : La femme et le développent au Maghreb. Une approche socioculturelle , pp330-354 .Afrika Focus, vol7, n°4,,
- 68- Haider .M (1985) : Mutations des structures familiales en Algérie sous l'influence de l'urbanisation ,pp19-17, dans la famille au Maghreb. Rabat, AMEP.
- 69- Hammouda.N et Chrif ferroukhi.K (?) : La nuptialité en Algérie :Quelle transition ?.sd.CREAD. Alger,

- 70- Hocine .A. et Amokrane .F (2003) : Mutations de la structure familiale en Algérie .MSF(2000-2001) pp17-50,La revue du CENEAP, analyse et prospective n°27.
- 71- Kateb .K et Ouadah-Bedidi .Z (2002) : L'actualité démographique du Maghreb ,p113-147. In : D .Borne et J-P Rioux « apprendre et enseigner la guère d'Algérie et le Maghreb contemporain », éd CRDP de l'académie de Versailles,
- 72- Kateb .K (2008) : Scolarisation massive des femmes et changements dans le système matrimoniale des pays du Maghreb : cas de l'Algérie, p979-998 in : Actes de colloque de Québec « démographie et cultures, AIDELF.
- 73- Kateb .K (2009) : Evolution du système matrimonial au Maghreb : convergence vers le modèle occidentale ou construction d'un modèle intermédiaire . Marrakech 2009.XXVIe congrès international de démographie, Paris, juin2008.
- 74 -.Kouaouci .A (1986) : Changement de la famille dans le tiers monde.in :les familles d'aujourd'hui 229-230 . AIDELF n° 2.
- 75- Kouaouci. A(1992a) : Tendances et facteurs de la natalité algérienne entre 1970 et 1986, p327-35, pop 1992/2, mars –avril ,Ined.
- 76- Kouaouci .A (1992b) : Familles ,femmes et contraception : contribution à une sociologie de la famille algérienne. CENEAP, FNUAP.
- 77- Kuijsten .A (1999) : Facteurs d'évolution de la structure des familles nucléaires,p41-59,in la famille dans les pays développés.INED.UIESP.CNAF.CNRS.
- 78- Ledent . J et Naud .J .F (2000) : La table de statut familial : principes, formulation et application à la population féminine du Canada,1961-1991.
- 79- Locoh, T. (1988) : Structures familiales et changements sociaux , n :Tabutin, D. (dir.),Population et sociétés au Sud du Sahara, L'Harmattan, 551 p., p. 441-478.
- 80- Locoh .T (1997) : Structures familiales :L'apport de la démographie ,in Pilon (N) ,Locoh(T) ;Vingnikin(E(et Vimard(P(:Ménages et famille en Afrique : : approches des dynamiques contemporaines, les études du CEPED, n°15, Paris.1997. pp11-29.
- 81- Mokaddem .A et Kharoufi .M (?) : Rapport d'évaluation initial du programme de pays de l'UNFPA pour l'ALGERIE 2007-2011
- 82 - Mohsen-Finan .K (2008) : L'évolution du statut de la femme dans les pays du Maghreb. Juin .Ifri. Programme Maghreb.
- 83 - Ouali .A (2010) :Typologie de ménage algériens et structures familiales au recensement de 1987,évolutions ,caractéristiques et analyse des comportements féconds.la revue de Ceneap n° :44.Alger.

- 84- Ouadah_ Bedidi .Z (2005) : Avoir 30ans et être encore célibataire : une catégorie émergente en Algérie .Autrepart 2005/2 n°34.
- 85- Pilon .M et Vignikin .K (2006): Ménages & Familles en Afrique subsaharienne, Savoirs francophones, Démographie & Développement, éditions des archives contemporaines et AUF.
- 86- Peron .Y (1979) : L'analyse démographique et la famille : Prémisses d'une autocritique .Cahiers québécois de démographie, vol 8, n° 3.
- 87- Segalen .M (1993) : Sociologie de la famille .Armand Colin .Paris.
- 88- Tabutin .D et Bartiaux .F (1986) : Structures familiales et structures sociales dans le tiers monde .In : les familles d'aujourd'hui N°2 .AIDELF ed Cnaf .
- 89- Todd .E (2011) : Les origines des systèmes familiaux. Gallimard, Paris.
- 90-Trost .J (1990) : Stabilité et transformation de la famille .In :la famille dans les pays développés :permanences et changements s d Prioux .F .congrès et colloques. INED-IESSP-CNAF-CNRS.
- 91- Vandewalle .H (2000) : La famille et les les structures familiales, pp81-97 in Yves Charbit : la population des pays en développement. Les études de la documentation française. Paris.
- 92 - Vimard .P (1997) : Transition démographique et familiale. Des théories de la modernisation aux modèles du crise .Document de recherche de l'ETS ,n° 3 OROSTOM, Paris .
- 93- Yaakoubd. A (2000) : Mutations démographiques et changements au niveau des ménages : analyse comparative entre le Maroc et l'Algérie, pp267-78 in : Actes des colloques de l'ADELFF :vivre plus longtemps ,avoir moins d'enfants ; quelles implications ? 2000.
- 94-Zamora-lopez.F (1996) : incidences des facteurs démographique ,pp365-370 in :ménage ,Familles ,parentèles et solidarité dans les populatoion méditerranéennes. AIDELF.N°7.

III-المصادر الإحصائية

- 95-Commissariat National au recensement de la population, ministère de la réforme agraire(1968) :Enquête sur le nomadisme 1968.Alger, dec1968
- 96-Ministere de la planification et de l'aménagement territoire :direction des statistiques et de comptabilité nationale(1978) : Annuaire statistique 77-78
- 97- Ministère de la planification et de l'aménagement territoire (1981) : Quelques statistiques sur la population nomade .D'après le RGPH1977.Document interne et provisoire non diffusé. Alger.

- 98- Ministère de la planification et de l'aménagement territoire :direction des statistiques et de comptabilité nationale(1980) : Annuaire statistique 1979.
- 99- Ministère de la planification et de l'aménagement territoire :direction des statistiques et de comptabilité nationale, ONS(1981) : Annuaire statistique 1980.
- 100- Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière ,ONS et Ligue des Etats Arabes (2004) :Enquête algérienne sur la santé de la famille .2002.Rapport principal .
- 101- Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière et l'ONS (2008) : Enquete nationale à indicateurs multiples 2006 .Rapport principal
- 102-ONS(?): RGPH1977, tableaux et premières analyses globales, série B,vol 1
- 103-ONS(1984) :Annuaire statistique de l'Algérie 1982,n°11.
- 104-ONS(1985) : Annuaire statistique de l'Algérie 1983-84 , n°12.
- 105- ONS(1987) : Annuaire statistique de l'Algérie 1985-86 , n°13.
- 106-ONS (1988) : Démographie algérienne .Collections statistiques , 1985.Statistique hors –série.
- 107- ONS(1990) : Annuaire statistique de l'Algérie, n°14.
- 108- ONS(1991) : Annuaire statistique de l'Algérie, n°15.
- 109- ONS (1991) : Collections statistiques n°24,RGPH 1987,conditions d'habitat des ménages algériennes.
- 110-ONS (1993) : Données statistiques n°171.RGPH1987.La population nomade : quelques caractéristiques.
- 111- ONS(1994) : Annuaire statistique de l'Algérie, résultat 1992, n°XVI.
- 112- ONS(1996) : Annuaire statistique de l'Algérie,résultat 93/94, n°17.
- 113-ONS(1998) : 4ème RGPH 1998.Résultats préliminaires. Données statistiques n°270.
- 114- ONS(1998) : Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 96, n°18.
- 115- ONS(2001) : Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 97-99, n°19.
- 116- ONS(2003) : Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 99-2001, n°20.
- 117- ONS(2004) : Enquête auprès des ménages .Collections statistiques n°123 .Série99 S ,statistiques sociales .
- 118- ONS (2005) : Rétrospective statistique :1970-2002.
- 119- ONS(2005) : Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2001-2003, n°21.
- 120- ONS(2006) : Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2002-2004, n°22.
- 121- ONS(2007) : Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005, n°23.
- 122- ONS(2008) : Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2004-2006, n°24.
- 123-ONS (2008) : Natalité, fécondité et reproduction en Algérie, collections statistiques n° 156,juil.

- 124-ONS (2008) : les principaux résultats du sondage 1/10eme d 5^{eme} RGPH. Collections statistiques n° 142. Série s statistiques sociales .
- 125- ONS(2008) : Résultats préliminaires de 5^{eme} RGPH. Données statistiques n°496 .
- 126- ONS(2009) : Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2005-2007, n°25.
- 127- ONS(2010) : Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2006-2008, n°26.
- 128- ONS (2010) : Démographie algérienne 2010 n°575.
- 129- ONS(2011) : Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2007-2009, n°27.
- 130- ONS(2012) : Démographie algérienne 2011, n°600.

IV-المواقع الإلكترونية:

- 131-موقع صندوق الامم المتحدة للسكان : <http://www.unfpa.org/>
- 132-موقع صندوق الامم المتحدة للتنمية: <http://www.undp.org/>
- 133-موقع الديوان الوطني للإحصائيات : <http://www.ons.dz>
- 134-موقع المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية <http://www.ined.fr>

قائمة الملاحق

الملحق الأول : معطيات احصائية عامة حول سكان الجزائر

جدول رقم 1 : تطور عدد السكان (بالآلاف) ، معدلات الولادات و الوفيات الخام في الجزائر

السنوات	معدل الولادة	معدل الوفاة
1963	46.80	14.50
1970	39.09	16.45
1980	35.23	11.77
1990	30.90	6.03
2000	19.36	4.59
2010	24.68	4.37

المصدر: Annuaire statistique de l'Algérie de 1 à 26

جدول رقم 2 : تطور معدلات وفيات الأطفال حسب الجنس في الجزائر

السنوات	ذكور	إناث	المجموع
1970	141.9	141.1	-
1980	116.01	106.28	11.24
1990	49.2	45.8	46.8
2000	38.4	35.3	36.9
2010	25.2	22.2	23.7

المصدر: نفس المصادر السابقة .

جدول رقم 3: تطور متوسط أمل الحياة حسب الجنس في الجزائر

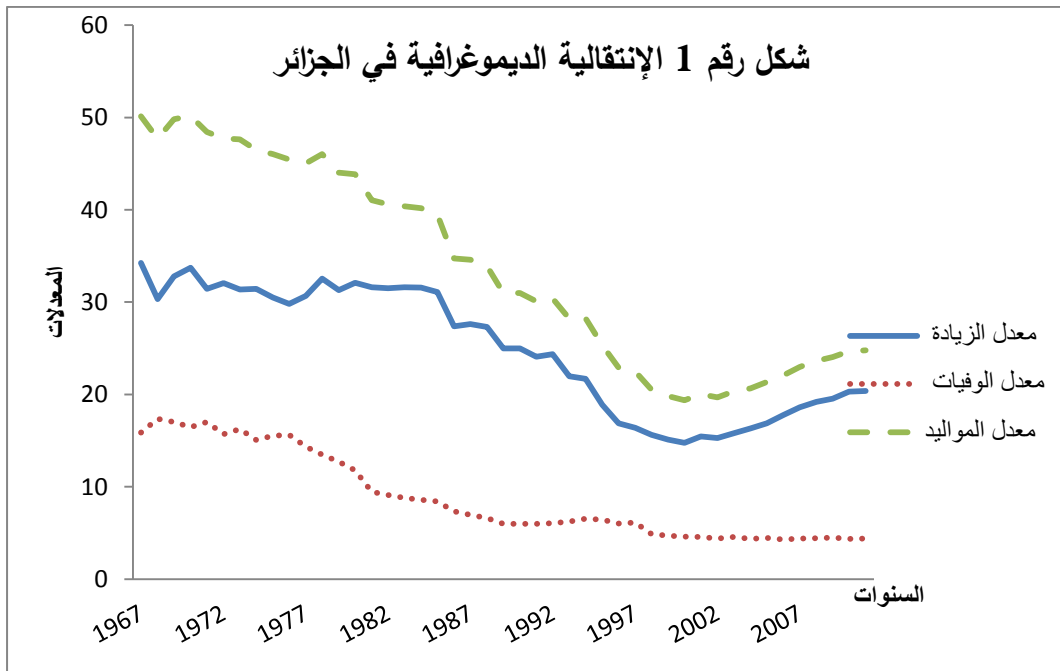
السنوات	ذكور	إناث	المجموع
1970	53.4	53.7	53.5
1980	55.94	58.78	57.4
1990	66.3	67.3	66.9
2000	71.5	73.4	72.5
2010	75.6	77.0	76.3

المصدر: نفس المصادر السابقة، ONS : collections statistiques ,démographie algérienne 1985.Statistique hors –série 1988.

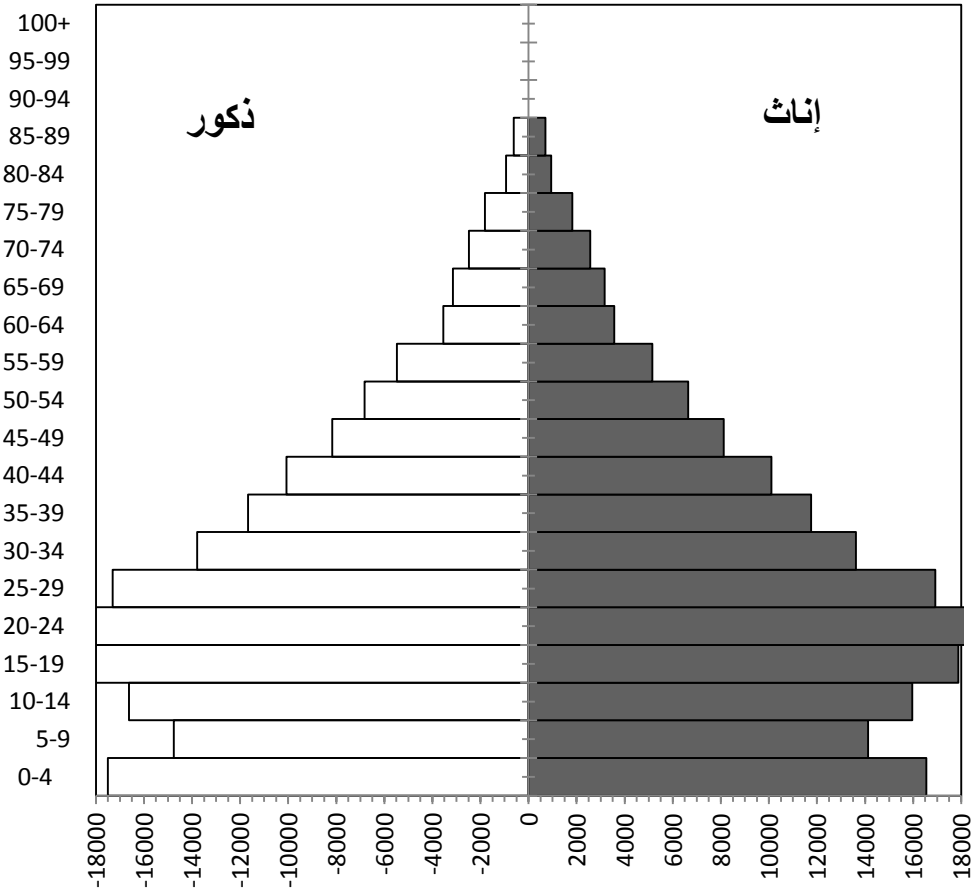
جدول رقم 4: تطور نسبة السكان حسب الفئات العمرية الكبرى في الجزائر

السنة	14-0	59-15	60 فأكثر
1966	47.24	46.15	6.61
1977	47.94	46.25	5.80
1987	44.08	50.17	5.74
1998	36.30	57.11	6.29
2008	28.06	64.51	7.43
2011	27.74	64.35	7.91

المصدر : ONS :rétrospective statistique.1970-2002.ed2005, annuaire statistique De l'algérien°26, Démographie algérienne n°600.



الشكل رقم 2 الهرم السكاني لسكان الجزائر 2008



الملحق الثاني : تصنيف الأسر و الأسر المعيشية في مختلف التعدادات الجزائرية

- تعدادا 1966: وشمل 12 نمطا هي :

- 1- أسرة معيشية مكونة من شخص واحد (فردية)
- 2- أسرة معيشية من شخصين أو أكثر بدون أسرة بيولوجية
- 3- زوجين + أطفال غير متزوجين
- 4- زوجين بدون أطفال
- 5- أب أو أم + أطفال غير متزوجين
- 6- زوجين و أطفالهما + أشخاص آخريين
- 7- زوجين بدون أطفال + أشخاص آخريين
- 8- أب أو أم + أطفال + أشخاص آخريين
- 9- اثنان من زوجين بدون أطفال + أو بدون أشخاص آخريين
- 10- أسرة معيشية مكونة من أسرتين إحداهما مكونة من الأطفال و الثانية من زوجين بدون أطفال مع أو بدون أشخاص آخريين
- 11- اسر معيشية أخرى مكونة من أسرتين
- 12- أسرة معيشية عادية من ثلاث اسر فأكثر

تعداد 1977: وهو نفس التصنيف في تعداد 1966 حسب ر.بن خليل 1983.

تعدادا 1987:تغير التصنيف الى :

- 1-أسرة واحدة(أسرة بيولوجية).
- 2-أسرة واحدة مع الأجداد(ascendants).
- 3-أسرة واحدة مع أشخاص من خارج الأسرة
- 4-أسرة واحدة مع أشخاص من خارج الأسرة
- 5-أسرتين فأكثر

6-أسرتين فأكثر مع الأجداد

7-أسرتين فأكثر مع أشخاص من خارج الأسرة

8-أسرتين فأكثر مع أشخاص من خارج الأسرة

9-اسر أخرى مركبة

10-أسرة معيشية فردية.

تعداد 1998: بحيث قسمت الأسر إلى الأنماط التالية:

1-زوجين +أطفال

2-زوجين بدون أطفال

3-أسرة أحادية الوالد(famille monoparentale)

4-أخرى

وعليه اعتمدت التصنيفات التالية وفق الأنماط الأربعة للأسر كالتالي:اسر معيشية

عادية مكونة من:

1-شخص واحد

2-شخصين فأكثر بدون أسرة بيولوجية

3- أسرة واحدة من النمط 1 بدون أشخاص من خارج الأسرة

4- أسرة واحدة من النمط 2 بدون أشخاص من خارج الأسرة

5- أسرة واحدة من النمط 3 بدون أشخاص من خارج الأسرة

6- أسرة واحدة من النمط 1 مع أشخاص من خارج الأسرة

7- أسرة واحدة من النمط 2 مع أشخاص من خارج الأسرة

8- أسرة واحدة من النمط 3 مع أشخاص من خارج الأسرة

9-أسرتين م ن النمط 1مع أو بدون أشخاص من خارج الأسرة

10- أسرتين م ن النمط 1 أو 3 مع أو بدون أشخاص من خارج الأسرة

11- أسرتين م ن النمط 1 أو 3 مع أو بدون أشخاص من خارج الأسرة

12- من ثلاث اسر فأكثر من كل الأنماط مع أو بدون أشخاص خارج الأسرة

13- أسرة من النمط 4 بدون أشخاص آخرين

14- أسرة من النمط4 مع أشخاص آخرين

15- أنواع أخرى من الأسر المعيشية

التصنيف الذي توصي به الأمم المتحدة:

1- الأسرة المعيشية من أسرة واحدة:

1-1- زوجين: زوج-زوجة بدون أطفال

1-1-1- بدون أشخاص آخرين

1-1-2- مع أشخاص آخرين

2-1- زوجين: زوج-زوجة وأطفالهما

1-2-1- بدون أشخاص آخرين

1-2-2- مع أشخاص آخرين

1-3-1- أب و أطفال

1-3-1- بدون أشخاص آخرين

1-3-2- مع أشخاص آخرين

1-4-1- أم وأطفال

1-4-1- بدون أشخاص آخرين

1-4-2- مع أشخاص آخرين

2- أسرة معيشية من أسرتين فأكثر

3- أسر معيشية بدون أسر

3-1- أسرة معيشية مكونة من أشخاص معزولين

3-2- أسر معيشية مختلطة

الملحق الثالث :عملية تصنيف الأسر وفق مستواها المعيشي

أولاً :طريقة تحليل المكونات ACM(نتائج المرحلة الثالثة)

باستعمال العشرات من المتغيرات التي تمثل الخصائص العامة للمسكن ،تجهيزاته و كذا مدى توفر ضروريات الحياة الأساسية (ماء،كهرباء،غاز...) و بعض الخصائص الهامة لأرباب الأسر خاصة المتعلقة بوضعهم الاقتصادي (العمل ، الوضعية الفردية ...) مع مراعاة مدى توفر هذه المعلومات لكل أسرة معيشية ، قمنا بطريقة تحليل المكونات على ثلاث مراحل سمحت بتقليص عدد المتغيرات التي تسمح بشكل صحيح بتقسيم الأسر المعيشية حسب المستوى المعيشي إذ انحصرت هذه المتغيرات في ثلاث و هي :المصدر الرئيسي للماء ، مكان مصدر الماء و مدى توفر الأماكن الصحية . و نذكر أن هذه الطريقة في تحديد المستوى المعيشي للأسر تسمى بالطريقة غير النقدية لعدم اعتمادها على الدخل و موارده و هي معلومات لم يوفرها مسح 2002.

جدول رقم 5: الخصائص الإحصائية لتحليل المكونات ACM

dimension	1 ere ACM		2 eme ACM		3eme ACM	
	Alpa-Cronbach	inertie	Alpa-Cronbach	inertie	Alpa-Cronbach	inertie
1	0888	0.149	0.849	0.398	0.880	0.541
2	0.719	0.069	0.60	0.20	0.585	0.325

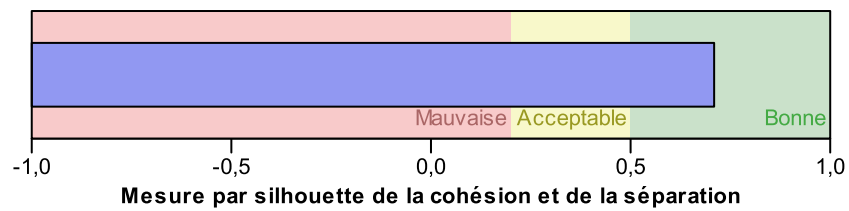
و على اساس هذه المتغيرات الثلاث و باستعمال طريقة TwoStep و هي الطريقة الوحيدة الممكنة في هذه الحالة نظرا لكبر حجم العينة . و بعد مجموعة من التقسيمات واختبار مدى جودتها عن طريق سلسلة من المقارنات باستعمال عدد هام من المتغيرات تحصلنا على مجموعتين مختلفتين فيما بينهما من حيث الخصائص و لكن تتشابه الاسر المعيشية في ما بينها داخل كل مجموعة حيث اعطت هذه الطريقة تصنيفا جيدا كما يبينه التقييم اسفله.

Classification Two-step ثانيا: تصنيف المستوى المعيشي وفق طريقة

Récapitulatif du modèle

Algorithme	TwoStep
Entrées	1
Classes	2

Qualité de classe



الملحق الرابع : طريقة حساب مؤشر المستوى التعليمي للزوجين

1-نقوم بإعطاء نفس الرقم التسلسلي التصاعدي لكل مستوى تعليمي (و المقدر مجموعها ب 5 مستويات)لكل من الزوج و الزوجة:بدون مستوى ، ابتدائي ، متوسط ، ثانوي ،جامعي على التوالي الارقام :1،2،3،4،5.

2-نقوم بحساب مجموع كل زوجين متقابلين (أحدهما يخص الزوج و الآخر يخص الزوجة)حيث اقل مجموع يقدر ب 2(بدون مستوى =1) و اكبره 10 (مستوى عالي =5)

مثال : إذا كان المستوى التعليمي للزوج هو بدون مستوى أي 1 و المستوى التعليمي للزوجة بدون مستوى اي 1 فالمجموع يكون $2=1+1$ و هو ادنى قيمة و هكذا كلما اختلف مستوى احد الزوجين فإن مجموع قيمتهما يختلف فنحصل على المجاميع التالية :

2 - 3 - 4 - 5 - 6 - 7 - 8 - 9 - 10 .

3-ترتب القيم كما هو موضح أعلاه و نضع :

المستوى التعليمي الضعيف للزوجين يشمل القيم :2 و 3 و 4 .

المستوى التعليمي المتوسط للزوجين يشمل القيم :5 و 6 و 7 .

المستوى التعليمي المرتفع للزوجين يشمل القيم :8 و 9 و 10 .

لتصبح بالتالي صفات المتغير الجديد : مؤشر المستوى التعليمي للزوجين .

الملحق الخامس : الخصائص الاحصائية للتحليل اللوجستي

الجدول رقم 6: الخصائص الاحصائية للتحليل اللوجستي بالنسبة لكل مجموعة

المجموعة	نسبة الملاحظات	معنوية النموذج			نسبة التصنيف	قدرة تفسير المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة
		نوعية مطابقة القيم لملاحظة مع القيم النظرية	Sig	ddl		
		Test de Hosmer-Lemeshow				R-deux de Nagelkerk
الأولى: -النوع -الحجم	94.2 94	0.756 *0.000	0.000 0.000	21 20	1655.094 3715.591	0.128 0.251
الثانية: النوع الحجم	99.8 72.9	0.235 0.517	0.000 0.000	22 22	900.711 3212.175	0.199 0.726
الثالثة: النوع الحجم	99.7 98.3	0.284 *0.007	0.000 0.000	21 25	1105.304 4425.438	0.196 0.628

المجموعات: الأولى: أرباب الأسر المعيشية و المسكن.

الثانية: النساء المتزوجات.

الثالثة: النساء غير العازبات

التفسير :

- بالنسبة لنسبة الملاحظات : كلما اقتربت النسبة من 100 كلما كان النموذج جيد في استغلال أكبر حجم من الملاحظات.

- كلما كان اختبار χ^2 ذو معنوية (> 0.05) فان النموذج ذو معنوية عالية.

-كلما اتجهت قيمة اختبار Hosmer-Lemeshow نحو 1 كلما كانت نوعية النموذج جيدة في مطابقة القيم الملاحظة مع القيم النظرية .

-كلما اقتربت نسبة التصنيف من 100 كلما كانت قدرة النموذج عالية في التصنيف.

-كلما ارتفعت قيمة المعامل R-deux de Nagelkerk كلما ارتفعت قدرة النموذج على تفسير المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل.

* في هذه الحالة تعذر الحصول على حل خاصة أن باقي الخصائص مقبولة احصائيا.

الملحق السادس : هذا الملحق يتناول الجزء المستغل من الاستثمار المستعملة في مسح صحة الاسرة و الطفل 2002 حيث نشير فيها الى المتغيرات المستعملة في استحداث كل من :

- متغير حجم الأسرة المعيشية :m404
- متغير نوع الأسرة المعيشية : المتغير الاصلي هو علاقة الفرد برب الاسرة المعيشية (m103) و حددت هذه العلاقة بما يلي :

1. رب الاسرة المعيشية .

2. زوجة/زوج

3. ابنة/ابن

4. زوجة الابن/زوج البنت

5. الأحفاد

6. أب/أم

7. حمى /حماة

8. الإخوة /الأخوات

9. زوج اخت/زوجة الاخ

10. قرابة أخرى

11. ابناء بالتبني

12. بدون قرابة

تم تحديد الاسرة النووية على أساس الصفات : 1 و 2 و 3. أما الاسرة غير النووية فتحددت على أساس باقي الصفات. و ذلك من جزء الاستثمار المخصص للأسرة المعيشية : قائمة أفراد الاسرة المعيشية و نموذج خلفية الأفراد .

أما بالنسبة لمتغير المستوى المعيشي فقد حدد انطلاق من الجزء الذي يحوي خصائص المسكن: المسكن ، مياه الشرب ، دورة المياه ، الإنارة ، المطبخ ، التخلص من القمامة ، ملكية السلع المعمرة و الأصول ، نظافة المنطقة المحيطة بالمنزل .

بالنسبة للجزء الثاني من التحليل اللوجستي لخصائص النساء غير العازبات و دورها في تحديد حجم و نوع الاسرة المعيشية فقد استعملنا الاستمارة الموجهة لهذه الفئة : خلفية المبحوثة و مواردها و الزواج ، الإنجاب ، تنظيم الاسرة و اتجاهات الإنجاب.

....شرح المختصرات

AIDELF	الجمعية الدولية للديموغرافيين الفرانكفونيين
ARRDES	الجمعية الجزائرية للبحث الديموغرافي ، الاقتصادي و الاجتماعي
CENEAP	المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية
CEDAW	اتفاقية ضد التمييز العنصري ضد المرأة
CIDDEF	مركز الاعلام حول الطفل و المرأة
CREAD	مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية
CNES	المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي
CNRS	المركز الوطني للبحث العلمي-فرنسا-
EASME	المسح الجزائري حول صحة الام و الطفل
ENAF	المسح الوطني الجزائري حول الخصوبة 1986
ESP70	المسح السوسيوديموغرافي في الجزائر 1970
IESSP	المعهد الدولي للدراسات العلمية السكانية
INED	المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية – فرنسا-
FNUAP	صندوق الامم المتحدة للسكان
MSF1999	مسح حول البنى الاسرية 1999
MICS	المسح الوطني المتعدد المؤشرات
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات
PNMCD	البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني
PNUD	برنامج الامم المتحدة للتنمية
RGPG	الإحصاء العام للسكان و السكن

المخلص

في الجزائر، أدى التطور الديموغرافي منذ منتصف القرن الماضي إلى تغييرات هامة على بنية الأسرة، فانخفاض الخصوبة، ارتفاع سن الزواج و سنوات العزوبة، تراجع الوفيات و ارتفاع أمل الحياة و التي صاحبها تغير اجتماعي و اقتصادي هام أدت مع مرور الوقت إلى زيادة الأسر النووية و بحجم اقل. تناولنا لهذا العمل ينبع من أهمية العلاقة بين الانتقالية الديموغرافية و التحولات السوسيوغرافية للأسرة الجزائرية و أردنا من خلال خلاله إبراز هذه العلاقة، الخصائص و المحددات الديموغرافية لحجم و نوع الأسرة.

الكلمات المفتاحية:

الانتقالية الديموغرافية؛ السياسة السكانية؛ الخصوبة؛ التحول الأسري؛ الأسرة؛ الأسرة المعيشية؛ مكانة المرأة؛ الأسرة النووية؛ الانحدار؛ الانحدار اللوجستي.

نوقشت يوم 19 سبتمبر 2013